إقتصاد الفقر وتوزيع الدخل

الدكتور
عبدالرحمن سيف سردار





دار الراية للنشر والتوزيع

DAR AL RAYA For Publication & Distribution

عمان - الاردن TEL: 00962 6 5338656

E mail: dar_alraya@yahoo.com



الراية
دار الراية للنشر والتوزيع
DAR AL RAYA For Publication & Distribution
عمان - الاردن TEL: 00962 6 5338656
E mail: dar_alraya@yahoo.com

اقتصاد الفقر
وتوزيع الدخل

اقتصاد الفقر
وتوزيع الدخل

الدكتور
عبد الرحمن سيف سردار

الطبعة الاولى
2015



المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة
المكتبة الوطنية(2014/7/3333)

عبدالرحمن سيف سردار 339.46
اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل
عمان: دار الراية للنشر والتوزيع ، 2015
(172)ص.
ر.أ. : 2014/7/3333
ردمك: ISBN 978-9957-579-44-9
الواصفات: //الدخل //توزيع الدخل//الفقر/
إعدادات دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية

جميع ما ورد بهذا الكتاب لا يعبر بالضرورة عن رأي دار النشر
وإنما يختصر على رأي المؤلف الشخصي فقط.



دار الراية للنشر والتوزيع
DAR AL RAYA for Publication & Distribution
عمان - الأردن TEL: 00962 6 5338656
E mail: dar_alraya@yahoo.com

المحتويات

الموضوع	الصفحة

الفصل الأول

الفقر

- تعريف الفقر.
- اسباب الفقر.
- انواع الفقر.
- استراتيجية الحد من الفقر في المدى القصير.
- استراتيجية الحد من الفقر في المدى الطويل.
- الآثار الاجتماعية للفقر.
- علاقة الفقر بالتنمية البشرية.

الفقر

تعتبر ظاهرة الفقر، ظاهرة جد مهمة في تحديد الملامح العامة لأي اقتصاد من اقتصاديات الدول،فهي ظاهرة لا تخلو أي دولة منها سواء كانت متقدمة أو متخلفة، وهي قضية مألوفة ومتناولة من حيث أنها ظاهرة اقتصادية، واجتماعية، لجميع الشعوب والحضارات، والمجتمعات، وفي جميع العصور. إضافة إلى أن كل الأديان تطرقت إليها، وخاصة الدين الإسلامي من حيث ذكر واجب الأغنياء تجاه الفقراء، ووضع الحلول اللازمة له إلا أن الاختلاف يكمن في درجة التفاوت من حيث النسبة الموجودة، إذ هناك فجوة كبيرة بين أعداد الفقراء في الدول المتقدمة (الغنية) عنه في الدول المتخلفة (الفقيرة)، ولذلك يعتبر الفقر سمة أساسية، وظاهرة لا يمكن إغفالها في الدول المتخلفة.

إن الفقر، إضافة إلى معطيات أخرى (كالجوع، والمرض، والجهل، ونقص الفرصة للتنمية الذاتية، هي قدر الغالبية العظمى من الناس، في البلدان المتخلفة، والفقر هناك ليس شيئا جديدا. وإنما الجديد هو إدراك هذا الفقر والعمل للقضاء عليه.

الفقر

التعريف اللغوي للفقر:

الفَقر، والفُقر: ضد الغنى، مثل: الضَعف، والضُعف. وقيل الفقير أحسن حالا من المسكين، وقد جاء في التنزيل العزيز "إنما الصدقات للفقراء والمساكين"، وقد سئل أبو العباس عن الفقير والمسكين في هذه الآية فقال: الفقير هو الذي له ما يأكل، أما المسكين فهو الذي لا شيء له. وقيل الفقير سمي فقيراً لزمانة تصيبه مع حاجة تمنعه التقلب في الكسب على نفسه.

وخلاصة القول "أن الفقير هو الذي له ما يأكله لكنه لا يستطيع ضمان كسب رزقه وتأمينه على كل حال، وهو أفضل حالا من المسكين".

التعريف الاصطلاحي للفقر:

يمكن تعريف الفقر عموماً بأنه: "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة"، والفقر يشير إلى مجموعة من الناس تعد طبقة اجتماعية وهي طبقة الفقراء.

ويعرف الفقر لدى علماء الاجتماع: [انه مستوى معيشي منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية والمتصلة بالاحترام الذاتي لفرد أو مجموعة من الأفراد، وخط الفقر هو الحالة التي يكون فيها الفرد عاجزا عن الوفاء بتوفير متطلبات الغذاء والملبس المأوى الضروري لنفسه.

وهناك فرق بين الفقر المطلق والفقر النسبي، فالفقر المطلق يعد نقصا في الثروة المادية أو الدخل حيث يكون اقتصاديا يتمثل في عدم القدرة على

إشباع الحاجات البيولوجية مثل الملبس والمسكن والمأكل بصورة كلية، أما الفقر النسبي فهو مستوى إشباع الحاجات الأساسية وتدني المعيشة ونوعية الحياة وخصائص وقدرات الأفراد والجماعات داخل المجتمع .

عرف البنك الدولي الدول منخفضة الدخل أي الفقيرة بأنها تلك الدول التي ينخفض فيها دخل الفرد عن 600 دولار، وعددها 45 دولة معظمها في أفريقيا، منها 15 دولة يقل فيها متوسط دخل الفرد عن 300 دولار سنويا. برنامج الإنماء للأمم المتحدة يضيف معايير أخرى تعبر مباشرة عن مستوي رفاهية الإنسان ونوعية الحياة "Livelihood" هذا الدليل وسع دائرة الفقر بمفهوم نوعية الحياة لتضم داخلها 70 دولة من دول العالم، أي هناك حوالي 45٪ من الفقراء يعيشون في مجتمعات غير منخفضة الدخل، أي هناك فقراء في بلاد الأغنياء، ويكتفي هنا بذكر أن 30 مليون فرد يعيشون تحت خط الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية (% 15) من السكان.

وخلال النصف الثاني من القرن العشرين كثر الحديث عن الفقر والفقراء في أدبيات الأمم المتحدة بالتوسّع من الظاهرة الاجتماعية في المجتمع الواحد إلى الظاهرة العالمية بتصنيف البلدان إلى غنية وفقيرة وبتحديد مقاييس ومؤشرات للفقر في مستوى البلدان وكذلك الأفراد مع مراعاة النسبيّة، فالفقير في اليمن لا يُقاس بالمقاييس نفسها التي يقاس بها الفقير في أمريكا الشمالية.

وتم تحديد يوم 17-19 أكتوبر من عام 2008 م، كيوم عالمي للفقر من قبل هيئة الأمم المتحدة .غير ان عدد الفقراء انخفض في الأعـوام 2005 - 2008 م، في الهندوالصـين، وذلـك بفضـل معـدلات النمـو العاليـة الـتي حققها هذان البلدن خلال السنوات الماضية.

يعتبر مقياس (فقر القدره) مقابل لمؤشـر التمنيـه البشـريه حيـث انـه متوسط مرجح لثلاث مؤشرات تحاول تحديد شريحة البشر التي لا تمتنع بهذي الخدمات الأساسيهمن (التغذيه - الجيده - والصحه - والتعليم).

اسباب الفقر:

إن أهم أسباب الفقر يمكن أن تصنف بناء على عدد من الأبعـاد الـتي تسهم في تكوين الفقر وهي:

أولا: البعد السياسي:

يسهم التوزيع الجغرافي في التأثير على مستوى المعيشة بالنسبة لأفـراد المجتمع، وذلك يرجع لقلة الموارد المتاحـة للأفـراد نظـرا لتركيبتهـا الجغرافيـة، أيضا العوامل الأمنية وما يعتريها من تغـيرات كـالحروب الـتي تـؤثر بشـكل قوي على الاقتصاد لأنها تحول دون تقدم عجلة التنمية الاقتصـادية وإيقـاف أي نشاط أو استثمار في البلد، وبالتالي تقل الموارد المتاحة لأفراد المجتمع وهذا يؤثر علـى مسـتوى المعيشـة و يسـبب تفشـي ظـاهرة الفقـر، كـذلك بعـض السياسات في بعض المجتمعات وسوء التدبير للمـوارد وهـذا بـدوره يـنعكس سلبا على المجتمع.

ثانيا: البعد الاقتصادي:

ويندرج تحت هذا البعد ما يعتري النظام الاقتصادي من تقلبات وتحديات يسهم فيها التقدم العالمي والتطور على مختلف الصعد، وعدم استغلال الثروات والإمكانات بالشكل الصحيح، وما يطرأ على الجانب الاقتصادي من تغيير كالعولمة والخصخصة وغيرها.كل هذه العوامل وغيرها لها تأثير إيجابي أو سلبي على أفراد المجتمع ومستوى معيشتهم.

ثالثا: البعد الاجتماعي:

إن ظهور الطبقات الاجتماعية وتمايزها في أي مجتمع يعد بيئة خصبة لظهور الفقر وتدني مستوى المعيشة، لأن ذلك يسهم في وضع خطوط حمراء في التعاطي مع معطيات الحياة ومواردها كل بناء على طبقته ومستواه، وهذا يقلل الفرص في أوجه البعض باختزال الموارد والإمكانات المتاحة، ما يؤدي بدوره إلى ظهور آفة الفقر وتدني مستوى المعيشة.

أسباب الفقر لأفراد المجتمع :

- عدم وجود التخطيط السليم .
- عجز هذه الدول عن الاستفادة من الحزم التقنية المقدمة من المؤسسات الدولية .
- الفساد المالي والإداري .
- انعدام الاستقرار السياسي .
- سوء توزيع الثروة الدخول

أسباب الفقر الاقتصادية :

- انخفاض معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي .
- انخفاض إنتاجية العمال .
- ارتفاع معدل أعباء الإعالة .
- عدم المساواة في توزيع الدخل .
- الحروب والاستعمار

المشكلات المتعلقة بالفقر والمترتبة على الأبعاد الثلاثة السابقة :

من المشكلات المترتبة على ظاهرة الفقر بناء على الأبعاد التي سبق ذكرها ما يلي:

"1- البقاء في دائرة الحروب مما يؤدي بدمار أفراد المجتمع وانهياره ككل.

2- انعدام أو تدني في مستويات الدخل.

3- انتشار البطالة.

4- انخفاض مستوى المهارة وظهور الأمية (الجهل).

5- ظهور وانتشار الأمراض وانخفاض مستوى الرعاية الصحية مما تؤدي إلى ارتفاع معدلات الوفيات.

6- نقص وسوء التغذية والتي تؤدي لانتشار الأمراض.

7- تدني مستوى الإسكان.

8- ظهور المشكلات الاجتماعية مثل التفكك الأسري الناتج عن عدم قدرة رب الأسرة على تحمل المسؤولية لباقي أفراد الأسرة والتي تؤدي إلى:

9- اللجوء إلى نزول الأطفال إلى مجال العمل وترك الدراسة لمساعدة سد احتياجات الأسرة من مأكل وملبس.

10- انتشار الجرائم مثل القتل والسرقات والاختلاس الناتج من انخفاض الدخل ومستوى المعيشة والرغبة في الشراء أو الحصول على المال لسد احتياجات الأسرة.

11- قلة فرص التعليم بالنسبة لأفراد المجتمع.

12- نقص القدرة والضعف الجزئي والكلي عن المشاركة بفاعلية في الحياة الاجتماعية والاستمتاع بثمار التطور الحضاري والتنمية."

انواع الفقر:

-الفقر الثابت المتواصل وهو جماعي هيكلي.

-الفقر الطارئ أو الظرفي الناجم عن أزمة اقتصادية أو عسكرية أو سياسية عابرة، أو كارثة طبيعية، والذي يمكن تجاوزه بالتضامن الشعبي والدولي.

استراتيجية الحد من الفقر في المدى القصير:

تعتبر استراتيجية مكافحة الفقر في المدى القصير معتمدة على المساعدات والدعم واساليب التنمية للمشاريع الصغيرة من خلال عمل جمعيات مدنية تنموية تعمل على التدريب وتنمية الخبرات المهنية وتعبئة المجتمع لمبادرات تنشيط للعمل والمشروعات الصغيرة وبث روح المنافسة والانتاجية والمسؤولية لدى الفئات الفقيرة.كما يعتبر استمرار الدعم للطبقات الفقيرة ضرورة في الحاضر والمستقبل القريب، إذ يؤدى إلغاؤه إلى أعباء اقتصادية واجتماعية فادحة، ولكن يجب تطوير آليات الدعم بدعم مبادرات المشروعات الصغيرة والاعتماد على الذات حتى لا يكون الفقر مواكب لقلة النشاط والتواكل، والتكاثر غير النوعي والحضاري للبشر، لا يجب حالياً استبدال دعم الأسعار ببديل نقدي لأن الفئة الوحيدة المتاح معرفة دخلها بدرجة معقولة من الدقة هي فئة المشتغلين بالحكومة، أما الفئات الأخرى التي تشمل العاطلين والعاملين في القطاع الخاص والعمالة غير المنظمة يصعب تقدير دخلهم أو وصول الدعم النقدي لهم لغياب منظومة المعلومات المناسبة، ويفضل ان يكون الدعم عينياً وفنياوتدريبياً من خلال الجمعيات والمؤسسات التنموية التي تعمل على تحليل ظاهرة الفقر ومعالجة أسبابها بالإضافة لعامل تحسين آليات توزيع الثروة العامة في المجتمعات.

للفقر أسبابا متعددة، أهمها الكوارث وضعف التعليم وطبيعة العراقة الحضارية والتكاثر السكاني الواسع والسريع مع تطور أنظمة الصحة والحياة، والفقر مرتبط بقلة العمل والنشاط والفعالية الحضارية والقدرة على التنمية

والتطوير. وتوجد أكبر نسبةالفقر في البلـدان الابويـة المعتمـدة علـى الدولـة كمجتمع وصائي، وتقل هذه النسبة في المجتمعات المتعلمة والمتنافسة والمنظمـة للجهد البشري. ويبقى تحديد معنى الفقر نسبيا حسب الشعوب، إذ أن ظاهرة تنتشر في جميع المجتمعات بدرجات متفاوتة، إلا أن الفرق يبقى في درجة الفقر ونوعيته وشدته ونسبة الفقراء في المجتمع.

ويمكن أن نتبيّن أسباباً داخلية وأخرى خارجية:

1. الأسباب الداخلية:

من أهم الأسباب الداخلية طبيعة المجتمع ونشاطه وتطـوره الحضـاري والبشري، وعراقته في تنظيم اعماله ونشاطه واستفادته مـن ثرواتـه وتنميتهـا تنمية مستدامة، وثانياً النظام السياسي والاقتصادي السائد في بلد ما. فالنّظام الجائر لا يشعر فيه المواطن بالأمن والاطمئنـان إلى عدالـة تحميـهِ مـن الظلـم والعسف. ويستفحل الأمر إذا تضاعف العامـل السياسـي بعامـل اقتصـادي يتمثل في انفراد الحكم وأذياله بالثروة بالطرق غير المشـروعة نتيجـة استشـراء الفسـاد والمحسـوبية، فيتعاضـد الاسـتبداد السياسـي بالاسـتبداد الاقتصـادي والاجتماعي، وهي من الحالات التي تتسبب في اتساع رقعة الفقر حتى عندما يكـون البلـد زاخـرا بـالثروات الطبيعيـة كمـا حـدث ويحـدث في عـدة بلدان إفريقية أو في دول أمريكا اللاتينية، هذا فضـل عـن الحـروب الأهليـة والاضطرابات وانعدام الأمن.

2-الأسباب الخارجية

الأسباب الخارجية متعددة، وهي أعقدُ وأخفى أحيانا. ومن أهمها الحروب والنزاعات والصراعات الدولية التي تحرم البلدان فرصة التنمية والتطوير، كما من أسبابها السيطرة والاستعمار والتدخل بشؤون الدول الفقيرة استغلالا ونهبا لثرواتها، من أكثرها ظهوراً الاحتلال الأجنبي كما حدث في الغزو الأمريكي للعراق أخيراً وبعد حصار دام أكثر من عقد من الزمن تسبب في تفقير شعب بأكملهِ رغم ثرواته النفطية .ويتعقد الأمر كثيراً إذا كان الاحتلال استيطانياً كما في فلسطين حيث تتدهور حالة الشعب الفلسطيني يوماً بعد يوم وتتسع فيه رقعة الفقر نتيجة إرهاب الدولة الصهيونية وتدميرها المتواصل للبنية التحتية وهدم المنازل وتجريف الأراضي الفلاحية فتتحول مئات العائلات بين يوم وليلة من حد الكفاف إلى حالة الفقر المدقع.

استراتيجية الحد من الفقر في المدى الطويل:

إعادة صياغة السياسات العامة للدولة في عدة محاور رئيسية:

- القناعة والالتزام السياسي والحكومي بأن التنمية البشرية هي وحدها القادرة علي أن تحدث النمو الاقتصادي تترجم في صورة إعادة توزيع الاستثمارات لتحقيق التنمية البشرية.

• تطبيق اللامركزية الكامل في السلطة واتخاذ القرار وإعطاء الدور الرئيسي للمشاركة في تحديد أهمية المشروعات لأفراد كل مجتمع محلي من خلال مؤسسات مجتمعية تتمتع بالحرية الديموقراطية.

• قصر دور المفكرين والمتخصصين في التنمية في عرض مسارات التنمية والمساهمة في دقه التشخيص لأنواع وأبعاد وحجم المشكلات.

• لا تتحقق التنمية "المتواصلة" القادرة علي البقاء المرتكزة علي التنمية البشرية إلا ببناء تكنولوجيات محلية تتسم بأنها كثيفة العمل، كفء في استخدام الطاقة، منخفضة التكاليف غير ملوثة للبيئة وتؤدى لرفع إنتاجية عناصر الإنتاج المحدودة وتحافظ علي الموارد الطبيعية.

• تعديل أساليب إدارة الميزانيات الحكومية والإنفاق العام، مع إعادة جدولة الإنفاق العام لإحداث توازن بين المناطق الفقيرة (وأغلبها ريفية) والمناطق المرتفعة الدخل (أغلبها المدن الكبرى والعواصم). فقد بينت الدراسات أن المدن الرئيسية في الدول الفقيرة يخصص لها 80٪ من إنفاق الخدمات علي الصحة والتعليم ومياه الشرب النقية، وقدر نصيب الفرد في المدن من الإنفاق العام حوالي 550 دولار مقابل 10 دولارات فقط للفرد في الريف.

• تكافل الدول العربية في وضع نظام إقليمي للمعلومات يهدف لإجراء بحوث ميزانية الأسرة كل خمس سنوات في كل الدول العربية، وإتباع منظومة معلومات الرقم القومي الدال علي الفئة الاقتصادية

الديموجرافية للسكان لتحديد الفئات المستهدفة بالدعم باعتباره المحك لنجاح أي سياسة تهدف للحد من الفقر.

آثار الفقر:

إن للفقر آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة على البلدان، حيث أنه عامل سلبي يؤدي إلى تفاقم الوضع وتدهوره أكثر، فإذا كانت هناك أسباب معينة أدت إلى ظهوره، فإنه يؤدي إلى تعقيد هذه الأسباب، وبالتالي ارتفاع تكلفة الحد منه أو القضاء عليه .

فمن الجانب الاجتماعي يمكن ملاحظة مايلي :

- ظهور انحرافات كبيرة على مستوى سلوك الأفراد وأخلاقهم، ففي الأثر كاد الفقر أن يكون كفرا، وبالتالي تظهر سلوكيات جديدة تخالف العادات والتقاليد، والدين، حيث أن الفقير غير المتعفف، يجيز لنفسه كل الأمور التي تمكنه من الحصول على لقمة العيش.
- عدم تمكين الأطفال من الدراسة، فارتفاع عبء الإعالة الذي هو من أسباب الفقر يؤدي بالآباء إلى التخلي عن مسؤولياتهم في تعليم أطفالهم، وتوفير الظروف الملائمة لذلك، مما يؤدي إلى انتشار الأمية بين الأطفال
- بروز ظاهرة عمالة الأطفال، وآثارها السلبية على المجتمع والاقتصاد.

- تدهور الوضع الصحي، خاصة بالنسبة للأطفال (ارتفاع الوفيات)، وقلة العناية بهم، وتنطبق كذلك على الكبار، وبالتالي التعرض بدرجة عالية للأمراض، وللعدوى المزمنة.

أما من الجانب الاقتصادي:

- ظهور الفساد وانتشاره بشكل يؤدي إلى تعطيل المصالح الاقتصادية للبلد، فرغم أن الفساد في تسيير الشؤون الاقتصادية يمكن اعتباره من مسببات الفقر ، إلا أن وجود هذه الظاهرة تؤدي إلى تنميته وظهوره للعيان بشكل ملفت للانتباه، حيث أن مع الفقر تزول كل المحضورات، فالموظف الذي لا تمكنه وظيفته من تلبية حاجياته وحاجيات أسرته (وفي ظروف معينة)، يصبح موظفا فاسدا، وبالتالي يؤثر على مؤسسته وعلى الاقتصاد ككل.

- تدهور معيشة الأفراد.

- ظهور الآثار الاجتماعية، يؤدي إلى قلة مرد ودية الأفراد، وضعف مستوى نشاطهم الاقتصادي، الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض دخل الدول.

انتشار الفقر

تضم دائرة الفقر بليون فرد في العالم بعد الهند والتي يقل فيها دخل الفرد عن 600 دولار سنوياً، ومنهم 630 مليون في فقر شديد (حيث متوسط دخل الفرد يقل عن 275 دولار سنوياً)، وإذا أتسعت الدائرة وفقا

لمعايير التنمية البشرية لشملت 2 مليار فرد من حجم السكان في العالم البالغ حوالي 6 مليار فرد، منهم مليار فرد غير قادرين على القراءة أو الكتابة، 1.5 مليار لا يحصلون علي مياه شرب نقية، وهناك طفل من كل ثلاثة يعاني من سوء التغذية، وهناك مليار فرد يعانون الجوع، وحوالي 13 مليون طفل في العالم يموتون سنوياً قبل اليوم الخامس من ميلادهم لسوء الرعاية أو سوء التغذية أو ضعف الحالة الصحية للطفل أو الأم نتيجة الفقر أو المرض.

يختلف مفهوم الفقر Poverty باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة ولا يوجد اتفاق دولي حول تعريف الفقر نظراً لتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشكل ذلك التعريف وتؤثر عليه، إلا أنه هناك اتفاق بوجود ارتباط بين الفقر ولإشباع من الحاجات الأساسية المادية أو غير المادية، وعليه فهناك اتفاق حول مفهوم الفقر على أنه حالة من الحرمان المادي الذي يترجم بانخفاض استهلاك الغذاء، كما ونوعا، وتدني الوضع الصحي والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الضمانات لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة وغيرها.

وللحرمان المادي انعكاسات تتمثل بأوجه أخرى للفقر كعدم الشعور بالأمان ضعف القدرة على اتخاذ القرارات وممارسة حرية الاختيار ومواجهة الصدمات الخارجية والداخلية. وبمفهوم مبسط للفقر يعتبر الفرد أو الأسرة يعيش ضمن إطار الفقر إذا كان الدخل المتأتي له غير كافٍ للحصول على أدنى مستوى من الضروريات للمحافظة على نشاطات حياته وحيويتها.

للفقر العديد مـن التعريفـات تبعـث مـن منطلقـات إيديولوجيـة واقتصـادية وثقافية, وهو بشكل عام لا يمثل ظاهرة في المجتمع بـل يترجـم خـلال مـا في تنظيم هذا المجتمع. والفقر ليس صفة بل هو حالة يمر بهـا الفـرد تبعـا لمعـايير محددة, فمثلا يعرف الفقر بمفهومه العام علي انه انخفاض مستوى المعيشة عن مستوى معين ضمن معايير اقتصادية واجتماعية. وعرف بشيء من التفصـيل على «أنه الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم وكـل مـا يُعـد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة».

وفي ضوء الشِرْعة الدولية لحقوق الإنسان، يمكن تعريف الفقـر بأنـه وضع إنساني قوامه الحرمـان المسـتمر أو المـزمن مـن المـوارد، والإمكانـات، والخيارات، والأمن، والقدرة على التمتع بمستوى معيشي لائق وكـذلك مـن الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخرى.

أما أنواع الفقر فقد حاولت العديد من الدراسات والبحوث أن تضع تصنيفات محددة لظاهرة الفقر، وقد اختلفت تلـك التصـنيفات، ومـن أشـهر تلك التصنيفات هو التصنيف على أساس مستوى الفقر الذي قسم الفقـر إلى عدة مستويات وذلك لغرض قياسه :

- **كالفقر المطلق Absolute Poverty** :هو "الحالة التي لا يستطيع فيهـا الإنسـان عـبر التصـرف بدخلـه، الوصـول إلى إشـباع حاجاتـه الأساسية المتمثلة بالغذاء، والمسـكن، والملـبس، والـتعلم، والصـحة، والنقل".

• **والفقـر المـدقع Extreme Poverty** :ومـا يسـمى بـالفقر المزري" Disruptive Poverty"هو الحالة الـتي لا يسـتطيع فيهـا الإنسان، عبر التصرف بدخله، الوصول إلى إشـباع حاجاتـه الغذائيـة لتأمين عدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياتـه عند حـدود معينـة، والـذي يقـترب مـن الفقـر المـدقع ومـا يسـمى بالفاقةPauperism.

• **فقر الرفاهة Welfare Poverty** لقد حدد بعض الباحثين نوع آخر من الفقر الذي يتعرض له بعض الشرائح الاجتماعية وخاصة في المجتمعات الغربية التي تعيش فيما يسمى بالبلدان المتطورة والتي يتمتع أفرادها بالمنجزات الحضـارية الحديثـة كـالأجهزة المتطـورة والحديثـة وبعض وسائل الترفيه المتنوعة التي تفتقر إليها بعض الشـرائح وذلـك أطلق عليه تسمية فقر الرفاهة.

وقد أوردت بعض الدراسات أنواع أخرى للفقر والتي صنفت حسب العوامل المسببة للفقر، إذ قسم الفقر إلى نـوعين رئيسـيين همـا فقـر التكـوين وفقر التمكين، حيث يمثل النوع الأول مظاهر الفقر الناتجـة بسـبب المعوقـات والصعوبات الواقعيـة أو الافتراضـية كالعوامـل البيولوجيـة / الفسـيولوجية والتي في مقدمتها العوق البدني والعقلي والنفسي بأشكاله المختلفة والتي تمثل قصوراً في القدرات الشخصية للأفراد. والعوق الاجتماعي - النفسـي، ممـثلاً في الأنوثـة مقارنـة بالـذكورة، والشـباب مقـارنين بالأطفـال وبكبـار السـن، والجماعات الفرعية مقارنة ببعضها أو بالمجتمع السياسي / الدولة.

أما النوع الثاني من الفقر وهو فقر التمكين والذي يعتبر فقر مؤسسي، يفصح عن نقص في قدرة مؤسسات المجتمع على تلبية احتياجات الناس أو – وهو المهم – تفعيل قدراتهم المتاحة أو الممكنة وحثهم على إستثمراها.

علاج الفقر:

تتخلص مشكلة الفقر في إيجاد أعمال وتتلخص مشكلة إيجاد الأعمال في التأهيل وتتلخص مشكلة إيجاد الأعمال والتأهيل في الدعم المادي في التحصيل الصادق للزكاة وهذا أكبر علاج من الناحية الدينية ولا يجهله أحد في عالمنا الإسلامي .

أما الناحية الاقتصادية فبالتعاون مع رجال المال ولأعمال والسياسة في حل مشكلة الفقر ولا نطلب من رجال الأعمال تسخير ثروتهم لحل مشكلة الفقر ، بل نطلب منهم دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بنظام الشراكة في الربح ويأتي دور الحكومة في تقديم التسهيلات التي تكفل قيام هذه المشاريع ، العمل على حل مشكلة الفقر لا تقوم به جهة أو شخص أو مجموعة أشخاص فقط ، بل يجب أن يكون توجه وطن كامل وشعوب كاملة ليتشارك بإخلاص حقيقي بكل شرائحه ومكوناته .

الآثار الاجتماعية للفقر :

1- الأمية والجهل والتخلف

2- كثرة الأمراض ، حيث ان معظم الأمراض تعود أسبابها إلى سوء التغذية ، ويعود تأثيرها على الانسان بالموت، أو الانهاك وإلى عدم وجود الدواء المناسب الصالح ، ومن المعلوم أن السبب الأول لسوء التغذية هو الفقر .

3- زيادة معدل الوفيات ، حيث ربط جميع الخبراء بين معظم الأمراض بالفقر ، وبالتالي موت الكثيرين .

4- نقص الخدمات الصحية والسكنية ونحوهما ، فمما لا شك فيه أن الأمراض يرتبط جميعها ارتباطاً ـ مباشراً أو غير مباشر ـ بالفقر وانعدام الامكانيات المادية ، وانخفاض الخدمات الصحية ، كما أن الشعوب الفقيرة تعاني من نقص الخدمات الأساسية من مياه الشرب الصالحة ، والمسكن المناسب .

5- التبعية الاجتماعية ، حيث أن معظم الفئات الغنية القادرة تبذل كل جهودها لاستغلال الفقر لصالح مصالحها الاقتصادية ، والسياسية ، وشراء أصواتهم بأموال لمكاسب سياسية ، إضافة إلى التبعية الاجتماعية للدول المانحة ، حيث لا تعطي الأموال ـ مجاناً ـ وإنما تحاول التغلغل في المجتمع الفقير بالتاثير فيه دينياً واجتماعياً ، وجعله تابعاً لها .

6- التلازم بين الفقر المدقع والتخلف ، فحيثما كان الفقر يؤثر مباشراً ويؤدي إلى تحقيق التخلف للمجتمع ، فالفقير الجائع غير قادر على المساهمة الجادة في تحقيق التنمية إلاّ اذا أخذ بيده وتمت مساعدته .

7- هجرة العقول والعمالة إلى الخارج ، و هجرة العقول تدخل في الآثار الاجتماعية السلبية لأنها تؤدي إلى خلخلة الوضع الاجتماعي.

8- التفكك الأسري وزيادة الطلاق ، أو عدم الزواج أصلاً ، وذلك لخطورة الفقر على الأسرة ، فالزوج العائل إذا لم يجد مالاً ينفق على عياله الذين يتضورون جوعاً ، أو يموتون بسبب عدم الدواء والغذاء يفكر في أية وسيلة لتحصيل المال ، ولذلك يستغل تجار المخدرات هؤلاء الفقراء ويغرونهم بالمال حتى يوقعوهم في شباك التهريب والترويج لسموم الموت .

9-زيادة الجرائم بين الشباب ، والنساء والأحداث ، فلا شك أن للفقر أثره الكبير في زيادة الجرائم التي تقع من هذه الفئات .

علاقة الفقر بالتنمية البشرية:

إن التقدم في التنمية البشرية تقدم متباطئ في تخفيض فقر الدخول، مع أن العالم في طريقه لتحقيق الهدف من علاج الفقر بالتنمية البشرية إلا أنه ليس كافيًا لاسيما للأهداف الصحية والتعليمية عبر المنظمات الدولية والتعاون الدولي لمكافحة الفقر ولتحقيق الهدف هذا فسوف يتطلب زيادة جوهرية في الموارد الخارجية واستغلال أكثر فعالية للمواد الداخلية والخارجية ويتطلب

ذلك تحسينات في تقديم الخدمات مثل المياه والصرف الصحي والطاقة والنقل والرعاية الصحية، والتعليم.

المشكلات الاجتماعية المترتبة على الفقر:

[١] السلوك الإجرامي :

الواقع انه ليس بوسع أحد أن يتجاهل دور العوامل الاقتصادية وأهميتها في تكوين السلوك الإنساني سوياً هذا السلوك أو منحرفاً.

ويعتمد الباحثون في دراساتهم الاقتصادية على ما تمدهم به الإحصائيات الجنائية الرسمية التي تشير في الغالب إلى وجود بعض العلاقة بين الجريمة وانخفاض المستوى الاقتصادي للمجرمين ومثل هذه الإحصائيات لا يمكن أن تكون دقيقة من الناحية العلمية لأنها لا تشتمل على جميع الجرائم من جهة ، ولا تشتمل على جميع فئات المجرمين من الجهة الأخرى كما أن هناك من الإحصائيات الجنائية الأخرى مايشير إلى ارتفاع نسبة الجريمة في بعض الأقطار التي تتميز حالتها الاقتصادية بالرخاء الاقتصادي الواضح ولأجل هذا فلا يمكن القول بوجود علاقة مباشرة ظاهرة بين الفقر والجريمة تقوم على السببية ، وإذا ما وجد بعض الباحثين شيئا من هذه العلاقة فهي لاشك علاقة غير مباشرة ، ذلك لأن الفقر ظاهرة مركبة ترتبط ببعض الظواهر الأخرى كالبطالة واستخدام الأطفال ، فليس الفقر وحده ، ولا مقدار الدخل وحده ، ولا أي عامل اقتصادي بمفرده ، أو ظرف اقتصادي لوحده ، يمكن أن يكون سبباً مباشراً لتكوين السلوك الإجرامي وإنما تسهم

جميع العوامل والظروف الاقتصادية إسهاماً نسبياً في تطوير شخصية الفرد وفي تشكيل عناصر بيئته الثقافية.

[٢] المناطق العشوائية :

يرتبط الفقر الحضري بمظاهر محددة ، منها الأحياء الفقيرة والمساكن العشوائية ، مشكّلة مناطق هامشية غير قانونية ومعرضة لأخطار بيئية بفعل افتقارها للخدمات الأساسية من مياة وكهرباء وصرف صحي و غيرها.

والعشوائيات من المشاكل الهامة التى تعانى منها العديد من الدول النامية كما تعانى منها بعض الدول المتقدمة ، وإن اختلفت أبعاد المشكلة ووطأتها ، إن انتشار المناطق العشوائية فى معظم محافظات الدولة يعكس حجم المشكلة وأسبابها وتداعياتها السلبية التى تؤثر على المجتمع بأسره ، حيث تعانى هذه المناطق من إنخفاض مستويات الدخل وتدهور الظروف السكنية وإرتفاع معدلات البطالة والأمية والتفكك الاجتماعى كما أنها سبب رئيسى لتدهور الخدمات وتلوث البيئة .

لقد تكونت مناطق الإسكان العشوائي في غيبة من القانون ونتيجة للامتداد الارتجالي غير المخطط ومحاولة الأهالي حل مشكلات الإسكان بشكل فردي.ففي غياب قوانين التخطيط والبناء وفي ظل تزايد حدة أزمة الإسكان نجد أن بعض الإفراد يلجئون إلي البناء في أي مكان متاح , وبأي شكل دون توجيه أو إشراف .

تعرف المناطق العشوائية بصفة عامة بأنها المباني التي تقام عشوائيا أو بوضع اليد متمثلة في سكان الأسطح والمناور والقبور والأسوار أو سكان العشش والصفيح وذالك في غياب عن القانون. وتفتقر المباني تماما إلي عنصر الجمال المعماري وتمثل بيئة معمارية مشوهة كما أن اغلب المناطق العشوائية خالية تماما من المرافق العامة.

لقد انتشر الإسكان العشوائي انتشار واسعا وسريعا إذ في فترة الستينيات كانت نسبة الإسكان العشوائي الى مجموع ما أنشىء من وحدات سكنية ٥٠ ٪ ثم زادت النسبة إلى ٨٠ ٪ في السبعينيات ثم صارت النسبة ٤٠٪ في حقبة الثمانينيات.

وتبلغ الكثافة السكانية ودرجة التزاحم في الغرفة الواحدة مبلغا كبيرا تتجاوز كثيرا المعدلات المقبولة للإسكان الحضري كما تتراوح مساحات اغلب الوحدات السكنية ما بين ٤٠م و ٦٠م ونادرا ما تتجاوز هذا القدر وتقيم فيها أسرة أو أكثر.

اكثر عشر دول فقراً:

1. الهند (350 مليون) فقير
2. الصين (105 مليون) فقير
3. بنغلاديش (93,5 مليون) فقير
4. البرازيل (72,5 مليون) فقير
5. اندنوسيا (48 مليون) فقير
6. نيجيريا (46,5 مليون) فقير

7. فيتنام (38 مليون) فقير

8. الفلبين (35,5 مليون) فقير

9. باكستان (35 مليون) فقير

10. إثيوبيا (40 مليون) فقير

الفصل الثاني

الفقر والتخلف الاقتصادي

- مفهوم التخلف الاقتصادي.
- مقاييس التخلف الاقتصادي.
- الآثار الاقتصادية السلبية للفقر.
- التنمية الاقتصادية والفقر.

الفقر والتخلف الاقتصادي

التخلف الاقتصادي

في البداية يجب أن نشير إلى أن التخلف الاقتصادي ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد ومعني ذلك أنها ظاهرة تتفاعل في إيجادها جميع جوانب المجتمع بدرجة أو بأخرى حيث أن التخلف الاقتصادي لا يوجد في مجتمع ما بمفرده متعايشا مع تقدم سياسي واجتماعي وإنما يوجد وسط تخلف سياسي واجتماعي وثقافي ومن ثم فإن توفير نظام سياسي واجتماعي وثقافي رشيد يمكن أن يحقق مستوى اقتصادياً متقدماً.

والتنمية الاقتصادية وهي مطلب غالب الدول النامية لا تتم في صورة أحادية حيث أنها عملية إنسانية شاملة تتطلب متغيرات اقتصادية وكذلك عوامل نفسية واجتماعية.

وبالتالي فإن الانصراف نحو التركيز علي المتغيرات الاقتصادية وحدها دون الوضع في الاعتبار الأهمية النسبية لباقي المتغيرات الأخرى الثقافية والاجتماعية والسياسية هو تشويه لحقيقة ومعني التخلف الاقتصادي.

مفهوم التخلف الاقتصادي

لفظ العالم الثالث يطلق علي الدول المتخلفة والتي تتمثل في الدول التي يقل متوسط الاستهلاك والرفاهية المادية لسكانها عن البلاد المتقدمة وذلك علي الرغم من إمكان تحسين الأوضاع الاقتصادية فيها بوسائل معروفة وواضحة.

ومن خلال هذا التعريف فإن مفهوم التخلف الاقتصادي يفترض وجود موارد كافية يمكن استغلالها والاستفادة منها ولكن لا يتم استغلالها وبالتالي فهذا التعريف يميز بين الدول الفقيرة التي تقل فيها الموارد والثروات، وقد تكون هذه الدول الفقيرة راغبة في التقدم، ولكن لفقر إمكانياتها المادية تقعدها عن النمو أما الدول المتخلفة فسبب تخلفها لا يرجع إلى محدودية الموارد الإنتاجية كما في الدول الفقيرة بقدر ما يرجع إلى الاستخدام الرديء للموارد الاقتصادية، وهذا الاستخدام الرديء قد يأتي في صورة إهمال الموارد تماما أو الاستخدام الجزئي لها أو سوء استخدامها كأن تستخدم في نشاط صحيح بنسبة خاطئة أو تستخدم في نشاط خاطئ من الأصل، هذا إلى جانب أسباب أخري قد تأتي من خارج العملية الإنتاجية كالبيئة المحيطة بالعملية الإنتاجية وآثار خصائصها السلبية عليها وكذلك الآثار السلبية للعلاقات الاقتصادية الدولية كالاستثمارات الأجنبية وطبيعة المنتجات المتبادلة.

والتخلف الاقتصادي ينشأ في بيئة مختلة اجتماعيا وحضاريا حيث أن الدول المتخلفة اقتصاديا متخلفة حضاريا أيضا.

ومما سبق نخلص إلى أن التخلف الاقتصادي ليس مرادفا للفقر وإنما هو خلل اقتصادي وحضاري واجتماعي ساعدت علي نشوئه عوامل عديدة وتميزت الدول المتخلفة بوجود موارد ضخمة مع توافر إمكانيات بشرية ومادية لازمة للارتفاع بمستوي المعيشة ومع وجود تخلف في طرائق الإنتاج والتنظيم الاجتماعي والتطبيقات الاقتصادية لاستغلال هذه الموارد ومن ثم

النهوض بالدولة المتخلفة والوصول بها إلى درجات عالية من النمو الاقتصادي.

مقاييس التخلف الاقتصادي:

استخدمت في قياس ظاهرة التخلف الاقتصادي وتحديد مداها ومستوى أو درجة التقدم أو التخلف بين الدول المختلفة معايير متعددة.

فمثلا معيار مستوي متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي أتخذ معيارا مناسبا للتفرقة بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة وترتيب الدول المتخلفة بالنسبة لبعضها البعض، ويعتبر بعض الباحثين أن الدول المتخلفة هي التي يقل فيها متوسط دخل الفرد في السنة عن مقدار معين من الدولارات أو أن الدول النامية لا يتجاوز فيها دخل الفرد في السنة عن 1/ 4 متوسط دخل الفرد الأمريكي.

كما تقسم دول العالم المختلفة إلى مجموعات تبعا لمستويات متوسطات الدخل.. هذه المجموعات هي الدول الشديدة التخلف والمتخلفة نوعا والدول المتقدمة نسبيا والدول المتقدمة.

ويعتري هذا المقياس قصورا واضحا حيث لا يكفي وحده كمعيار دقيق للدلالة علي الأوضاع الاقتصادية ومستويات المعيشة في الدول المتخلفة وطرق التوزيع فيها كما أنه علي الرغم من انخفاض مستويات الدخول الفردية في الدول النامية بصفة عامة إلا أن هناك من هذه الدول دولا نفطية يزيد فيها متوسط دخل الفرد عن متوسط الدخل الفردي السائد في كثير من دول العالم تقدما.

ولتلافي القصور في هـذا المقيـاس فـإن بعـض الاقتصـاديين يـري أن يضاف إلى هـذا المقيـاس بعـض المقـاييس الأخـرى الـتي تعـبر عـن مسـتوي الاسـتهلاك مـن سـلع أساسـية وبعـض سـلع الرفاهيـة الاجتماعيـة كالميـاه والكهرباء والتلفزيون والمستوي التعليمي للسكان ومستوي الرعايـة الصـحية المتوفرة لهم.

وهي جوانب هامة توضح نواح من معيشة السـكان إلا أنهـا لا تعـبر عن كافة النواحي التي يتعين التعرف عليها للحكم علي مدي تقـدم دولـة أو تخلفها كإهماله لنواحي هامة كالانتاجية والعمالـة ومسـتوي الفـن الانتـاجي والادخـار والاسـتثمار ومـدي تـوافر المـوارد الانتاجيـة للاقتصـاد وطبيعـة استغلال الموارد المتاحة ومدي التناسق بـين قطاعـات ومؤسسـات الاقتصـاد المختلفة.

وقد أدى ذلك إلى وضع أكثـر شموليـة للتفرقـة بـين الـدول الناميـة والدول المتقدمة وهـو مـدي قـدرة الدولـة علـي تـوفير احتياجـات السـكان الاقتصادية والاجتماعية والبيولوجية والنفسية وغيرها من سائر الاحتياجات الإنسانية ووفق هذا المعيار فإن (الدولة المتخلفة هي الـتي تـوفر لسـكانها مـن احتياجاتهم قدرا أقل مما توفره الدول المتقدمة).

إلا أنه معيار غير قابل للقياس في حد ذاتـه ولا يوجـد هنـاك طريقـة لترجمته إلى مقياس عملي لتقدير مدى إشباع هذه الحاجات لعدم وجود معايير موضوعية لتقدير هذه الاحتياجات والتي تختلف باختلاف الأفـراد والبيئـات والفترات الزمنية وغيرها من عوامل أخري عديدة ولأنه أيضا لا يبين المـوارد

المتاحة للمجتمع ومدى استغلال هذه الموارد وأساليب هذا الاستغلال أو تكلفته.

ونخلص مما سبق بأنه من الصعب الوصول إلى تعريف مانع جامع لا يعتريه القصور لمقياس التخلف الاقتصادي وليس معني ذلك إسقاط أدلة هذه المعايير التي أبرزت درجات التخلف ولكن ما ينبغي الإشارة إليه هو أن هذه المعايير تتبع مدارس فكرية تختلف عن واقع الدول المتخلفة ولذا فإن هذه الدراسات التي تنبع من تلك المدارس عادة ما توصي بعلاج لهذه المشاكل من خلال سياسات واستراتيجيات إنمائية قد لا تناسب ظروف هذه الدول النامية وحاجتها إلى وسائل معينة للعلاج أو أنها تفرض عليها من خلال مؤسساتها الاقتصادية طرقا لا تتناسب مع بيئتها الاقتصادية ولا تتفق مع استراتيجيتها الاقتصادية ومن ثم تقع فريسة لحالة من التبعية الفكرية والاقتصادية.

اسباب التخلف الاقتصادي:

1. انخفاض الدخل القومي القومي تواجة الدول النامية ضعفا في الجهاز الإنتاجي وعدك كفائته مما يؤدي إلي انخفاض الدخل القومي القومي ونصيب الفرد منه ووجود جزء كبير من الثروات غير المستغلة وفي حالة استغلالها لا تستغل الاستغلال الأمثل
2. الزيادة السكانية تشكل الزيادة السكانية الكبيرة مشكلة كبيرة في الدول النامية علي عكس الدول المتقدمة ويرجع ذلك إلي زيادة نسبة المواليد وانخفاض الوفيات نتيجة للزواج المبكر

3. الفن الإنتاجي أدت الثورة الصناعية في الدول الأوربيـة إلى زيـادة التقدم الإنتاجي مما أدي الي رفـع مسـتوي الأنتاجيـة لاعتمـاد هـذه الدول علي الالات المتقدمة في الإنتاج بينمـا الـدول الناميـة لا تـزال تعتمد علي العمل اليدوي وينقصها الفنيين ذوي الخبرة مما يـؤدي إلى تأخر إنتاجية العمل وانخفاض الدخل القومي

4. البطالة تشكو الدول النامية من العديد من أنواع البطالة أهمها :

أ- البطالة البنيائية وهي البطالة التي تتولد عن أخـتلال التـوازن بـين العلاقات السائدة بين مختلف عناصـر العمليـة الإنتاجيـة وخصوصـا عنصر العمل ويرجع شيوع البطالة البيائية في الدول النامية إلى تـوافر الأيدي العاملة غير مدربة.

ب- البطالة المقنعة وهي تطلق على العمال الذين يعملون في أعمـال تافهة أو معدومة القيمة أقتصاديا.

جـ- البطالة الموسمية ويقصد بها العمال الذين يظلـون بـلا عمـل في بعض المواسم ويعود هذا النوع من البطالة إلى التقلبـات الموسميـة في الطلب على العمال وينتشر هذا النوع من البطالة في البلاد الزراعية.

5. سيادة الثقافات غير الاقتصادية يسود الدول المتخلفة ثقافات غـير مشجعة على العمل بسبب بعض معتقدات الاتكال والنظر إلآ العمل نظرة متدنية تفقدة المكانـة الاجتماعيـة وسـيطرة العـادات والتقاليـد وضعف الحافز لكسب النقود.

6. تخلف البيان الأجتماعي يوجد الكثير من العادات والتقاليد الاجتماعية التي تؤدي الي التخلف الاقتصادي مثل:

7. ارتفاع نسبة الأمية وانخفاض مستوى التعليم.

8. تأخر المرأة في كثير من المجالات.

9. فساد البيئة السياسية.

10. وجود ظاهرة عمل الأطفال.

11. الإنفاق البذخي وخاصة في ظل سوء توزيع الدخل.

الآثار الاقتصادية السلبية للفقر :

1) ان المجتمع إذا كان فقيراً فإن الدخل القومي يذهب إلى إطعام الأفواه الجائعة بدل أن تذهب إلى التنمية ، والاستثمار ، وبالتالي فلن تتحقق التنمية المنشودة في ظل الفقر المدقع .

2) زيادة الديون والقروض الفردية لسد الضروريات والحاجيات الاستهلاكية بدلاً من العمل على خطط النهضة والبناء والتعمير.

3) تبعية الشعوب الاقتصادية للدول والشعوب المانحة للقروض والديون ، وما يترتب عليها من آثار سلبية في جميع الجوانب والجهات .

4) زيادة الاستغلال والاحتكار ، وبالتالي يزداد الفقراء فقراً ، والأغنياء غنى ، لأن الفقراء بسبب حاجتهم الشديدة يكونون غير قادرين على المنافسة ، فيخضعون للشروط اللأغنياء والشركات .

5) انخفاض مستوى الانتاج ، وبالتالي انخفاض الدخل والاستثمار، والادخار ، لأن قدرات الفقير وبخاصة الفقير المدقع ، يكون نصيبه أقل

من غيره في الصناعة والزراعة واستغلال الأرض ، بسبب عدم قدرته على شراء التقنيات الحديثة المتطورة التي تزيد في الانتاج ، فالفقير في الغالب يعتمد على الوسائل البدائية ، وبالتالي فيكون إنتاجه قليلاً في مختلف المجالات .

التنمية الأقتصادية و البطالة:

تهدف عمليات الإنماء الأقتصادي لأي بلد لتحقيق مكاسب عديدة هدفها إجراء التغيير الإيجابي على الحياة العامة وبما يوصل السكان الى حالة الأستقرار المعيشي ومنه الى حالة الرفاه الأجتماعي والأقتصادي ، ومن المؤكد أن يتم توجيه نسبة كبيرة من المخططات التنموية في البلد لغرض رفع المستوى الأقتصادي و المعيشي للسكان ، حيث أن هذه الغاية هي من صميم أهداف التنمية ، فلا خير في التنمية إن لم تخدم السكان ، وتعتبرهم المحرك والمنفذ والهدف لها ، فالكثير من البلدان النامية استخدمت خططها التنموية بشكل لم يخدم الغالبية الكبيرة من الطبقة الفقيرة مما كان أثر ذلك سلبياً على المجتمع ومسيرة أقتصاده.

وتعمل التنمية الأقتصادية في أحد أهدافها على القضاء أو الحد من مشكلة البطالة والتي تنشأ عادة نتيجة التخلف وعدم الأهتمام المطلوب للمجالين الأقتصادي والبشري ، وتأتي خطوات الحد من البطالة في العديد من الفعاليات المهمة والتي تعتبر في منظور التخطيط الإنمائي عبارة عن تخطيط لتنمية المجتمع المدني عن طريق القضاء على آفة الفقر والبطالة وسوء الأحوال المعيشية وقلة الدخول .

الفصل الثالث

الفقر والامية

- تعريف الامية.
- مسببات الامية.
- النتائج السلبية المترتبة على انتشار الامية في العالم العربي.
- آثار الامية على الفرد والمجتمع.
- علاقة الفقر بالأمية.
- علاقة الامية بمستوى الدخل القومي.
- محو الأمية.

الفقر والامية

تعد الأمية والفقر من الآفات الخطيرة التي تفتك بالمجتمعات، فتعرقل مسيرتها وتؤخرها عن اللحاق بركب التطور والتقدم الذي تفرضه متغيرات العصر، وسواء كانت الأمية والفقر سببا أو مسببا فهما يصبان في بوتقة الخنوع والتخلف، ويدوران في حلقة مفرغة تبدأ بمشاكل وتعود إليها ، ولعلي في بحثي هذا أتجاوز السؤال القائل هل الأمية تقود إلى الفقر أم الفقر يقود إلى الأمية؟ لعلمي الشديد ويقيني أن هذا التساؤل لن يسوقني لأكثر من دهاليز يقود كل مخرج فيها إلى مدخل للآخر. لكني ومن خلال هذه الدراسة أريد التعرف على مدى الترابط بين هاتين الظاهرتين، والطريقة الناجعة في سبيل الحد منها ومحاربتها، لأنها باتت تنحى منحى تشكيل السمة لمجتمع أخذ حيزاً مشرقا في التاريخ ، وحيزا كبيرا في المساحة.

التعريف اللغوي للأمية:

الأمي : الذي لا يكتب، قال الزجاج: الأمي الذي على خلقة الأمة، لم يتعلم الكتاب فهو على جبلته، وفي الكتاب العزيز "ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني" قال أبو إسحاق]: معنى الأمي المنسوب إلى ما عليه جبلته أمه ، لأن الكتابة مكتسبة فكأنه نسب إلى ما ولدته عليه أمه من جهل بكل شيء، وفي الحديث: نحن أمة أمية لا نكتب ولا نحسب، أي أنهم على أصل ولادة أمهم لم يتعلموا الكتابة والحساب، وفي الحديث أيضا: بعثت

إلى أمة أمية لأن الكتابة كانت فيهم عزيزة أو عديمة؛ ومنه قوله تعالى "هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم".

التعريف الاصطلاحي للأمية:

في تعريف اليونسكو سنة 1958 الأمي هو الشخص الذي لا يستطيع أن يقرأ أو يكتب أو يفهم عبارة قصيرة وبسيطة عن حياته اليومية.

وفي تعريف آخر: الذي يعجز عن التواصل مع غيره خارج الخطاب الشفهي.

إلا أننا هنا نشير إلى أن تعريف الأمية يختلف باختلاف ارتباطها، وارتباطها يختلف باختلاف الحاجات، فهناك الأمية الأبجدية وهي الحد الأدنى للأمية، والأمية الحضارية، وما يتبعها من أنواع متعددة منها على سبيل المثال: الأمية الحاسوبية، والأمية التكنولوجية، وغير ذلك ..، وهذا يضعنا ويضع دول العالم وخصوصا النامية منها أمام تحد كبير متشعب، يحتاج لمزيد من الجهد المضاعف المعزز بالإمكانات باختلاف صورها، وهو ما ترزح هذه الدول تحت ضغطه وما تتخبط في آثاره وأضراره.

أسباب الامية ليست فقط مجتمعية فحسب , و لا مادية صرفة ... بل هي خليط من عوامل عده نستطيع إجمالها فيما يلي :

1- الفقر .
2- الفكر الاجتماعي و الديني المغلوط .
3- جودة التعليم و الحياه .

مسببات الأمية:

بعض الأسباب التي أدت بدورها إلى وجود الأمية، وأدت الأمية بها إلى التفاقم والتضخم. والبعض وهي:

1- الجهل بقيمة العلم ولعل هذا السبب قد تقلص كثيرا خصوصا في عصرنا الحاضر، لما طرأ من تغيرات تثبت أنه لا توافق وانسجام مع معطيات العصر الحديث إلا بالتعلم.

2- عدم توفر الإمكانات والموارد على مستوى الفرد وعلى مستوى المجتمع أيضا، ما يسهم في تقليل الفرص.

3- عدم وجود ديمقراطية في التعليم؛ ما يسوق إلى اختزال العلم لفئة معينة لها سمات تميزها عن غيرها سواء كانت مميزات مادية أو معنوية.

4- غياب السياسات الصحيحة والمواقف الجيدة والداعمة لعملية التعليم.

5- غياب إلزامية التعليم.

انواع الامية:

الامية الابجدية:

والتي تعني في مفهوما البسيط الجهل بالقراءة و الكتابة و مبادىء الحساب ومن مظاهرها:

- عدم القدرة على قراءة القرءان وفهمه.
- عدم القدرة على قراءة اللافتات و الاشارات.

- عدم القدرة على قراءة النشرات المرفقة بعلب الادوية.
- عدم القدرة على الامضاء على مختلف الوثائق.

الامية الوظيفية:

وتتمثل اساسا في انعدام القدرة المهنية و الثقافية عند ممارسة اي نشاط و لها مظاهرمنها:

- انخفاض معدل دخل الفرد في المجتمع نتيجة ارتباطه بمعدلات الامية
- الاعتماد على الوسائل البدائية في الزراعة و الجهل بالاساليب الحديثةفي مختلف ميادينها.
- الحد من حسن استثمار الدولة للموارد المتاحة لها نتيجة الاعباء الاضافية التي ترهق ميزانيتها بسبب تعطل او شلل الطاقة الانتاجية التي يمثلها الامي.
- زيادة مشاكل الادارية مع العمال لفقدان ابسط وسائل الاتصال
- وضع الشخص غير المناسب في المكان غير المناسب ما يؤدي الى سوء التسيير داخل المؤسسات التجارية و الاقتصادية مما يساهم في ظهور انعكاسات سلبية في الميدان الانتاجي وبالتالي افلاس المؤسسات.

الامية الحضارية:

وهي التثقيف والتطوير السلوك ومنها الامية الثقافية العقائدية العلمية التكنولوجية الصحية و الفنية و التحكم في اللغات الاجنبية ومن مظاهرها:

- الجهل بمختلف قوانين المرور.

- الجهل بالقوانين و التشريعات الوطنية و بالحقوق الشرعية للفرد وما عليه من واجبات.
- السماح للثقافة الغربية بنشر سلبياتها دون ايجابياتها.
- رمي النفايات في الطرق و على النوافذ.
- الاستعمال العشوائي للاعشاب الطبية دون اللجوء الى الاخصائيين حيث يؤدي ذلك الى ظهور اعراض صحية خطيرة.
- عدم اجراء التحاليل الطبية قبل الزواج مما يؤثر سلبا على الاطفال مستقبلا.
- الافتقار الى الثقافة الصحية النفسية و العقلية و تجنب الذهاب الى الاطباء النفسانيين و التوجه الى المشعوذين و العرافين لحل مشاكلهم.
- تخريب ممتلكات الدولة بحجة انها ملك الدولة في حين الدولة هي الشعب.
- الجهل في تربية الرضع من قبل الامهات.
- الزواج المبكر للفتاة دون اكمال الفترة التعليمية و بالتلي عدم الاستعداد. النفسي لتحمل اعباء ومسؤوليات الزواج و تربية اطفالها.
- عدم الاستئذان عند الدخول الى المنزل.
- صعوبة التعامل مع الاخرين.
- زيادة مشكلات المجتمع بسبب الامية.
- عدم قدرة منظمة الصحة العالمية في نشر برامجها على الدول النامية بسبب مشكلة الامية ما يؤدي الى تفشي الكثير من الامراض.

- من الجانب التعليمي فالامي يكون مجتمعا جاهلا يسوده التخلف وتدني مستوى التعليمي فيه.

للامية انعكاسات اجتماعية وخيمة تتطلب مالا وجهدا ووقتا فمن الملاحظ ان الكثير من انماط السلوك والعادات التي يمارسها الاميون مثل المبالغة في مناسبات الزواج والولائم وعدم الالتزام الوظيفي وعدم الاكتراث بتعلم الابناء كلها انماط سلوكية تقلل من انطلاق التنمية وتعيقها.

تؤكد المؤشرات الى العلاقة الطردية بين الزيادة المفرطة لعدد افراد الاسرة و امية المراة ، وتضطر المراة الامية الى العمل في الاعمال المجهدة و غالبا ما تكون متدنية و من ثم نجدها معرضة للاجهاد البدني و النفسي.

النتائج السلبية المترتبة على انتشار الامية في العالم العربي:

-تخلف المجتمعات لأن قدراتها على الإنتاج ضعيفة.

-اعتماد تلك المجتمعات على الأيدي العاملة الوافدة والتي تسبب مشكلات اجتماعية مع مرور الوقت.

-لا يستطيع الإنسان الأمي فهم حقوقوه وواجباته تجاه وطنه ومجتمعه.

آثار الامية على الفرد والمجتمع:

آثار الأمية على الفرد:

- صعوبة التعامل مع الآخرين.

ـ عـدم القـدرة علـى إتبـاع التعليمـات الخاصـة باسـتخدام الآلات الحديثة.

ـ عدم الإدراك الواعي للعاملبأهمية الالتزام بقواعد الأمن الصناعي.

ـ زيادة مشكلات الإدارة مع العماللفقـدان وسيلة الاتصال السهلة ، لهـذا كـان العمـال الأميـون أكثـر العناصـر في الخروجعلـى نظـام المؤسسـات وعـدم احـترام مواعيـد العمـل والتمـارض.

ـ افتقار العامل إلىعنصر الاختيار في تحصيل ثقافته.

آثار الأمية على المجتمع:

تؤدى الأمية إلى نشـر البطـالةوالفقـر

- تعـوق الأمية نمو الأفراد اجتماعياً
- صـعوبة اسـتغلال مـوارد الثروةالمتاحـة بـالبلاد وعلاقتها الكبيرة بالمشكلة السكانية.
- تؤثر أمية الآباءوالأمهات – خاصة الأمهات – على مستوى تعليم الأبناء

الآثار السلبية للفقر على العلم والثقافة ، هي :

1. أن الفقير في الغالب ينشغل بسد جوعه عن العلم والثقافة ، فلا يبقى له الوقت الكافي للتعلم والثقافة .

2. أن أولاد الفقراء المعدمين لن يتركهم أولياء أمورهم في الغالب للتعلم والثقافة ، بل يشغلونهم بالأعمال اليدوية ، والزراعية ، والرعوية ، وبالتالي يصبحون أميين .
3. أن الفقير لن يتمكن ـ في الغالب ـ بسبب عدم وجود المال لديه عن الاستفادة من تكنولوجيا العصر ، والتقنيات الحديثة .
4. التلازم بين الفقر والجهل ، فأينما كان الفقر المدقع كانت الأمية، وبالعكس .
5. أما أثر الفقر المدقع على العقل والابداع فيأتي من خلال ما قاله الخبراء : (إن سوء التغذية يضرّ بنمو وتطور الانسان ، وذلك بالتأثير على شكل حجم الجسم ، أما في الصغار فيؤدي إلى تخلف خطير في النمو الفعلي).

الأمية في العالم العربي:

قالت المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة (إليكسو) إن عدد الأميين في العالم العربي سيبلغ حوالي 70 مليون شخص بين الفئات العمرية التي تزيد عن 15 عاما, أي بنسبة 35.6٪ وسطيا. وأفاد تقرير داخلي للمنظمة بأن هذه الظاهرة تشمل كل المنطقة العربية لكنها تشمل خصوصا سكان البلدان ذات الكثافة السكانية العالية لا سيما مصر والسودان والجزائر والمغرب واليمن. أما" البلدان الصغيرة مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والكويت إضافة إلى الفلسطينيين فهي الأوفر حظا بين الدول الـ21

الأعضاء في الإليكسو. ومع أن نسب الأمية تميل إلى التراجع عموما فإن عـدد الأميين إجمالا يستمر في التزايد إذ ارتفع من خمسين مليونـا (73٪) في 1970 إلى 61 مليونا في 1990 (48.7٪) بينما يتوقع أن يصل إلى سبعين مليونا هذا العام.

وتسعى المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة التابعة لجامعة الـدول العربية ومقرهـا في تـونس إلى محـو الأميـة مـن خـلال العديـد مـن الـبرامج والإستراتيجيات في هذا المجال"

وقد حذرت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الالكسـو) مـن "خطورة ظاهرة الأمية التي لا تزال متفشية" في العالم العربي في وقت تعتبر فيـه المعرفة "مفتاح التقدم احد مؤشرات النمو الاقتصادي والاجتماعي .

واعتبرت إن "الاعداد المطلقة للاميين في البلاد العربية والتي اصبحت تناهز السبعين مليون شخص تبعث على القلـق وتـدعو إلى النظـر للمشـكلة بجدية وحزم اكثر ."

واكدت "أنه بالرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها الـدول العربيـة لمحـو الأمية منذ منتصف القرن الماضي، لا يزال عدد الاميين في تزايد مستمر ."

ويتركز "الحجم الكبير للامية في خمس دول ذات كثافة سكانية مرتفعـة وهي مصر والسودان والجزائر والمغرب والـيمن الـتي تضـم 48 مليـون أميـا بينهم 17 مليونا في مصر وحدها" وفقا للبيان .

"

علاقة الفقر بالأمية

ان هناك علاقة وثيقة بين الفقر والأمية في العالم العربي، والدول ذات النسب العالية في الأمية ذات مستوى دخل متدني ،وإمكانات قليلة أو عدم مستغلة بشكل جيد ، وبالتالي فإن صرفها على التعليم لا يرقى ويرتقي إلى المطلوب، ففي اليمن مثلا تكشف التقارير عن تزايد معد الأمية بشكل مقلق لدرجة وصولها إلى 72٪ نظرا لقلة كفاءة المؤسسات التعليمية وبنيتها التحتية الناتجة عن الفقر، في عام 2001 كشفت تقارير دولية أن متوسط دخل الفرد اليمني ما بين 25-35دولار وهو مستوى متدن جدا، وأضاف التقرير أن من أسباب تزايد ظاهرة الأمية في اليمن تزايد الطلب الاجتماعي للخدمات الأساسية، في الوقت الذي تشهد فيه البلاد نمواً سكانياً مرتفعاً، فضلاً عن تشتت السكان في تجمعات صغيرة متناثرة في مناطق ريفية صعبة التضاريس.

إن الوضع الآن في العالم العربي وضع مخيف، لما يتداعى عليه من المشكلات من كل صوب، وما أسهمت العوامل المتسارعة عليه من حروب وتدهور اقتصادي أدت جميعها إلى معضلات وتعقيدات يصعب الخروج منها ويأتي في قمتها الأمية والفقر، وحرمان الإنسان العربي حتى من أبسط حقوقه المعيشية والتعليمية في الحياة . إلا أنه وبالرغم من كل هذا فما زالت معظم المجتمعات تتبجح بنسب لا تصور حجم المشكلة، ولا تمس واقعها، وهي بهذا تمسك بالزمام إلى الهاوية.

الأمية وتأثيرها على التنمية:

ارتفاع نسبة الأمية وانخفاض نسبة الالتحاق بالمدارس خاصة في أوساط الإناث يؤثر على عملية التنمية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية خاصة صحة وسلامة الإنجاب والسلوك الإنجابي وكذا صحة وسلامة الأطفال كما يحد من قدرة الأفراد وخاصة المرأة على تحسين أوضاعهم وأوضاع أسرهم.

وانتشرت ظاهرة التسول بشكل مقلق جداً في المجتمعات الامية الفقيرة وأصبح من الملاحظ في المراكز السكانية الرئيسية تجمع عائلات بكاملها للتسول بصورة منتظمة ودائمة حيث توجد علاقة مترابطة بين الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للأسرة والتسول إذ يضم المتسولون فئة كبيرة من العاطلين عن العمل منهم معاقون وغير معاقين ذكوراً وإناثاً وشيوخاً وأطفالاً سواء في الريف أو الحضر.

كما تنتشر ظاهرة أطفال الشوارع كظاهرة اجتماعية ازدادت في الآونة الأخيرة في عدد من المدن وترتبط هذه الظاهرة بسوء الأوضاع الاقتصادية للأسر الفقيرة والمعدمة، وكذا الفئات المهمشة حيث لا يوجد عائل لتلك الأسرة المفككة وهذه الظاهرة شديدة الخطورة على تربية وتوجيه أجيال المستقبل.

نظراً للأحوال الاقتصادية المتردية في ظل زيادة أسعار السلع والخدمات وتدني مستوى دخل الأسرة فإن كثيراً من الأسر أصبحت غير قادرة على سد حاجاتها المعيشية وبالتالي لم تتمكن من دفع نفقات التعليم،

وساهم التسرب من التعليم في ظهور عمالة الأطفال في الفئة العمرية (6 – 14 سنة).

وتتعرض هذه العمالة للاستغلال من قبل أصحاب العمل من خلال دفع أجور متدنية كما يتعرض هؤلاء الأطفال لمشاكل جسدية واجتماعية ونفسية أثناء عملهم واختلاطهم بأصحاب السوء ويكتسبون عادات سيئة كالانحراف والتدخين والسرقات وغيرها.

وتبرز خطورة عمالة الأطفال في وجود جيل غير متعلم ومنحرف سلوكياً ما يؤدي إلى عدم توافق ذلك مع متطلبات التنمية والتكنولوجيا الحديثة التي لابد من أن يواكبها عمالة ماهرة متخصصة وذات كفاءة عالية، كما أن عمالة الأطفال تساعد على زيادة حجم البطالة وبالتالي أتساع دائرة الفقر.

علاقة الأمية بمستوى الدخل القومي:

لقد أصبح معروفاً أن تدني الناتج القومي مرتبط ارتباطا مباشرا بتدني الإنتاجية وشيوع البطالة. فتدني الإنتاجية أو ارتفاعها مرتبط بمستوى الحالة التعليمية للعامل. وتعتبر الأمية أهم العناصر المؤثرة في تدني الإنتاجية لدى العامل الأمي كما يعتبر التعليم العنصر الرئيسي في ارتفاع إنتاجية عامل آخر يعمل في نفس الظروف التي يعمل فيها العامل الأمي، وكشفت دراسة عن تأثير أمية البالغين في الأداء الاقتصادي أن الأمية الوظيفية تجلب خسائر للأعمال تقدر بملايين الدولارات سنويا، كما أن ارتفاع نسبة الأمية يؤدي

بالمقابل إلى انخفاض في الدخل القومي أو الفردي وفي بلـدان كـثيرة تـنخفض فيها الأمية لوحظ ارتفاع في الـدخل الفـردي فيهـا: فنسـبة الأميـة ومسـتوى الدخل القومي مرتبطان ببعضهما.

تأثير الفقر على التعليم:

إن الفقر له آثاره السلبية الـتي لا حصـر لهـا علـى المجتمعـات، إلا أن الخطر الأكبر للفقر ، يكمن في تأثيراته السلبية على العلم؛ حيث نجد المـواطن الفقير لا ينظر إلى الأمور بنظرة الإنسـان الطبيعـي، ولا يراهـا مـن منظورهـا السليم، فيركز جُلَّ أولوياته لسد احتياجاتـه الأساسـية مـن مأكـل ومشـرب وملبس ودواء، وهو الأمر الذي لا يجعله ينظـر إلى العلـم علـى أنـه ضـرورة للحياة لا بد منها، وإنما ينظر إليه باعتباره أمرًا ثانويًا؛ نظرًا لعدم قدرتـه علـى تحصيله، مشيرًا إلى أن هذا يجعل الأهالي الفقراء المسؤولين عن أبناء وأسرة لا يكونون حريصين على أن يلتحق أبناؤهم بالمدارس مـن أجـل الـتعلُّم، وإنمـا يرون أنه من الأفضل أن يتركـوا مدارسـهم؛ مـن أجـل مسـاعدتهم في أمـور المعيشة.

إن الفقر كذلك تكون له آثاره الكبيرة على عملية الإبداع في المجتمـع، فكلما كان المجتمع فقيرًا، قلت عملية الإبداع، وقلت الابتكارات التي تسـاعد بدورها على تقدم المجتمع وتطوره، ولعل هذا يرجـع بـدوره إلى عـدم تـوافر القدرات لدى الإنسان الفقير؛ من حيث مواكبة التطورات الحديثة، حتى وإن قاوم الفقر فيما يخص الالتحاق بالعملية التعليمية، فسـيجد صـعوبات كـثيرة فيما يخص مواكبة التكنولوجيا الحديثة، التي تحتاج بدورها إلى أموال كـثيرة في

أغلب الأحيان، مؤكدًا على أن الأمية التي هي نتيجة للفقر بطبيعة الحال ينتج عنها تلازم لدرجة كبيرة بين الفقر والمرض، الذي قد ينتشر بشكل كبير في المجتمعات التي تعاني من الفقر.

إن من نتائج الفقر أن الفقراء في غالبية الأحوال يلجؤون إلى الحل السهل من وجهة نظرهم، وهو إخراج أبنائهم من التعليم، أو عدم إدخالهم له من الأساس؛ وذلك حتى يساعدوهم في تدبير أمور معيشتهم التي لا يَقْوَوْنَ وحدهم عليها، وهو الأمر الذي يكون له نتائجه السلبية الكبيرة، والتي من أهمها اقتصار التعليم إلى حد كبير على الأغنياء، وهو ما يؤدي بطبيعة الحال إلى ارتفاع معدلات البطالة؛ نتيجة ابتعاد هؤلاء الفقراء عما يتطلبه سوق العمل، عن طريق ابتعادهم عن التعليم الذي يعد المؤهِّل لسوق العمل، مشيرًا إلى أن ذلك كله يؤدي في النهاية إلى ارتفاع معدلات الجريمة في هذه المجتمعات.

إن التعليم هو الوسيلة الوحيدة لمواجهة الفقر؛ ويعتبر التعليم السلاح الذي يحارَب به فقر المجتمعات، فمن خلال التعليم يمكن للفقراء أن يتعايشوا مع المجتمع بشكل كبير، ويجعلهم يساعدون في تقدم مجتمعهم، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض نسبة البطالة في هذا المجتمع، والمواطن يجب عليه أن ينظر إلى التعليم على اعتبار أنه حق من الحقوق الأساسية الواجبة له في المجتمع، ولا بد من النظر إليه من هذا المنطلق في جميع الحالات؛ وذلك لأن أسرع الطرق التي تساعد على التخلص من الفقر هي التعليم للصغار، ومحو الأمية للكبار.

محو الامية:

تعليم الكبار ومحو الأمية

عندما عاش الإنسان قديماً، كانت حياته يسيرة لا تحتاج إلى تعلم القراءة والكتابة والحساب، وكان الحديث والنقاش والاتصال المباشر بالآخرين، وتقليد الصغار للكبار يكفي متطلبات الحياة اليومية، وعليه لم تكن الأمية تنقص من قيمة ومركز الشخص، ولا تعد مكافحتها من متطلبات تلك الفترة الغابرة.

ولكن مع تعقد الحياة وتغير نمط الحياة في شتى المجالات، أصبح من الضروري تعلم الكتابة والقراءة والحساب، وأصبحت الأمية - الجهل بالقراءة والكتابة والحساب- مشكلة من أكبر المشاكل التي تعيق تحقيق التطور والازدهار في المجتمع، الأمر الذي يتطلب مكافحتها.

فالأمية وثيقة الصلة بكل صور تخلف المجتمع، من فقر ومرض وارتفاع نسبة الوفيات خاصة بين الأطفال، والتمسك بعادات وأفكار بالية، ومظاهر الاضطراب والعنف، وانخفاض مستوى الإنتاج.

لكل ذلك تحرص الدول على مكافحة الأمية بشتى السبل، وخاصة الدول النامية، حيث ترتفع نسبة الأمية، ورغبتها في اللحاق بركب الدول المتقدمة والمتطورة.

يعرف تعليم الكبار : هو "التعليم الهادف المنظم الذي يقدم للبالغين و الراشدين أو الكبار غير المقيدين في مدارس نظامية من أجل تنمية معارفهم و مهاراتهم أو تغيير إتجاهاتهم و بناء شخصياتهم"

كما يشيرون إلى مفهوم تعليم الكبار في إنجلترا علـى النحـو التـالي: " تعليم الكبار هو كل أنواع التعليم غير المهني لمن تزيد أعمارهم عن (18) سنة و تقوم بتقديمه جهات مسئولة تحت إشراف السلطة التعليمية".

و يمكن تحديد أهمية تعليم الكبار في تنمية الفرد و المجتمع على النحو التالي:

- تنمية الوعي الثقافي و الإجتمـاعي و المهـني للمـتعلمين الكبـار و تزويدهم بالمعارف والمعلومـات المتعلقـة بهـذه الجوانـب كمتطلبـات أساسية في التنمية المجتمعية
- مواجهة المشكلات التي يعيشها المتعلم الكبير من خلال توظيف ما يتعلمه في حياته العملية. إن التعليم و التعلم الهادف في محو الأميـة و تعليم الكبار ينبغي أن يؤكد على هذه الجوانـب، و طبقـا لخصـائص الكبار و حاجاتهم و رغباتهم و إتجاهاتهم.
- تنمية قدرة أفراد المجتمع على التعايش مع التكنولوجيـا الحديثـة و وسائلها و أدواتها واستيعاب كل جديد في هذا الجانب.
- الإسهام في التنمية الإجتماعية و الحد من المشكلات الإجتماعية.
- الإسهام بالتنمية الإقتصادية.
- و لكي يتمكن تعليم الكبار من القيام بدوره خير قيام لحـو تنميـة الفرد و المجتمع وتحقيق التنمية المجتمعية في كافة جوانبهـا فـلا بـد مـن الوقوف علـى خصـائص المـتعلمين النفسية والإجتماعيـة و دراسـة دوافعهم و اتجاهاتهم من أجل تعزيز هذه الدوافع و الإتجاهات لكـي يلتحقوا ببرامج محو الأمية و تعلـيم الكبـار والـتعلم بفعاليـة في هـذه البرامج.

الفصل الرابع

توزيع الدخل

- مفاهيم الدخل.
- توزيعات الدخل.
- مقاييس التحليل لتوزيع الدخول.
- الدخل التجميعي.
- مقاييس تفاوت الدخل.
- اثر الاسعار على توزيع الدخول.
- الضريبة.
- انواع الضريبة.
- مبادئ فرض الضريبة.

توزيع الدخل

ليس هناك مجتمع واحد في هذا العالم يتوزع فيه الدخل القومي بالتساوي بين الجميع، ولم يحدث تحت أي نظام آخر، فالتفاوت في الدخل أمر لا بد منه، والمهم أن يكون التفاوت معقولاً والفروقات مفهومة والحدود الدنيا متوفرة.

والموازنة العامة هي الأداة المناسبة لإعادة توزيع الدخل القومي عن طريق الضرائب التي تصيب الميسورين أكثر من غيرهم، والخدمات الحكومية التي يستفيد منها الفقراء ومحدودو الدخل.

مفاهيم الدخل:

مفهوم الدخل عند الإقتصاديون :يعرف الإقتصاديون الدخل بأنه " صافي التغير في الثروة "، ويعتمدون في ذلك على تعريف الإقتصادي هكس الذي عرف الدخل بأنه: " أقصى ما يمكن للفرد أن يستهلكه خلال فترة من الزمن دون التأثير على قيمة ثروته ". وبناء على هذا التعريف فإن الدخل للمشروعات هو القيمة التي يمكن التصرف فيها بالتوزيع على أصحاب المشروع (توزيعات أرباح) دون التأثير على رأس المال المستثمر، ويعرف هذا المفهوم بمفهوم المحافظة على رأس المال.

كل فرد في المجتمع له دخله الخاص الذي يشبع له حاجاته الإقتصادية والإجتماعية ويطلق على هذا الدخل إسم الدخل الفردي، ومن مجموع دخول الأفراد يتكون الدخل القومي.

الدخل الفردي: يمكن تعريف الدخل على أنه مايحصل عليه الشخص من مقابل نقدي اوعيني في سنة كاملة , هذا المقابل يمثل أجر أو ربح نظيرالعمل أو الخدمة التي يؤديها.

نصيب الفرد أو حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام يسمى أيضاً معدل الدخل الفردي، وهو مؤشر اقتصادي يقيس درجة التنمية الاقتصادية في بلد ما وأثرها الاجتماعي، ويتم ذلك من خلال قسمة قيمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان. لذلك هو ليس القيمة الحقيقية لانتاج الافراد . وهو يستعمل كذلك لقياس مستوى الرفاه الاجتماعي.

تعريف النمو الديمغرافي: أو النمو السكاني هو تزايد عدد السكان بشكل متصاعد خلال فترة زمنية معينة.

تعريف المستوى المعيشي :كل ما يتمتع به الفرد من ملبس وماكل ومسكن ويتحدد ذلك بمستوى الدخل والبيئة التي يعيش فيها والطبقة الاجتماعية التي ينتمي اليها.و يقاس المستوى المعيشي بعدة مؤشرات اقتصادية واجتماعية وثقافية مثل / الدخل/ نسبة التعلم/ المستوى الصحي/ معدل الفقر...

توزيعات الدخل

يمكننا معرفة كيفية توزيع الدخل (سواء دخل الأسرة او دخل الفرد) وفقا للمتغيرات مثل حجم الأسرة والحالة التعليمية والحالة المهنية لرئيس الأسرة والحضر والريف وما شابه ذلك.

أولا : توزيع الدخل حسب حجم الأسرة

تعتمد العلاقة بين دخل الأسرة ودخلها الفرد بالطبع علىعلاقة كل منهما بحجم الأسرة فربما يزيد دخل الأسرة مع زيادة حجمها نظرا لأن الأسرة الكبيرة يكون لديها عمالة أكثر، وهذه العلاقة الطردية بين حجم الأسرة ودخلها.

كذلك هناك علاقة طردية متوقعة بين عدد العاملين البالغين ودخل الأسرة ،غير أن هذه العلاقة الطردية لا تعني بالضرورة أن تكون الزيادة في العمالة متناسبة مع الزيادة في دخل الأسرة بمعنى أن الأسر التي لديها أربعة أفراد يعملون تكسب أربعة أضعاف دخل الأسرة التي لديها فرد واحد يعمل.

ثانيا : توزيع الدخل حسب المناطق

يمكننا أن نوزع دخول الاسر أو الأفراد حسب المناطق الجغرافية محافظات أو ريف وحضر أو حسب عدد سكان التجمع السكني او غيره.

و التعرف على مدى الرفاهية في المجتمع يتطلب توفر بيانات عن دخل الأسرة وأيضا عن دخل الفرد، ذلك إن معرفة دخل الأسرة وحده لا يكفي للحكم على مستوى رفاهيتها حيث إن الأسر تختلف في عدد المتكسبين من أفرادها، لذلك فمن الضروري معرفة عدد الذين يشتركون في دخلها، ومن ناحية أخرى فإن معرفة الدخل الفردي وحده لا يكفي لأن هناك موفورات تتولد من مشاركة أفراد الأسرة في السكن وفي السلع المعمرة وأيضا فإن استهلاك أفراد الأسرة يختلف حسب السن.

ثالثا: توزيع الدخل حسب سن رب الاسرة

كما تعتمد رفاهية افراد الاسرة على حجم الاسرة وعدد العمالة البالغة بها والمنطقة التي تعيش فيها تعتمد ايضا على خصائص رب الاسرة سواء من حيث السن او المهنة او المستوى العلمي وغيرها.

رابعا: توزيع الدخل حسب الحالة التعليمية لرب الاسرة

هناك علاقة طردية منظمة تقريبا بين المستوى العلمي لرب الاسرة وكلا من دخل الاسرة ودخل الفرد فيها.

و الدخل الفردي لايظهر زيادة تذكر مع ارتفاع المستوى التعليمي لرب الاسرة حتى مستوى الشهادة الابتدائية في حين ان الدخل الفردي في الاسرة التي حصل رئيسها على الشهادة الثانوية يكون اعلى من الدخل الفردي في الاسرة التي لم يذهب رئيسها للمدرسة، بينما يكون الدخل اعلى منه بكثير في حالة الاسر التي حصل رئيسها على الشهادة الجامعية.

خامسا: توزيع الدخل حسب مهنة رب الاسرة

وهناك تفاوت في دخل الفرد او الاسرة حسب مهنية رب الاسرة، حيث ان الذين يعملون كفنيين واداريين وكتبة ويستحوذون على اعلى نسبة من مجموع الدخل، ومتوسط دخل الفرد في الاسر التي ينتمي رئيسها الى هذه الفئة هو اعلى متوسط دخل، بينما نجد ان الاسر التي يعمل رئيسها في الريف في الزراعة هو اقل دخل.

توزيعات الانفاق

ان توزيع الاسر على فئات الانفاق الاستهلاكي والتغيرات التي تحدث فيه على مر الزمن يمكن ان تعطي مؤشرا عن التغير في مستويات الدخول او مستويات المعيشة، التفاوت بين الحضر والريف في هذا التوزيع في الفترة الواحدة يمكن ان يبين لنا مدى الفروق في توزيع الدخل بين سكان الحضر وسكان الريف، فعندما تتناقص نسبة الاسر في فئة انفاق صغيرة وتزيد في فئة انفاق كبيرة فان ذلك يعطي مؤشرا على اتجاه في اعادة توزيع الدخل الى مستوى افضل.

ونجد ان نسب الاسر في فئات الانفاق المنخفضة في الريف اعلى من نظيراتها في الحضر وهذا يدل على ان مستوى المعيشة في الريف اقل من الحضر.

متوسط انفاق الفرد حسب حجم الاسرة

هناك علاقة عكسية بين حجم الاسرة ومتوسط انفاق الفرد فيها اذ ان متوسط الانفاق لمستوى الفرد يتناقص باستمرار كلما زاد حجم الاسرة.

ونجد ان فروق التناقص في الحضر اكبر من فروق التناقص في الريف فعلى سبيل المثال نلاحظ في الحضر ان متوسط انفاق الفرد في الاسرة التي حجمها 6 افراد فاكثر يقل عن متوسط انفاق الفرد في الاسرة التي حجمها فرد واحد باقل من النصف بينما يقل نفس المتوسط في الريف باكثر من النصف ، وقد يرجع ذلك الى ان الغالبية العظمى لاعضاء الاسرة في الريف من ذوى النشاط الاقتصادي يعملون في الانشطة الزراعية المختلفة بينما في الحضر نجد ان الاسرة كلما كبر حجمها فان عدد ذوي النشاط فيها لايتعدى فردين او ثلاثة في غالبية الاسر حيث تهتم اغلبها بتعليم اطفالها حتى المراحل العالية من الدراسة.

مقاييس التحليل لتوزيع الدخول

غالبا ما تكون بيانات الدخل على شكل توزيعات، وهذا يسمح بقياس درجة التفاوت او اللامساواة او درجة الفقر (والتي يمكن ان تعرف بالحد الذي اذا قل عنه الدخل يعتبر الناس فقراء)، ويمكننا دراسة ووصف توزيعات الدخول باستخدام مقاييس النزعة المركزية (الوسط او الوسيط او غيرهما) او مقاييس التشتت (التباين او الانحراف المعياري أوغيرهما) ولكن لدراسة الرفاهية فاننا ندرس عادة مدى تركز الدخل الذي هو الوجه الاخر لدراسة التشتت.

الدخل التجميعي

ان الدخل التجميعي هو مجموع دخل كل الذين لديهم دخل. ويحسب الدخل التجميعي من بيانات الاسرة من التوزيع التكراري للدخول وذلك بضرب عدد الاسر في كل فئة دخلية بالقيمة الوسيطة للفئة (اي في متوسط طول الفئة) ومن ثم جمع الناتج لجميع الفئات، اما اذا عرفنا مجموع الدخول لكل فئة فاننا نحصل على الدخل التجميعي بتجميع الدخول في الفئات.

وهكذا اذا كان معلوما لدينا عدد الاسر في كل فئة دخلية دون تحديد لقيمة الدخول في تلك الفئات فان:

$$\text{Aggregate Income} = \sum_{i=1}^{n} m_i f_i$$

حيث ان :

n : عدد الفئات

m(i): مركز (وسط) الفئة i

F(i): عدد الاسر (او الافراد) في الفئة i

متوســـــط الــــدخل: متوسط انفاق الاسرة هو حاصل قسمة الدخل التجميعي على عدد الاسر.

وسـيط الـدخل: يعرف وسيط الدخل كسائر الوسيطات اي هو قيمة الدخل الذي يقسم الاسر الى قسمين، قسم ذات دخل اكبر من هذا الدخل وقسم ذات دخل اقل منه، ويفضل الوسيط لمقارنة المجموعات حسب الدخول، ويحسب الوسيط من العلاقة التالية:

ترتيب الوسيط – التكرار

المجمع الصاعد السابق

الوسيط = الحد الادنى للفئة الوسيطية + (―――――――――) طول الفئة

تكرار الفئة الوسيطية

حيث ترتيب الوسيط = مجموع التكرارات / 2

مقاييس تفاوت الدخل

منحنى لورنز Lorenz curve

اصطلاحاً: هو منحنى يوضح التوزيع الشخصى للدخل القومى على مجموع السكان، إذ يقيس المحور الأفقي النسب المئوية للسكان والمحور الرأسى النسب المئوية للدخل القومى، كما يدل الخط المائل بزاوية 45 درجة على المساواة الكاملة فى توزيع الدخول كحالة افتراضية لا تمثل الواقع فى أى مجتمع أما منحنى لورنز الذى يبدأ وينتهى ببداية ونهاية الخط المائل بزاوية 45 درجة فيدل على مدى تفاوت الدخول الذى يمكن التعبير عنه بيانياً بالمساحة الواقعة بين هذا المنحنى وبين الخط المائل بزاوية 45 درجة، وكلما ضاقت هذه المساحة دلّ ذلك على حسن توزيع الدخول الشخصية بين أفراد المجتمع ، ومن هنا يُستخدم منحنى لورنز فى التعبير البيانى عن تأثير الضرائب التصاعدية على تفاوت الدخول، وذلك بتحديد وضع المنحنى قبل أداء الضرائب ووضعه بعد أداء الضرائب عندما تقل المساحة الواقعة بين هذا الوضع الجديد للمنحنى والخط المائل بزاوية 45 درجة، دالاً بذلك على

تقليل التفـاوت فـى الـدخول الشخصـية لأفـراد المجتمـع مـن خـلال أدوات السياسة الضريبية.

وقضية عدالة التوزيع شغلت الاقتصاديين والسياسيين قـديما وحـديثا ولا تزال، كـذلك، لأهميتهـا علـى الأداء الاقتصـادي والسـلام الاجتمـاعي للدول . ومنحنى لورنز أداة تحليلية توفر مؤشر يمكن من خلاله معرفة درجـة تفاوت الدخل بين فئات المجتمع، ومـدى الحاجـة إلى اسـتخدام الضـرائب أو مدى نجاحها في تقريب هذا التفاوت.

The Gini Coefficient جيني معامل

يساوي هذا المعامل المسافة المحصورة بين منحني لورنز وخط التساوي مقسومة على مجموع المساحة تحت خط التساوي اي على مساحة المثلث OAB.

وبهذا فان قيمة معامل جيني تنحصر ما بين الصفر (في حالة التوزيع المتساوي اي عند وجود عدالة تامة في توزيع الدخول) والواحد (في حالة سوء التوزيع التام اي عندما تذهب كافة الدخول الى وحدة واحدة فقط) وكلما ارتفعت قيمة معامل جيني كلما دل ذلك على وجود تفاوت اشد في توزيع الدخول.

وهناك صيغ رياضية مختلفة لحساب معامل جيني:

الصيغة الاولى:

$$G = (\sum_{i=1}^{n} x_i y_i + 1) - (\sum_{i=1}^{n} x_{i-1} y_i)$$

حيث ان:

X(i) هي النسبة التراكمية للاسر في الفئة i

Y(i) هي النسبة التراكمية للدخل في الفئة i

n هي عدد الفئات

i هي الفئة

الصيغة الثانية:

$$G = 1 - \sum (y_i + y_{i-1}) N_i$$

حيث ان :

n عدد الفئات

Y_i النسبة التراكمية للدخل في الفئة i

Y_{i-1} النسبة التراكمية للدخل في الفئة i-1

N_i النسبة المئوية للاسر في الفئة i

اثر الاسعار على توزيع الدخل

يمكن للاسعار ان تلعب دورا مهما في اعادة توزيع الدخول، فنظرا لاختلاف النمط الانفاقي للفئات المختلفة تتاثر تلك الفئات بدرجة متفاوتة بالتغير الذي طرأ على اسعار سلعة معينة تبعا لما تخصصه تلك الفئة من دخلها للانفاق على تلك السلعة، فالفئات الدخلية المنخفضة تتاثر بتغير اسعار السلع الضرورية بدرجة اكبر من تاثر الفئات الدخلية المرتفعة ذلك لان الفئات الاولى توجه نسبة اكبر من دخولها لشراء السلع الضرورية مقارنة بالفئات الدخلية المرتفعة، والعكس صحيح بالنسبة للسلع الكمالية حيث تاثير تغيير اسعارها اكبر على الفئات الدخلية المرتفعة لان هذه الفئات توجه نسبة اكبر من دخولها لشراء تلك السلع لهذا تعمد بعض الدول الى امتصاص جزء من دخول الفئات الدخلية المرتفعة عن طريق رفع اسعار السلع الكمالية من خلال فرض رسوم جمركية وضرائب وهوامش ربح عالية عليها.

ومن ناحية اخرى تقوم الدولة بدعم اسعار السلع الضرورية وخاصة المواد الغذائية الاساسية كالدقيق والارز والسكر... وبهذا تسحب الدولة جزءا من دخول الاغنياء وتدعم دخول الفقراء محققة بذلك عدالة اكبر في توزيع الدخول.

وتتطلب مقارنة اثار تغييرات الاسعار على الفئات الدخلية المختلفة حساب ارقام قياسية منفصلة لاسعار المواد للفئات الدخلية المختلفة بحيث ان نوعيات السلع المشمولة واوزانها ومصادر اسعارها لكل رقم قياسي تمثل جيدا واقع الفئة الدخلية التي يخصصها الرقم القياسي.

ولكن نظرا لنقص البيانات لاتعد مثل هذه الارقام القياسية في معظم الدول النامية بل يحسب فيها رقم قياس واحد لاسعار المستهلك يمثل متوسط مستوى الاسعار لجميع الفئات الدخلية.

اعادة توزيع الدخل

تقوم الحكومة بعملية إعادة توزيع الدخل فى المجتمع من خلال بعض آلاليات التى تهدف إلى تحقيق العدالة فى المجتمع وإشباع قدر أكبر من الحاجات البشرية. والمصدر الاساسي التى تعتمد عليه الحكومة فى عملية إعادة توزيع الدخل هو تحصيل الضرائب وتحويلها إلى نفقات بأشكال متعددة، منها النفقات الاجتماعية. وهدف الدولة من هذة النفقات الاجتماعية هو توفير حد أدنى من الحاجات البشرية وإعادة توزيع الدخل القومى بما يحقق أكبر قدر من العدالة.

لذلك فعندما تقوم بالانتاج وتدفع الضرائب المقررة عليك، فإنك بطريقة غير مباشرة تقوم بإعادة توزيع الدخل القومى وتحقيق أكبر قدر من العدالة.

الضريبة

هي فريضة نقدية إجبارية تقررها الدولة ويقوم المكلف بدفعها بلا مقابل لتستطيع الدولة تحقيق أهداف المجتمع وتغطية الأعباء العامة المختلفة. كما تصاغ بناء على تحديد وعائها واستخلاص قيمتها في جدول أو حالة.

وتعرف ايضا بأنها مبلغ من المال يفرض على الفرد لدفعه بلا مقابل كي تستطيع الدولة تنفيذ أمور مهمة له، وهي أخذ مبلغ من المال من أفراد المجتمع لتحقيق المصلحة العامة, تكون عن طريق السلطة الحكومية. والضريبة أحد أفرع المحاسبة وتكون على مبدأ القانون الضريبي.

خصائص الضريبة:

1. **الضريبة تدفع نقدا و ليس عينا** : حيث ان السداد العيني الذي كان سائدا في السابق لم يعد يتلاءم مع تطور المفاهيم في الوقت الراهن, فمن أهم عيوبه ارتفاع التكاليف سواء من حيث التحصيل أو النقل أو الحفظ أو غيرها, بالإضافة الى عدم قدرة الدولة على تغطية الانفاق العام عينا, مما أدى الى ترسيخ المفهوم النقدي للضريبة.
2. **الضريبة فريضة حكومية**: تقتضي الفريضة الحكومية ان تورد حصيلة الضرائب التي تفرضها هي أو من ينوب عنها من أفراد و هيئات عامة الى خزينة الدولة.
3. **الضريبة جبرية** : أي أن الضريبة إلزامية لا تحتاج الى مشورة الأفراد او الحصول على موافقتهم عند فرضها, و أن ليس لهم الحق في الاعتراض عليها بالإضافة الى معاقبة ىالمتهربين منها.
4. **الضريبة نهائية** : أي أنها غير مستردة و لا تحق المطالبة بها, فهي تدفع بصفة نهائية لا ردة لها.

5. **الضريبة بلا مقابل** : بمعنى أن الفرد يدفع الضريبة بصفته أحد أفراد المجتمع و عليه أن يساهم في الأعباء العامة للدولة و ليس للحصول على منافع أو خدمات بالمقابل.

الضرائب وانواعها

تعد الضرائب أحد الموارد المهمة لتمويل الموازنة العامة للدولة، ومظهر من مظاهر سيادتها. ففرض الضريبة الحق فى إصدار العملة، وإقامة العدالة، وحفظ النظام. وهى من الاختصاصات التى تنفرد بها الدولة. ومن هذا المنطلق يمكن تعريف الضريبة بأنها » اقتطاع جبرى من الدولة على موارد الوحدات الاقتصادية المختلفة بقصد تغطية الاعباء العامة، وتوزيع هذه الاعباء بين الوحدات المذكورة طبقاً لمقدرتها التكليفية.

أنواع الضريبة

- **ضريبة الأراضي** : تفرض على الأرض و تحسب على أساس قيمتها و ليس ما عليها من مباني.
- **ضريبة الأرباح** : تفرض على الارباح التي تدفع للشركة و للمساهمين فيها.
- **ضريبة الرؤوس** : تفرض على كل المواطنين بالتساوي.
- **ضريبة التركات:** تكون من المال الموروث.
- **ضريبة الجمركية:** تفرض على السلع عند استيرادها و تصديرها.

•**ضريبة الشخصية:** حيث تأخذ بالاعتبار ظروف الممول العائلية و الشخصية و المهنية و لا تعتمد فقط على حجم ثروته.

•**ضريبة الدخل:** تفرض على دخل الفرد و رأس المال المستثمر.

•**ضريبة العائد على رأس المال** :تكون على الأرباح الناجمة عن بيع الممتلكات.

•**الضريبة العينية:** و هي تعتمد على حجم ثروة الممول فقط دون الأخذ بأي اعتبارات اخرى.

•**الضرائب الغير مباشرة:** و هي تفرض بطريقة غير مباشرة على استعمال الثروة و ليس على وجودها.

•**ضريبة القيمة المضافة:** تفرض على مراحل انتاج البضائع أو على الخدمات, و تحدد بالقيمة التي تضيفها الشركة لتكلفة المواد الخام والخدمات.

•**ضريبة المباشرة** : و تفرض مباشرة على الثروة (الدخل أو رأس المال).

•**ضريبة المتعددة** : حيث تعتمد الدولة على أنواع متعددة ومختلفة من الضرائب التي يخضع لها المكفولون.

•**ضريبة المبيعات** : تكون عند بيع البضائع او تقديم خدمة, و تحسب بنسبة مئوية معينة من سعر البيع.

•**ضريبة الممتلكات** : تؤخذ من مالكي الأراضي و المباني و غيرها من الممتلكات الخاضعة للضريبة

•**الضريبة الوحيدة :** بمعنى أن تقتصر الضرائب التي تفرضها الدولة على ضريبة واحدة فقط أو ضريبة رئيسية بجانب عدد من الضرائب قليلة الأهمية.

مبادئ فرض الضريبة

مبادئ الضريبة هي تقسم غلى ثلاثة أقسام:

1. الإنتاجية:

السبب الرئيسي للضرائب هو توفير المال والإيراد الذي تستخدمه الدولة لدفع النفقات.حيث عندما يؤمن نظام الضريبية الإيراد، فإنه بذلك يستوفي مبدأ الإنتاجية. وإذا فشل النظام في تأمين إيراد السلطة، فإنها تلجأ إلى القروض والديون لتغطية نفقاتها. ويسمى العجز.

2. العدالة:

يجب أن تكون الضريبة عادلة للمكلفين بها. هناك نوعين من العدالة أفقية ورأسية.

العدالة الأفقية: أن الأشخاص المكلفين بدفع الضرية و يحصلون على دخول متساوية يدفعون نفس نوع الضريبة.

العدالة الرأسية: أن الافراد الأكثر غنى وثراء يجب أن يدفعوا ضرائب أعلى من الفقراء. ويطلق على هذا المنهج مبدأ المقدرة على الدفع.

3. المرونة:

يجب أن يتسم النظام الضريبي بالمرونة لمواجهة المتطلبات المالية للحكومة وتحت نظام مرن،حيث تحافظ على استقرار الاقتصاد القومي.

ترتفع الضرائب في أوقات النمو الاقتصادي،وتعمل على الحد من الزيادة السريعة في الأسعار(تضخم)؛ إذ تنقص الأموال لدى المستهلكين لإنفاقها عند إرتفاع الضرائب، لأن الإنفاق يرفع الأسعار.

تنخفض الضرائب خلال الكساد الاقتصادي ؛حيث يتوفر اموال و مبالغ أكبر لدى المستهلكين لصرفها ويؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي.

وتعد الضرائب العنصر الاساسي الذي يأتي بالدخل الى الخزائن العامة في الدول ، كما انها تمول المشاريع التنموية والحضارية والتي تقدم خدمة لنفس الدولة والمجتمعات ، كما ان الضريبة هي من اهم موارد الدولة وتأتي قبل خيرات الدولة وشركاتها الحكومية الربحية وتكون بهدف اصلاح اقتصاد الدولة وبالتالي تحسين حالة الدولة ونمو وتمويل الخزينة العامة ، كما ان اهمية الضرائب ترتبط بشكل كبير مع تنمية المجتمعات كما انها تهدف وتعمل على توزيع الثروات والدخل بين الشرائح المختلفة في المجتمع كما انه يستفيد منها الاشخاص جميعهم ، من خلال تقديم الخدمات والمشاريع الانمائية ، كما ان الضريبة تعد من احدى الشروط التي يضعها دول العالم ، لكنها تختلف من دولة لدولة في الية تحصيلها ونسبتها.

الفصل الخامس

عولمة الفقر في الدول النامية

- العولمة.
- مظاهر العولمة المعاصرة.
- مساوئ وسلبيات العولمة.
- موجات العولمة.
- علاقة العولمة بحقوق الانسان.
- العولمة الاقتصادية وتنمية الشعوب الفقيرة.
- بدائل العولمة.

عولمة الفقر في الدول النامية

العولمة

تعني جعل الشيء عالمي الانتشار في مداه أو تطبيقه. وهي أيضاً العملية التي تقوم من خلالهاالمؤسسات، سواء التجارية) أو جعل الشيء دولياً). تكون العولمة عملية اقتصادية في المقام الأول، ثمسياسية، ويتبع ذلك الجوانب الاجتماعية والثقافية وهكذا. أما جعل الشيء دولياً فقد يعني غالباً جعل الشيء مناسباً أو مفهوماً أو في المتناول لمختلف دول العالم.

وتمتد العولمة لتكون عملية تحكم وسيطرة ووضع قوانين وروابط، مع إزاحة أسوار وحواجز محددة بين الدول وبعضها البعض. تعرف مجموعة من الدول الرأسمالية المتحكمة في الاقتصاد العالمي نموا كبيرا جعلها تبحث عن مصادر وأسواق جديدة مما يجعل حدودها الاقتصادية تمتد إلى ربط مجموعة من العلاقات مع دول نامية لكن الشيء غير مرغوب فيه هو أن هذه الدول المتطورة على جميع المستويات الفكرية والثقافية والعلمية دخلت في هوية الدول الأخرى إلا أنها حافظت على هويتها الثقافية خاصة وأن العولمة لم تقتصر فقط على البعد المالي والاقتصادي بل تعدت ذلك إلى بعد حيوي ثقافي متمثل في مجموع التقاليد والمعتقدات والقيم كما أن العولمة لا تعترف بالحدود الجغرافية لأي بلد بل جعلت من العالم قرية صغيرة.

مقابييس العولمة:

تستخدم العولمة للاشارة إلى:

- **تكوين القرية العالمية** :أي تحول العالم الكبير إلى ما يشبه القرية لتقارب الصلات بين الأجزاء المختلفة من العالم مع ازدياد سهولة انتقال الأفراد، التفاهم المتبادل والصداقة بين سكان الارض."
- **العولمة الاقتصادية:** ازدياد الحرية الاقتصادية وقوة العلاقات بين أصحاب المصالح الصناعية في بقاع الأرض المختلفة.
- **التأثير السلبي للشركات الربحية متعددة الجنسيات**، أي استخدام الأساليب القانونية المعقدة لمراوغة القوانين والمقاييس المحلية لاستغلال للقوى العاملة والقدرة الخدماتية لمناطق متفاوتة في التطور مما يؤدي إلى استنزاف أحد الأطراف (الدول) في مقابل الاستفادة والربحية لهذه الشركات.

مظاهر العولمة المعاصرة:

- نمو تدفقات التجارة بين الاقتصادات عبر العالم، وتقليص الحواجز ونمو التجمعات التجارية.
- نمو سريع لتدفقات رأس المال عبر الحدود.
- انتشار تقنية الاتصالات والمعلومات.
- تحركات بشرية عبر الحدود وان كانت محدودة او انتقائية.

- تحولات هيكلية في الاقتصادات المحلية، بعيدا عن الانتاج الاولي وباتجاه صناعة الخدمات.

مساوئ العولمة:

هنالك الكثير من معارضي العولمة لما بها من مساوئ وهناك أمثلة عليها إذا تحدثنا من الناحية الاقتصادية:

- الاستغلال :وهو استغلال الدول الكبرى لدول العالم الثالث لأخذ المواد الخام.
- الإسراف في الاستهلاك : وهو جعل المواطنين تحت ضل السكرة الإعلانية وينتج عنه الإسراف وشراء الكماليات.
- الاقتصاد لقلة من الأقوياء: هو السيطرة الاقتصادية والاكتناز المالي لقلة من الناس وهذه ألنفته تتدرج من الاستغلال حيث أن الموارد المستخدمة لا تضاهي سعر السلعة المنتجة.

فوائد العولمة:

-اتاحة المعرفة للجميع.

-الاشتراك بالخبرات.

-فرص كثيرة في السوق العالمية لحصد الارباح.

-التأثر بايجابيات الأخرين.

سلبيات العولمة:

-زيادة الفقراء فقراً في بعض المناطق.

-فرض رأي الدول الكبيرة على الصغيرة.

-محاولة بعض الدول سرقة مصادر وخيرات دول أخرى.

-تشويه ثقافي لبعض الدولة الضعيفة غير المحصنة.

اصبح من المسلم به ان العولمة ظاهرة موجهة بسياسات مرسومة في الدول الصناعية الممثلة بالولايات المتحدة الأميركية كرمز وقائد للرأسمالية، لذا فهي حتمية لا مفر منها بالنسبة للدول النامية والفقيرة. وتعني العولمة، بمنظورها الشامل، انه لا حدود لانتقال رؤوس الاموال والاستثمارات المباشرة والتكنولوجيا والخبرات والمعلومات بين الدول لتحسين الأداء الاقتصادي العالمي من خلال التكامل الاقتصادي، وهذه فلسفة نقبلها بلا شك عندما تكون مبنية على اسس قوية من العدل والمساواة بين جميع دول العالم، لكننا نرى تناقضا صريحا في توجهها واهدافها من خلال تدفق الاستثمارات وحجمها من والى الدول الصناعية المتقدمة او دول الشمال الغنية، ومن والى الدول النامية والفقيرة او دول الجنوب الفقيرة.

ولأن العولمة ظاهرة تؤثر في العالم بأجمعه فان الكثير من الشعوب النامية والفقيرة تنتظر مصيرها في ظلها بخوف من مستقبلها، بل انها اشبه بالمتفرج في حلبة رياضية يتنافس فيها اللاعبون، لكن المتفرجين لا يعرفون قوانين واحكام اللعبة. وتحاول الدول النامية والفقيرة الاستفادة من العولمة

التي تسيطر على حديث مجال المثقفين وعامة الناس لما تعنيه من فرص وتحديات، فالذين ينظرون لها بمنظار ايجابي يرون فيها فرصا للنمو، بينما يراها بمنظار اسود قاتم الذين يخافون من عواقبها لأنهم لا يمتلكون عناصر القوة العالمية لمواكبتها، فهي تعتبر تحديا لهم.

وبالرغم من ان الدول الصناعية المتقدمة تسوق وتروج للعولمة لاستغلالها في التوسع في الاسواق العالمية الا اننا نرى جماعات في هذه الدول تندد بها لأنها تفقدها الكثير من الوظائف عندما تفتح هذه الدول اسواقها لمنتجات الدول النامية والفقيرة التي تتصف برخص اسعارها.

ويعود الفقر في الدول المتقدمة للعولمة، حسب اعتقاد الجماعات المناهضة لها، وذلك لأنها، حسب تصورهم المبني على حقائق وارقام احصائية غربية متحيزة ضد الدول النامية والفقيرة، تزيد من مستوى البطالة عندما تخفض الشركات في الدول الصناعية المتقدمة مواردها البشرية للتكيف مع الوضع الجديد، لذا يرون في تسريحها لبعضهم زيادة في مستوى الفقر. وهذا الافتراض صحيح الى حد ما بالنسبة للشركة الصغيرة في الدول المتقدمة، لكنه اكثر صحة بالنسبة للدول النامية والفقيرة وشركاتها المختلفة الحجم والمنتجات، حيث تمشي مع التيار ببطء شديد وبلا رؤية واضحة لمصيرها ونصيبها من العولمة المحمومة التي تخدم الدول المتقدمة. والحقيقة اما ان تجلب العولمة الفقر معها لتعولمه في الدول النامية والفقيرة التي لا تمتلك عناصر نجاح العولمة او انما تفتقر للآليات المناسبة التي تحقق لهذه الدول الخروج من مأزق

الفقر، وتجلب لها وسائل النهضة الاقتصادية من تكنولوجيا وخبرات، اذاً فهي عولمة للفقر وفقر العولمة.

وسيزيد الفقر في الدول النامية والفقيرة نتيجة للانفتاح غير المسبوق في تاريخ الاقتصاد العالمي، بل ستفقد هذه الدول زمام الامور السياسية والاجتماعية لتفاقم الفقر فيها.

ونلاحظ ان الدول النامية والفقيرة بحاجة ملحة لاعادة هيكلة اقتصاداتها بما يتوافق مع مصالحها القومية، وكذلك مع التغيرات العالمية الشائكة. ويشاركها في هذه المسؤولية الجسيمة الدول الصناعية التي تمتلك مقومات المنافسة من تكنولوجيا ومال وخبرات. فالتكنولوجيا بحد ذاتها مشكلة كبيرة تواجه الدول النامية والفقيرة لأنها لا تستطيع امتلاكها لأسباب تكمن في الدول الصناعية مثل حماية الأمن القومي.

والدول النامية والفقيرة تواجه نقصا في تمويل التكنولوجيا التي تسمح الدول الصناعية بنقلها لهذه الدول، ناهيك من ارتفاع تكاليف التدريب على استخدامها من قبل الأيدي العاملة في هذه الدول. واذا كانت الدول الصناعية مخلصة وصادقة في نواياها من العولمة فانه يتوجب عليها تسهيل الحصول على التكنولوجيا الحديثة للنهوض باقتصادات الدول النامية والفقيرة لكي تساهم في النقد الدولي والبنك الدولي والهيئات الانمائية للأمم المتحدة وتقع على عاتق هذه الهيئات مسؤولية كبيرة لمساعدة الدول النامية والفقيرة للنهوض باقتصاداتها وبالتالي الاقتصاد العالمي.

موجات العولمة :

حدثت الموجة الأولى للعولمة خلال الفترة 1870-1914 حين فتح التقدم في مجال النقل الطريق أمام بعض الدول لاستخدام وفرة أراضيها لزيادة الإنتاج ومضاعفة الصادرات، وازدادت نسبة رؤوس الأموال الأجنبية بمقدار يزيد على ثلاثة أضعاف الدخل في دول أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، وهاجر حوالي 60 مليون إنسان من أوروبا إلى أميركا الشمالية والعالم الجديد، وتدفق العمال من الدول الأكثر كثافة مثل الصين والهند إلى الدول الأقل كثافة مثل سريلانكا وفيتنام والفلبين وتايلند، وبلغ الحجم الكلي لهجرة العمال حوالي 10٪ من مجموع سكان العالم.

وكانت الموجة الثانية للعولمة بين عامي 1950 و1980 وهي موجة ركزت على التكامل بين الدول الغنية من خلال سلسلة عمليات تحرير التجارة متعددة الأطراف برعاية الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات)، واقتصرت صادرات الدول النامية في هذه الفترة على السلع الأساسية.

وبدأت الموجة الثالثة منذ عام 1980 وارتبطت بتقدم تقنيات المعلوماتية والاتصال، وضاعفت في أثنائها مجموعة من الدول يبلغ عدد سكانها ثلاثة آلاف ملايين نسمة نسبة تجارتها ودخلها، وتوقف العدد الإجمالي للفقراء عن التزايد وهبط في الواقع بمقدار 200 مليون شخص، وتوقف أيضا عدم المساواة عن الارتفاع، واتسعت المشاركة في التصنيع العالمي، وارتفعت معدلات العمر والالتحاق بالمدارس.

وترى بعض الدراسات ان هناك علاقة إيجابية بين العولمة واختزال الفقر؛ فالأولى تؤدي إلى رفع القيود عن الاقتصاد القومي، وتحرير التجارة الدولية؛ مما يؤدي إلى النمو الاقتصادي. والنمو الاقتصادي بدوره يؤدي إلى القضاء على ظاهرة الفقر. إلا أن هذه النتيجة ليست صحيحة في كل الأحوال. ففي أحيان عديدة تستفيد بعض القطاعات من النمو الاقتصادي على حساب قطاعات أخرى من المجتمع. ومن ثم يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة ثراء بعضهم، وازدياد فقر بعضهم الآخر.

ومن هنا لم يعد المقياس هو اعتبار العولمة وسيلة لتحقيق النمو، ومن ثم اختزال الفقر. ولكن أصبح المقياس هو نوع سياسات النمو الاقتصادي الواجب إتباعها؛ فهناك سياسات تعزز النمو الاقتصادي، وتدعم الفقراء في الوقت ذاته، وتقضي على فقرهم، بينما هناك سياسات أخرى تعزز النمو في حين تزيد من فقر الفقراء؛ فتحرير سوق رأس المال؛ بمعنى فتح الأسواق أمام التدفق الرأسمالي الخارجي؛ قد يؤدي إلى عدم الاستقرار الداخلي؛ لأنه يزيد من فقر الطبقات المعدمة.

وبما أن الفقر ليس مادياً فقط، ولا يمكن قياسه بمستوى الدخل الفردي فقط، كانت محاولات زيادة الدخل الفردي غير كافية لاختزال الفقر. فاستبعاد الفقراء وتهميشهم على المستوى الاقتصادي وحرمانهم من المشاركة السياسية في صنع القرار تعد في الواقع استمرار لفقرهم.

و كان على محاولات اختزال الفقر التعامل معه باعتباره ظاهرة معقدة متعددة الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. كما كان السبب الرئيسي في إخفاق العديد من محاولات اختزال الفقر هو فرض سياسات لمحاربة الفقر تبتعد عن الفقراء.

ومن المهم وضع إستراتيجية لاختزال الفقر تستند على المشاركة الشعبية في توصيف ظاهرة الفقر، وأسبابها، وكيفية محاربتها، والقضاء عليها.

كما دفعت هذه الظاهرة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي إلى زيادة الاهتمام باختزال الفقر في العالم بصفة عامة، وخاصة في أفريقيا. واتخذا في سبتمبر 1999م قراراً بالتركيز على اختزال الفقر كإطار رئيسي ترتكز عليه المؤسسات المالية الدولية، والدول المانحة عند تقديم مساعداتها المالية للدول الفقيرة، ومنحها امتيازات القروض .

تأثير العولمة على الموارد البشرية:

1. **الأجور:** حيث تضع كل دولة أنظمة لتحديد الأجور بشكل يضمن سد حاجات العمل الأساسية وتنظيم أساليب حمايتها والزيادات الطارئة عليها ضمنقاعدة الأجور الواحدة للعمل الواحد دون تفريق. كما يجوز ربط الأجربالإنتاج على أساس حصول العامل على الحد الأدنى للأجر فإذا زاد إنتاجه عن المعدلالمقرر منح أجراً إضافياً عن الإنتاج الزائد.

2. **حق العمل** : حيث تنص تشريعات العمل على أنه لكل مواطن قادر الحق في العمل المنتج الذي يمكنه من أن يكسب عيشه وأن يحيا حياة كريمة وعلى الدولة تهيئة فرص العمل عن طريق خطط وبرامج التنمية بما يضمنحق العمل لجميع المواطنين في سن العمل , هذا الالتزام الذي اعتمدته معظم القوانينالعربية بدأ بالتراجع في ضوء تخفيف القيود المفروضة على التشغيل في تطبيق النصوص والتعليمات بدقة.

علاقة العولمة بحقوق الإنسان

لقد أضحت حقوق الإنسان جزء من الوعي المتمدن المعاصر, وإطارا عاما لكل المجالات الإنسانية, وخطابا عالميا تتصارع حوله السياسات الدولية, وتتنازع الحجج لدعم اتجاهاتها, موضوعا للتفاعل, والتواصل, بين مختلف الثقافات, والحضارات والمجتمعات, وهي مظهر من مظاهر الحداثة, وأهم ملامح عصر المعلوماتية, تزايد عدد المنظمات غير الحكومية المتخصصة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان, والمنظمات الحكومية التي أنشأتها الدول لتعبر عن وجهة نظرها ولتدافع عن سياساتها وما يوجه أليها من اتهامات, وأصبحت سمة العصر الحاضر بل حرصت الدول على استحداث إدارات, ومؤسسات متخصصة بحقوق الإنسان في مختلف القطاعات وخاصة الأمن, والعدل, أو إنشاء منظمات ولجان وأمانات لشؤون المرأة أو الطفل, أو لذوي الاحتياجات الخاصة, أو للبيئة أو غيرها ويرجع ذلك لأسباب كثيرة منها:

1. إن بعض الدول تؤمن بقيمة حقوق الإنسان وحرصت بالتـالي علـى دعم المجال المعرفي , واحترام حقوق الإنسان.
2. السبب الثاني هو إن الدول الكـبرى في مقـدمتها الولايـات المتحـدة الأمريكية تصدر تقارير سنوية عـن وزارة خارجيتهـا , الـذي يوجـه اتهامات للدول لانتهاكها حقوق الإنسان.يجعل هذه الـدول في حـال دفاع عن سياساتها لدحض تلك الادعاءات.
3. أن عدد من المنظمات الناشطة في مجال حقوق الإنسان , مثل منظمـة العفو الدولية , والمنظمة الدولية لحقوق الإنسـان , واللجنـة الدوليـة لحقوق الإنسان , وغيرها تتلقى معلومات مباشرة من الأفراد بفضـل ما أتاحه العلم من وسـائل للاتصـال , وتصـدر تقـارير دوريـة عـن انتهاكات حقوق الإنسان , وتقـوم بزيـارات مبرمجـة للوقـوف علـى انتهاكات حقوق الإنسان مما فرض علـى الـدول التزامـا , ولـو كـان ظاهريا لاحترام هذه المنظومة , وهي بالتالي ظاهرة إيجابية .فلا غرابة في أن يركز في عصر المعلوماتية الذي يعـرف أيضـا بالحمايـة الدوليـة لحقوق الإنسان , أو الضمانات الدوليـة لحقـوق الإنسـان أو حقـوق الإنسان في السياسات الدولية , أو القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وملامح تأثير العولمة على حقـوق الإنسـان في تنـامي الاهتمـام بحـق الإنسان نجدها في العديـد مـن المؤشـرات الموضـوعية سـواء مـا تعلـق منهـا باستقرار مجال دراسات حقوق الإنسان بوصفه علما مستقلا له ذاتيته البحثية ونموذجه الخاص به , وأطره النظرية أم كيفية تطبيقهـا علـى دراسـات بعينهـا

وتعميم النموذج اللبرالي لحقوق الإنسان باعتباره نموذجا عالميا يفترض صلاحيته ويشكل الأساس الذي قاس به مدى وفاء الدول بالتزاماتها , وتقويم ممارساتها بما أصبح معيارا للتمدن والحضارة .وقد طورت هذا المعيار مراكز البحوث المتخصصة في مجال حقوق الإنسان لتتواءم مع عصر المعلوماتية.

ولقد زادت المسألة تعقيداً في زمن (العولمة) والتي أثرت على الموقف من حقوق الإنسان وعلى المرجعيات الداعمة في عملية متشابكة يتفاعل فيها بني البشر في ظل مجتمع متقارب مادياً، وتجارياً، وتقنياً، ويتباعد - في ذات الوقت- عرقياً، ولغوياً، ودينياً، فالعولمة بعبارة "أنتوني جينز" هي عملية لحام لمجتمعات العالم لكي تنصهر في بوتقة واحدة مهما تباعدت بينها المسافات، ويتشارك فيها كل البشر في الرؤى، والخبرات، والتحديات.

العولمة الاقتصاديّة وتنمية الشّعوب الفقيرة

كانت أهمّ تجليات العولمة وتطبيقاتها بتطور تقنيات المعلوماتية والاتصال والتصغير، بالإضافة إلى التطور الطبيعي في تقنيات النقل، وبوجود هذه الابتكارات غدا التكامل الاقتصادي يمتلك فرصة أكبر مما كان عليه الحال في الماضي ولكنّ العولمة ليست قدرا حتميًا أو أمرا تلقائيًا، وليست أمرا يتعلق بالتكنولوجيا وتحرير التّجارة، بل إن الوفرة في رأس المال البشريّ ضروريّة أيضا لنجاح الدولة في هذه العمليّة، فلا يمكن تحقيق مشاركة ناجحة ومجدية في الاقتصاد العالميّ ، إلا إذا أضيفت العمالة المتعلّمة إلى التكنولوجيات

الحديثة في الاتّصالات والتحكّم والمراقبة ومعالجة المعلومات فقد تغيّرت بُنْية الاقتصاد العالميّ تغيّرا جذريا، ولعب ارتقاء مستوى التّعليم دورًا أساسيًّا في هذا التغيّر، والعولمة والتّنمية الاقتصاديّة ليستا غاية في حد ذاتهما، وهما مطلوبان طالما يؤديان لتحسين مستوى المعيشة، وتخفيف حِدّة الفقر في دول تشهد هاتيْن العمليّتين (العولمة والتنمية الاقتصاديّة).

بدائل العولمة

يعتقد معارضو العولمة أن المقياس الجغرافيّ للإنتاج والاستثمار يجب أن يُختزل من وِحدات عالمية إلى وحدات أصغر، ويرون في "المحليّة" العلاج الوحيد لهيمنة الشركات متعدّدة الجنسيّات، وتدعم وجهة النظر هذه الدّعوة إلى "اقتصاديات متوطّنة في المجتمعات، وإقامة نظام زراعيّ يتحرك بالسّرعة الممكنة نحو الاعتماد على الذات إقليميا، ودعم الشركات الخاصة بالإنتاج والاستهلاك المحلّيين، ومعارضة اتفاقية التجارة الحرة ولكن ثمة صعوباتٍ جسيمةً تكتنف وجهة النّظر هذه؛ ففي حين نستطيع بسهولة أن نوضح الدّور المهم للاستثمار الأجنبي المباشر في تسريع عمليّة التّنمية الاقتصادية وكيف تعمل التنمية على تخفيف حِدّة الفقر، فإننا لا نجد بين أيدينا ما يشير إلى أي نجاح حقّقته استراتيجية "المحلّية" في الإقلال من نسبة الفقراء ، فالدّراسات التي أعدها البنك الدولي تشير على الدّوام إلى أن البلدان المصنّفة "ذات توجه داخليّ قويّ" في مجال استراتيجيّتها التنمويّة شهدت معدلات في النمو أقل من مثيلاتها من البلدان التي شاركت مشاركة فعّالة في الأسواق العالميّة.

الفصل السادس

الفقر والسياسة

- المشاركة السياسية والتنمية في مجتمع فقير.
- امكانية المشاركة السياسية للفئات الفقيرة.
- الآثار السياسية للفقر.
- اثر حالة الفقر على الاستقرار الاجتماعي.

الفقر والسياسة

المشاركة السياسية والتنمية في مجتمع فقير

مفهوم المشاركة السياسية وأهميتها في التنمية:

المفهوم العام والبسيط للمشاركة السياسية هو : "مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية"، وهي تعني عند صومائيل هاتنجتون وجون نلسون: "ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصلاً أو متقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال".

والمعنى الأكثر شيوعاً لمفهوم المشاركة السياسية هو "قدرة المواطنين على التعبير العلني والتأثير في اتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين يفعلون ذلك".

وتفترض المشاركة وجود قنوات يتمكن الناس من خلالها من التأثير في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم، فالعلاقة السوية بين الدولة والمجتمع ينبغي أن تنطوي على قدرٍ كبير من المشاركة السياسية للمواطنين وتنظيماتهم في اتخاذ القرارات، وكلما ازدادت المشاركة السلمية المنتظمة لأفراد المجتمع في الشؤون العامة كلما كان ذلك دليلاً على كون الدولة تعبر تعبيراً أميناً عن توجهات المجتمع وتطلعاته . وعلى هذا الأساس يجري وصف النظام

الديمقراطي على أنه النظام الذي يسمح بأوسع مشاركة هادفة من جانب المواطنين في عملية صنع القرارات السياسية واختيار القادة السياسيين.

وتعتبر المشاركة السياسية بُعداً أساسياً من أبعاد التنمية البشرية، إذ يُعَرِّف إعلان "الحق في التنمية" – الذي أقرته الأمم المتحدة عام 1986م – عملية التنمية بأنها : "عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وإذا كانت التنمية البشرية تعني تعزيز فرص الناس وقدراتهم الأساسية لكي يعيشوا حياة طويلة وصحية، وأن يتزودوا بأكبر قدر ممكن من المعرفة وأن يكون بإمكانهم الحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق، إذا كان الأمر كذلك، فإن المشاركة تصبح مطلباً ضرورياً وبدونها تصبح خيارات كثيرة غير متاحة، أي ضرورة مشاركة كل الأطراف – بما فيهم الفقراء– في صياغة سياسات عامة أفضل لدعم النمو وتخفيض أعداد الفقراء.

ويعني الربط بين مفهومي المشاركة السياسية والتنمية البشرية أن الأولى لازمة لتحقيق الثانية، فبدون مشاركة فعلية وجادة من قبل كافة الشرائح الاجتماعية يصعب تحقيق أهداف التنمية باعتبارها عملية تهدف إلى القضاء على الفقر، وإلى تدعيم كرامة وكبرياء الإنسان وإعمال حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية.

إمكانية المشاركة السياسية للفئات الفقيرة

إذا كانت المشاركة الشعبية تعني اشتراك الناس عن كثب في العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تؤثر في حياتهم، فإن ذلك يقتضي– بالضرورة – أن تكون لدى الناس إمكانية وصول مستمرة إلى صنع القرار وإلى السلطة.

وحيث أن المشاركة تتطلب حداً مقبولاً من القدرات، ومن النفوذ والسيطرة، فإنها تتطلب أيضاً مزيداً من التمكين، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وهذا معناه من الناحية الاقتصادية قدرة أي شخص على مزاولة أي نشاط اقتصادي مشروع، ومعناه من الناحية الاجتماعية الاشتراك الكامل في جميع أشكال الحياة الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني، ومعناه من الناحية السياسية حرية اختيار تغيير الحكام على كل مستوى بدءاً من رئيس المجلس الشعبي البلدي إلى رئيس الجمهورية.

وعلى ذلك، فإن كل اقتراح يدعو إلى زيادة المشاركة الشعبية يجب أن يجتاز اختبار الفاعلية، أي هل يؤدي إلى زيادة قدرة الناس على السيطرة على مجريات حياتهم وتحسينها، أم أنه – على العكس – يؤدي إلى نقصان تلك القدرة، وبالتالي إلى زيادة حرمانهم وتهميشهم.

وتواجه قضية المشاركة، في كثير من البلدان العربية، عقبات عديدة بعضها قانوني وبعضها سياسي، وبعضها اجتماعي ثقافي، حيث تفضي مجمل الممارسات إلى إقصاء وتهميش العديد من الفئات الاجتماعية وفي مقدمتها الفقراء والنساء.

وهكذا يجد الفقراء أنفسهم مستبعدين رغماً عنهم من المشاركة في جوانب كثيرة من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهو أمر بدا باعثاً على القلق مما حدا بالبنك الدولي إلى أن يُشير إلى ذلك في تقريره لعام 2000م، تحت عنوان : (مهاجمة الفقر) بقوله : " .. في عالم تتوزع فيه القوة السياسية بصورة غير متكافئة، تحاكي أحياناً طريقة توزُّع القوة الاقتصادية، فإن الطريقة التي تعمل بها مؤسسات الدولة قد تكون غير مواتية للفقراء بالذات، فعلى سبيل المثال، كثيراً ما لا يحصل الفقراء على مزايا الاستثمار العام في التعليم والرعاية الصحية، وكثيراً ما يكونون ضحايا الفساد والتعسف من جانب الدولة، كما أن نتائج الفقر تتأثر كثيراً بالقواعد والمبادئ والقيم والأعراف الاجتماعية السائدة التي تؤدي – داخل الأسرة أو المجتمع أو السوق – إلى استبعاد المرأة أو الجماعات العرقية أو العنصرية، أو المحرومين اجتماعياً. ولهذا السبب فإن تسهيل تمكين الفقراء من أسباب القوة يُعتبر عنصراً رئيسياً في تقليل عدد الفقراء، وتمكينهم من المشاركة.

الآثار السياسية للفقر

الاستبداد السياسي ، والتبعية السياسية في الداخل من خلال أن القوة تكون لأصحاب الأموال والنفوذ في الداخل ، والتبعية السياسية للخارج، اي للدول الاستعمارية المانحة للقروض والمساعدات .

الاضطراب السياسي وعدم الاستقرار ، حيث تدل التجارب الواقعية على أن الفقر أحد أسباب الفوضى والاضطراب ، وأن معظم المشاكل

السياسية تعود إلى الفقر والعوز والحرمان ، وأن غنى الشعب أحد أهم الأسباب لاستتباب الأمن ، لأن الأمن من مصلحته ، ومصلحه ماله فيحافظ عليه ، ناهيك أن المجتمع الفقير محروم تنقص فيه نسبة المتعلمين ، وتزداد فيه نسبة الأمية ، ولا سيما إذا رأى الفقير المعدوم أن الأغنياء يتمتعون بغناهم المفرط وهو يتضور جوعاً ، فلا يستبعد منه أن يبذل كل جهده للفوضى والاضطراب حتى يكون الجميع سواء.

أثر حالة الفقر على الاستقرار الاجتماعي وشرعية النظام السياسي

1) أثر حالة الفقر على الاستقرار الاجتماعي في مرحلة التحول نحو الديمقراطية :

اشكالية مدى تعارض التحول الديمقراطي في المجتمع يعاني من الفقر مع الاستقرار الاجتماعي والسياسي ، ومما يزيد من صعوبة حل هذه الإشكالية أن فكرة "التحول" تتعارض في الأصل مع فكرة "الاستقرار" ذلك أن عملية التحول نحو الديمقراطية ستؤدي – بالضرورة – إلى تغيير كلى أو جزئي في أسس النظام الاجتماعي والسياسي القائم وهذا يؤدي حتماً إلى نوع من عدم الاستقرار.

و الأنظمة التي استطاعت اجتياز مرحلة الاستقرار الاجتماعي والسياسي، هي تلك التي تمكنت من بناء آليات ومؤسسات تتيح أكبر قدر ممكن من الحراك الاجتماعي وتداول القوة الاقتصادية والسياسية بين أفراد

المجتمع، وعلى ذلك فإن الديمقراطية التي يدعيها أي نظام سياسي لا تقاس من خلال عدد الأحزاب التي يرخص لها بممارسة العمل السياسي، وإنما من خلال التداول الفعلي للسلطة بين النخب المتعددة، وعبر الطبقات الاجتماعية المختلفة، بما يترتب على ذلك من آثار على المستوى الواقعي بحيث تتاح المشاركة الشعبية، وتتكافء الفرص لكافة أفراد الأمة دون تمييز.

و على ذلك فالإقرار بمبدأ التعددية السياسية والجزئية لا يعني وحده بأن الديمقراطية قد تحققت، فالديمقراطية تعني – قبل كل شيء – منع احتكار السلطة والثروة من قبل فئة أو فريق واحد أو طائفة اجتماعية معينة.

إذن، فحيث لا يتم التبادل السلكي للسلطة، وحيث لا تتوزع الثروة بين الفئات الاجتماعية المختلفة تبعاً لمبدأ تكافؤ الفرص والتأهيل والجدارة، يصعب الإدعاء بتحقيق الديمقراطية، ويصبح قبول هذا الإدعاء أكثر صعوبة إذا صدر عن نخبة سياسية منغلقة على نفسها ومتربعة على مدة الحكم لفترة طويلة من الزمن، والشواهد على مثل هذه النخبة كثيرة في وطننا العربي.

وفي حالة الدول العربية، تكشف إحدى الدراسات، أن سلوك النخب السياسية العربية في السلطة والمعارضة يتميز بصفتين رئيسيتين : غياب المبادرة وتغليب المصالح الشخصية على المصلحة العامة، وقد أدى هذا النوع من السلوك السلبي للنخب إلى نتيجتين كل منهما تمثل عقبة في طريق التحول نحو الديمقراطية، الأولى : هي إفلاس الثقافة السياسية للنخب العربية، فانشغالها بمصالحها الشخصية أو الحزبية الضيقة جعلها لا تلتفت إلى تطوير برامجها السياسية لتجعلها متوالية مع متطلبات المصلحة الاجتماعية العامة والنتيجة

الثانية: وهي على علاقة بالأولى فتتمثل بالعزوف التدريجي للعرب عن الاهتمام بالسياسة ذلك أن جمود دوران النخب السياسية وسلوكها المحافظ والسلبي أفقدها المصداقية في نظر الناس.

وإذا كان تفشي الفقر يُضعف الحكم بما يؤدي إليه من عدم الاستقرار، فإن اجتياز مرحلة التحول نحو الديمقراطية – بما يصاحبها من أعراض إضافية لعدم الاستقرار – يشكل تحدياً آخر لمقدرة أي نظام سياسي على التكيف والمرونة واجتياز مرحلة التحول إلى الديمقراطية دون التضحية بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالهدف النهائي للديمقراطية هو إتاحة المزيد من الخيارات أمام الناس لتحسين مستوى حياتهم وأي ديمقراطية لا تؤدي إلى هذه النتيجة هي ديمقراطية جوفاء.

و مع تزايد مظاهر حالة الفقر في المجتمعات العربية، وما يصاحب تلك الحالة من سخط اجتماعي – أقله معلن وأكثره مكبوت – يُصبح دور الدولة، ممثلة بنخبتها السياسية، حيوياً في إعادة الاستقرار الاقتصادي وبالتالي تحقيق حد أدنى من الاستقرار الاجتماعي، ذلك أن وظيفة الدولة الأساسية هي الحفاظ على أمن ورفاه المجتمع وتماسكه، وإذا ما أخفقت في أداء هذه الوظيفة فإنها تصبح مهددة بفقدان مصداقيتها وبالتالي مشروعيتها في نظر مواطنيها وهذا يقودنا – أخيراً – إلى بحث أثر حالة الفقر على مشروعية النظام السياسي في الدولة.

2) أثر حالة الفقر على شرعية النظام السياسي:

تعني شرعية النظام السياسي في مجتمع ما، أن يكون ذلك النظام مقبولاً بشكل طوعي من قبل أغلبية المحكومين.

وعلى ذلك فإن شرعية النظام السياسي تجد أساسها في قدرة هذا النظام على الاستجابة لخيارات المواطنين وعلى قدرته على التوافق مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع وكذلك قدرته على الاستجابة لآمال وتطلعات الناس في الحياة الكريمة.

والشرعية السياسية لهذا النظام أو ذاك، ليست شيئاً حوياً، بمعنى أنها إمّا أن توجد أو لا توجد على الإطلاق، وإنما هي عملية قابلة للنمو والتطور أو على العكس قد تكون قابلة للتآكل وإلا الانعدام .. فقد يستولي نظام سياسي معيّن علي السلطة دونما سند من مصادر الشرعية، ولكن بمرور الوقت قد يكتسب هذا النظام مشروعية، أي أن قبول المحكومين به يُصبح طوعياً قائماً على الرضا والإقناع وليس على الإذعان والقسر، والعكس صحيح، فقد يصل نظام سياسي إلى السلطة بطريق مشروع ويكون متمتعاً بالقبول الاجتماعي، ولكنه بمرور الوقت قد يفقد هذه الشرعية، ومن هنا تحاول كل الأنظمة الحاكمة – بصرف النظر عن كيفية وصولها إلى السلطة – أن تكرس شرعيتها، إن بدأت بمثل هذه الشرعية، أو أن تبني شرعيتها وتحاول تعزيزها إن بدأت من دونهما.

وتختلف كفاءة الأنظمة السياسية في المحافظة على شرعيتها خصوصاً في المجتمعات التي يعصف بها عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والعامل الأساسي في إضفاء الشرعية من عدمه هو قدرة هذا النظام أو ذاك على التوافق والانسجام مع قناعات وتطلعات الأفراد الذين يعيشون في كنفه، والشرعية بهذا المعنى أوسع من مجرَّد التأييد أو المعارضة.

إذ قد يكون هناك من يُعارض السلطة، وقد يتذمّر الناس من بعض قراراتهما وسياساتهما، ولكن هذه أمور طبيعية، بل وحتمية وهي لا تنفي شرعية السلطة، طالما شعر المواطنون أن السلطة في توجهها العام سلطة وطنية منسجمة مع عقيدة وتاريخ وقيم المجتمع، ومخلصة – بوجه عام – لإرادة الشعب ومستجيبة لتطلعاته.

وإذ كانت "حدة الفقر في أي مجتمع هي أوضح تعبير عن فشل، أو عدم قدرة النظام السياسي في إنجاز الحد الأدنى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، فإن شرعية هذا النظام تصبح محل شك، وهذا يعني أن الحكومات والأنظمة التي تتجاهل حالة الفقر ولا تستجيب لمطالب الفقراء، تخاطر بفقدان شرعيتها ذلك أن إنتشار الفقر – خاصة مع وجود قلة مرفهة – يُثير بالضرورة التساؤل حول شرعية من يدعون العمل لمصلحة المواطنين.

الفصل السابع

الفقر والتنمية

- مفهوم التنمية المستدامة.
- مجالات التنمية المستدامة.
- دور تقنية المعلومات في تحقيق التنمية.
- دور الاتصالات في التنمية.
- اقتصاديات التنمية.
- الفقر والتنمية البشرية.
- مقترحات للحد من الفقر.

الفقر والتنمية

مفهوم التنمية المستدامة

ظهر مصطلح "التنمية المستدامة" علي الساحة الدولية والمحلية لكي يجد طريقه وسط عديد من المصطلحات المعاصرة مثل العولمة، صراع الحضارات، الحداثة، ما بعد الحداثة، التنمية البشرية، البنيوية، الجينوم، المعلوماتية، ... وغيرها من التعبيرات التي يجب علينا فهمها لكي نجد لغة خطاب مع العالم، وأيضا لكي يكون لدينا الوعي بمفهوم هذه المصطلحات ولا يكون عندنا لبس أو خلط للأمور؛ فالتعريفات للمصطلحات تأخذ منحنيات وتفسيرات وتأويلات مختلفة طبقاً لطبيعة البلد وثقافته، ولوجهة نظر واضع المصطلح، وأيضاً لوجهة نظر المفسر للمصطلح، إنّ ذلك يخلق قدراً من الغموض والالتباس في معني المصطلح ليس فقط لدي العامة ولكن لدي المتخصصين أنفسهم.

التنمية المستدامة هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط ان تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها. ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.

مجالات التنمية المستدامة

تتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع الناس دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل .وتجرى التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات رئيسة هي النمو الاقتصادي، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة، التنمية الاجتماعية.

إن من أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر، من خلال التشجيع على اتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية.

اهداف التنمية المستدامة

تهدف التنمية المستدامة الى :

١ - تأمين نمو اقتصادي.

٢ - تحقيق مساواة وعدالة اجتماعية.

٣ - حماية البيئة.

وفيما يلي استعراض أمثلة لأهم أهداف التنمية المستدامة من خلال بعض البنود التي من شأنها التأثير مباشرة في الظروف المعيشية للناس:

المياه

تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان إمداد كافٍ من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية

للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبيـة الفقـيرة. وتهـدف الاسـتدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفيـة ومـوارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجي.

الغذاء

تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتـاج من أجل تحقيق الأمن الغـذائي الإقليمـي والتصـديري. وتهـدف الاسـتدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجيـة وأربـاح الزراعـة الصـغيرة وضـمان الأمـن الغذائي المنزلي. وتهدف الاسـتدامة البيئيـة إلى ضـمان الاسـتخدام المسـتدام والحفاظ على الأراضي والغابات والميـاه والحيـاة البريـة والأسمـاك ومـوارد المياه.

الصحة

تهدف الاسـتدامة الاقتصـادية فيهـا إلى زيـادة الإنتاجيـة مـن خـلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل. وتهـدف الاستدامة الاجتماعية فرض معايير للهواء والمياه والضوضـاء لحمايـة صـحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقـيرة. وتهـدف الاسـتدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجيـة والأنظمـة الإيكولوجيـة والأنظمة الداعمة للحياة.

المأوى والخدمات

تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات. وتهدف الاستدامة الاجتماعية ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.

الدخل

تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص.

دور تقنية المعلومات في تحقيق التنمية المستدامة:

في هذا العصر الذي تحدد فيه التكنولوجيات القدرات التنافسية، تستطيع تقنية المعلومات أن تلعب دوراً مهماً في التنمية المستدامة، إذ يمكن تسخير الإمكانات اللا متناهية التي توفرها تقنية المعلومات من أجل إحلال

تنميـة مسـتدامة اقتصـادية واجتماعيـة وبيئيـة، وذلـك مـن خـلال تعزيـز التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة كما يلي:

1. تعزيز أنشطة البحـث والتطـوير لتعزيـز تكنولوجيـا المـواد الجديـدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيات الحيوية، واعتماد الآليات القابلة للاستدامة.

2. تحسين أداء المؤسسات الخاصة من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيات الحديثة، فضلاً عن اسـتحداث أنمـاط مؤسسـية جديـدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا.

3. تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفـة، ولاسـيّما أن بناء القـدرات هـو الوسـيلة الوحيـدة لتعزيـز التنافسـية وزيـادة النمـو الاقتصادي وتوليد فرص عمل جديدة وتقليص الفقر.

4. وضع الخطط والـبرامج الـتي تهـدف إلى تحويـل المجتمـع إلى مجتمـع معلومـاتي.. بحيـث يـتم إدمـاج التكنولوجيـات الجديـدة في خطـط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع العمل على تحقيـق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية.

5. إعداد سياسات وطنية للابتكار واستراتيجيات جديدة للتكنولوجيـا مع التركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

دور الاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة:

المعارف والمعلومات تعد بالطبع عنصراً أساسياً لنجاح التنمية المستدامة، حيث تساعد على التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، وتساعد على تحسين الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي وسبل المعيشة في الريف.. غير أنه لا بد من نقل هذه المعارف والمعلومات بصورة فعالة إلى الناس لكي تحقق الفائدة منها، ويكون ذلك من خلال الاتصالات، حيث تشمل الاتصالات من أجل التنمية الكثير من الوسائط مثل الإذاعة الريفية الموجهة للتنمية المجتمعية، والطرق المتعددة الوسائط لتدريب المزارعين وشبكة الإنترنت للربط بين الباحثين ورجال التعليم والمرشدين ومجموعات المنتجين ببعضها البعض وبمصادر المعلومات العالمية.

اقتصاديات التنمية:

اقتصاديات التنمية هو فرع من فروع علم الاقتصاد يتناول الجوانب الاقتصادية لعملية التنمية في الدول ذات الدخول المنخفضة .ولا يركز هذا الفرع على سبل تعزيزالتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والتغير الهيكلي فحسب، بل كذلك يهتم بتعزيز إمكانات السكان عامةً، على سبيل المثال، من خلال تحسين الظروف الصحية والتعليمية وتوفير بيئة عمل صالحة، بالاعتماد على القنوات العامة أو الخاصة على حد سواء.

تتضمن اقتصاديات التنمية الاتجاه نحو ابتكار النظريات والوسائل التي تساعد في تحديد السياسات والممارسات، والتي يمكن تنفيذها سواء على المستوى المحلي أو الدولي .وقد يتمثل ذلك في إعادة هيكلة الحوافز السوقية أو

استخدام الوسائل الرياضية مثل اتباع منهج الاستمثال الزمني لتحليل المشروع، أو قد يكون قائمًا على مزيج من أساليب التحليل الكمية أو النوعية .

بعكس النُهج المتبناة في العديد من مجالات الاقتصاد الأخرى، قد تشتمل النُهج الخاصة باقتصاديات التنمية على عوامل اجتماعية وسياسية يمكن أخذها في الاعتبار عند وضع خطط معينة .كذلك، على عكس ما ذهبت إليه العديد من مجالات الاقتصاد الأخرى، ليس هناك إجماعٌ حول ما الذي يجب على الطلاب معرفته .وقد تأخذ النُهج المختلفة في اعتبارها تلك العوامل التي تسهم في إحداث تقارب بين الدخول الاقتصادية أو تباعد على مستوى الأسر والمناطق وكذلك الدول.

التنمية الدولية:

التنمية الدولية أو التنمية العالمية هو المفهوم الذي يفتقر إلى تعريف مقبول عالميا، ولكن هي الأكثر استعمالا في سياق شامل ومتعدد التخصصات للتنمية البشرية—تطوير أكبر نوعية الحياة للبشر. وهو يشمل ذلك المساعدات الخارجية، والحكم، والرعاية الصحية والتعليم والحد من الفقر، والمساواة بين الجنسين، والتأهب للكوارث، والبنية التحتية، والاقتصاد، وحقوق الإنسان والبيئة والقضايا المرتبطة بهذه التنمية الدولية يختلف عن التنمية بسيطة في أنه على وجه التحديد تتألف من المؤسسات والسياسات التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية. الاستعمار هذه المؤسسات تركز على التخفيف من حدة الفقر

وتحسين الظروف المعيشية في بلدان العالم الثالث. التنمية الدولية يرتبط مفهوم المساعدات الدولية، ولكن يختلف عن، على الرغم من أن المفهوم ذات الصلة، والإغاثة في حالات الكوارث والمساعدات الإنسانية. في حين أن هذين الشكلين من أشكال الدعم الدولي تسعى إلى التخفيف من بعض المشاكل المرتبطة بانعدام التنمية، فهي في معظم الأحيان الإصلاحات على المدى القصير—أنهم ليسوا بالضرورة إيجاد حلول طويلة الأجل.

التنمية الدولية، من ناحية أخرى، يسعى إلى تنفيذ حلول طويلة الأجل للمشاكل من خلال مساعدة الدول النامية على توفير القدرة الضرورية لتوفير حلول مستدامة مثل لمشاكلهم. مشروع التنمية المستدامة حقا هو واحد والتي سوف تكون قادرة على الاستمرار إلى ما لا نهاية مع أي تدخل أو دعم دولية أخرى، سواء كانت مالية أو خلاف ذلك. قد مشاريع التنمية الدولية تتألف من مشروع واحد التحويلية لمعالجة مشكلة معينة أو سلسلة من المشاريع التي تستهدف جوانب عدة من المجتمع. مشاريع الترويج هي تلك التي تنطوي على حل المشاكل التي تعكس ثقافة فريدة من نوعها، والجغرافيا والسياسة، والاقتصاد في المنطقة. في الأونة الأخيرة، تم التركيز في هذا المجال المشاريع التي تهدف نحو تمكين المرأة، وبناء الاقتصادات المحلية، ورعاية البيئة.

كما وتهدف التنمية الدولية إلى تحسين سياسات الحكومة العامة في هذه الدول النامية. "بناء الدولة" هو مصطلح يستخدم لوصف تعزيز المؤسسات الإقليمية اللازمة لدعم طويل الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية. التعليم هو جانب مهم آخر للتنمية الدولية. وهو مثال جيد على كيفية التركيز اليوم هو على التنمية المستدامة في هذه البلدان؛ التعليم يعطي الناس المهارات المطلوبة للحفاظ على أنفسهم من براثن الفقر.

خلال العقود الأخيرة، فقد تحول التفكير الإنمائي من التحديث وبرامج التكيف الهيكلي في الحد من الفقر. في ظل النظام السابق، وجرى تشجيع البلدان الفقيرة على تحولات بنيوية اجتماعية واقتصادية كجزء من التنمية، وخلق التصنيع والسياسة الصناعية المتعمد. الحد من الفقر وترفض هذه الفكرة، التي تتألف بدلا من الدعم المباشر للميزانية لبرامج الرعاية الاجتماعية التي تخلق الاستقرار في الاقتصاد الكلي مما يؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي. يمكن تطبيق مفهوم الفقر لظروف مختلفة اعتمادا على السياق. الفقر هو حالة من يفتقرون الاقتصادية لاحتياجات الإنسان الأساسية مثل الغذاء والمأوى والمياه الصالحة للشرب. في حين أن بعض تعريف الفقر بالدرجة الأولى من الناحية الاقتصادية، والبعض الآخر ينظر في الترتيبات الاجتماعية والسياسية أيضا أن تكون ذاتية يتجلى في كثير من الأحيان انعدام الكرامة.

عدم المساواة

أحد الأهداف الرئيسية لمؤسسات التنمية الدولية هي الاعتراف بأن عدم المساواة داخل الدولة وبين الدول يؤدي إلى الفقر والظروف المعيشية الفقيرة عموما. على سبيل المثال، النمو الاقتصادي ضروري للتنمية، ولكن ليست كل فوائد النمو للفقراء والمستبعدين اجتماعيا. هذا هو السبب في

مؤسسات مثل مركز التنمية العالمية يبحثون عن السياسات الاقتصادية لصالح الفقراء. النظام المتساوي جماعيا ينبغي ان يحقق العدالة في التوزيع والفرص بين الجميع، وتوفير الخدمات الاجتماعية، مثل المساواة في مجال الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين.

سبل العيش

وتشعر بذلك مع التأكد من أن جميع الناس قادرين على كسب لقمة العيش لأنفسهم بأنفسهم وتوفير مستوى معيشي لائق، دون المساس بحقوق الإنسان والحفاظ على الكرامة حين. والهدف الإنمائي الأول للألفية هو خفض نسبة النصف من عدد السكان الذين يعيشون على أقل من يوم واحد من دولار وتخفيض نسبة النصف من عدد السكان الذين يعانون من الجوع.
ويوجه مباشرة إلى مفهوم سبل العيش من منهج سبل العيش المستدام (SLA)للتنمية الدولية. وينسب هذا النهج والإطار العملي لاحقة للدوائر روبرت، الذي، كتابة من منتصف عام 1980 وما بعده، كان مهتما في تعزيز الكفاءة في مجال التعاون الإنمائي. وقد وضعت في وقت لاحق هذا النهج والاستفادة من إدارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية(DFID) ، ويعتبر هذا النهج إلى أن تكون أكثر شمولا من النظريات السابقة، ومنهجية التقليدية مبادرات التنمية. المفاهيم الأساسية وتشمل : أخذ نظرة شمولية، وبناء المجتمع على الفرد ونقاط القوة، والتركيز على الربط بين المستويين الكلي والجزئي على مستوى التفكير، والاستدامة، والحفاظ على إطار ديناميكي ومتطور باستمرار.

الفقر والتنمية البشرية:

بتحليل مشكلة الفقر فإنه ينظر إليها من ثلاثة مناظر، الأول هو منظور فقر الدخل الذي يعني اعتبار الشخص فقيراً إذا كان مستوى دخله دون خط الفقر المحدد، أما المنظور الثاني فهو منظور فقر الحاجات الأساسية والمتمثل بالحرمان من المتطلبات المادية اللازمة لتلبية الحد الأدنى المقبول من الاحتياجات الإنسانية بما في ذلك الأغذية، ويتجاوز هذا المفهوم المتعلق بالحرمان، الافتقار إلى الدخل الشخصي، فهو يتضمن الحاجة إلى الرعاية الصحية والتعليم الأساسي والخدمات المجتمعية التي ينبغي على المجتمع المحلي توفيرها، وهو يسلم بالحاجة لتوفير العمل وتحقيق المشاركة للجميع لأن واقع الفقر المحلي معقد ومتنوع وديناميكي.

ولأن الفقر والحرمان الاجتماعي يشكلان انتهاكاً لكرامة الإنسان ويتطلبان اتخاذ تدابير عاجلة لوضع حد لهما - بالإضافة الى منظور الدخل والحاجات الأساسية - فإن مفهوم الفقر في إطار التنمية البشرية يمتد إلى منظور القدرة (المنظور الثالث لمشكلة الفقر) والذي يعني عدم وجود بعض القدرات الأساسية للفرد لتساعده على أداء عمله كما أنه لا يتاح للفرد فرصة بلوغ بعض المستويات الدنيا المقبولة لهذا الأداء وذلك لعدم توفر برامج التدريب.

فمنظور القدرة يركز على الوظائف التي يمكن أو لا يمكن للفرد أن يؤديها في ضوء ما لديه من إمكانات وقدرات، وفي منظور القدرة لا يكمن الفقر بفقر الدخل فقط، أي بالحالة الاقتصادية للفرد، ولكن أيضاً في عدم

توفر فرص حقيقية له (بسبب العوائق الاجتماعية والظروف الشخصية)، بمعنى المشاركة في المجتمع المحلي.

ومن الواضح أن التوزيع العمري الصغير للسكان ومعدلات الخصوبة المرتفعة (لاسيما في البلدان العربية)، ذات آثار عديدة على الفقر، حيث أن معدلات الإعالة مرتفعة وكذلك أعداد من يدخلون إلى سوق العمل لأول مرة، وهذان العاملان يشكلان ضغطاً متزايداً على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، لاسيما في مجال الصحة والتعليم، بسبب ما يترتب عليهما من آثار على الإنتاجية ومن ثم على العمالة وعلى توفير فرص عمل التي لا تزال محددة جداً، إلا أن العمل المأمون والمنتج والسليم بيئياً هو مفتاح التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ليس مسألة اقتصادية بل إنه في صميم التنمية البشرية، فالفئات الأكثر فقراً في المجتمع هي عادة الأقل مساهمة في النشاط الاجتماعي(العاطلون) أو التي تكون إنتاجية عملهم متدنية، نتيجة لتخلف أدوات الإنتاج وتقنيات العمل التي تستخدمها النساء العاملات في الزراعة دون أجر، خادمات المنازل، المهاجرون الريفيون إلى المدن غير المؤهلين، كما أن الوضع الصحي والتعليمي لهذه الفئات يؤثر سلباً على إنتاجية عملها لذا فإنه ينظر إلى مدى تحقيق التقدم في التنمية البشرية من منظور الحرمان الذي يتم بموجبه الحكم على التنمية من الطريقة التي يحيا بها الفقراء والمحرومون في المجتمع.

ولتحقيق التنمية لابد من تجاوز هدف النمو الاقتصادي ليشمل الاهتمام بجميع نواحي الحياة وطاقات المجتمع كافة، ولابد أن يساهم جميع

الأفـراد في عمليـة التنميـة ولهـم الحـق في الانتفـاع بثمارهـا، ويـرى بعـض الاقتصاديين أن الفقر يتراجـع بسـرعة أكبر في البلـدان الأسـرع نمـواً، نظـراً لتحسين معظم أحوال الفقراء خلال فترات النمو السريع مـن جـراء تنشـيط دخول الأسر الفقيرة وخلق فرص عمل جديدة، وبناءً عليه فإن عـدم تحقيـق النمو الاقتصادي يخلق صعوبة في إحراز أي تقدم يمكن له أن يـنعكس إيجابيـاً في القضاء على الجوانـب الأخـرى للفقـر البشـري (الأميـة، معـدل وفيـات الأطفال، المياه المأمونة، الخدمات الصحية .. الخ)، وبالتـالي لا يمكـن إحـراز أي تقدم في مجال تحقيق التنمية البشرية.

ويرى فريق آخر من الاقتصاديين ان النمو الاقتصـادي قـادراً علـى إحداث تغيرات من شأنها أن تضر بالفقر، حيث أن هناك خاسرين من جـراء تطبيق بعض أوجه التكييف التي يتطلبها النمو، إذ تحدث تخفيضات في العمالة الحكومية والخدمات الاجتماعية والنفقات العامة، وبما أن النمـو الاقتصـادي السوقي يعتمد على الكفاءة والتقدم التقني والتوسع التجاري الذي من شـأنه أن يؤدي إلى تراجع في الطلب على العمالـة غـير المـاهرة، فسـيؤدي هـذا إلى زيادة نسبة الفقراء، فالواقع يؤكد أن النمو الاقتصادي لا يسـاعد علـى الحـد من الفقر إذا ما أنفقـت الزيـادة في النـاتج خـارج البلـد، أي في اتجاهـات لا تستهدف النهوض بالتنمية ولا تخدم الفقراء كقيـام الدولـة بسـداد ديونهـا أو شراء الأسلحة، لذا من الأفضل أن يكون النمو مناصراً للفقـراء حتـى تـأتي ثماره على الجميع، وهذا يعني أنه لابد من العمل على تحقيق العمالة الكاملة كأولوية عليا، أي ضمان الدخل للجميع وزيادة أجور الفقراء وتوجيه الموارد

العامة لتعزيز التنمية البشرية، وذلك بإعادة هيكلة نفقات القطاع العام والضرائب لدعم الحد من الفقر وخلق بيئة للصناعات الصغيرة والقطاع غير النظامي، ذلك لأن القضاء على الفقر هو أكثر من حتمية أخلاقية، لأنه من حيث المبدأ ضرورة حياتية. وبما أن الفقر كما هو معروف يعيق عملية تحقيق التنمية البشرية من منطلق عدم وجود تنمية بشرية في ظل جهود الفقر، لذا فإن عملية القضاء عليه تشكل ضرورة عملية واقتصادية واجتماعية لتحقيق التقدم في المستقبل وينبغي أن يصبح الفقر من مخلفات الماضي لنعيش في عالم أكثر إنسانية.

التنمية الريفية:

التنمية الريفية عموما يشير إلى عملية تحسين نوعية الحياة والرفاهية الاقتصادية للناس الذين يعيشون في مناطق معزولة نسبيا وقليلة السكان. التنمية الريفية وتركز تقليديا على استغلال الأراضي كثيفة الموارد الطبيعية مثل الزراعة والحراجة. ومع ذلك، تغيرت تغييرات في شبكات الإنتاج العالمية والتحضر زيادة الحرف في المناطق الريفية. وحلت السياحة على نحو متزايد، مصنعين المتخصصة، والترفيه استخراج الموارد والزراعة والدوافع الاقتصادية المهيمنة. قد خلق الحاجة إلى المجتمعات الريفية في التنمية نهج من منظور أوسع ومزيد من التركيز على مجموعة واسعة من أهداف التنمية بدلا من خلق مجرد حافز بالنسبة للشركات القائمة على الزراعة أو الموارد. والتعليم، وتنظيم المشاريع، والبنية التحتية المادية، والبنية التحتية الاجتماعية تلعب كلها دورا هاما في تنمية المناطق الريفية. كما تتميز التنمية الريفية من خلال تركيزه

على المنتج محليا استراتيجيات التنمية الاقتصادية. وعلى النقيض من المناطق الحضرية، والتي لها العديد من أوجه الشبه، والمناطق الريفية هي مميزة جدا من بعضها البعض. لهذا السبب هناك مجموعة كبيرة ومتنوعة من أساليب التنمية الريفية المستخدمة عالميا.

إجراءات التنمية الريفية بشكل رئيسي، ومعظمها لهدف التنمية لل الاجتماعية و التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية. برامج التنمية الريفية وعادة ما تكون من أعلى إلى أسفل من محلي أو إقليمي السلطات، وكالات التنمية الإقليمية ، المنظمات غير الحكومية ، والحكومات الوطنية أو التنمية الدولية المنظمات. ولكن بعد ذلك، يمكن للسكان المحليين جلب أيضا عن المبادرات المحلية لل تنمية . ولا يقتصر هذا المصطلح على القضايا المطروحة لل بلدان النامية . في الواقع العديد من الدول المتقدمة لديها نشطة للغاية في المناطق الريفية بهدف تطوير programs.The الرئيسية لسياسة الحكومة في المناطق الريفية هو تطوير القرى غير المطورة.

التنمية الريفية يهدف إلى إيجاد السبل لتحسين حياة الريفية بمشاركة سكان الريف أنفسهم وذلك لتلبية الحاجة المطلوبة من المناطق الريفية. قد لا يفهم غريب الإعداد والثقافة واللغة وغيرها من الامور السائدة في المنطقة المحلية.

الظواهر المرتبطة بالفقر الريفي في الدول العربية:

- ضعف قاعدة الموارد الطبيعية وتدهورها.
- التقلبات المناخية المتكررة.

- التدني النسبي لقيمة الناتج المحلي الزراعي.
- التدني النسبي لدخل المرأة الريفية.
- هشاشة أوضاع الأمن الغذائي.
- ضعف الخدمات العامة.
- ضعف منهجيات وآليات التصدي للظواهر المرتبطة بالفقر في الريف العربي .

مقترحات عامة للتوجهات الاستراتيجية المستقبلية للحد من الفقر الريفي في الوطن العربي:

- وضع قضايا الفقر الريفي والحد منه في قائمة أولويات السياسات الاقتصادية والأهداف التنموية.
- الاعتماد على نتائج قياس وتقدير حالات الفقر كخطوة أساسية لتشخيص المشكلة والتصدي لها.
- اعتماد أسلوب التخطيط للحد من الفقر إذ يساعد التخطيط كثيراً في التعرف على نقاط قوة وضعف البرامج التي سيتم تنفيذها مما يساعد على معالجتها.
- ضرورة أن تعمل الإستراتيجية على تدعيم خطط وبرامج الحد من الفقر ببرامج تقييم المسببات وقياس مدى تحقيق الأهداف المنشودة.
- يعتمد بناؤها على منظور طويل الأمد يتضمن المشاركة والتنسيق ليشمل المجتمعات والفئات المستهدفة وشركاء التنمية من المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية.

• تكون شاملة وتضع في الاعتبار الأبعاد المتعددة لطبيعة الفقر.

• تعمل على تطوير الفئات المستهدفة الوطنية عن طريق مشاركة المجتمعات المدنية.

• التصدي للمظاهر ذات الطبيعة الخاصة المرتبطة بالفقر الريفي في الوطن العربي ووضع البرامج والآليات الكفيلة بالتصدي لها مما يحقق ما يلي:

– تمكين ودعم فقراء الريف وزيادة قدراتهم على استخدام الموارد الإنتاجية والحصول عليها.

– تنويع مصادر دخل الفقراء في الريف.

– تحقيق مبدأ الحق في الغذاء وتحسين أوضاع الأمن الغذائي والأحوال التغذوية لفقراء الريف.

– تنمية البنيات الأساسية وتطوير الخدمات الاجتماعية لسكان الريف.

– تيسير الحصول على الائتمان الزراعي.

– تطوير علاقات الشراكة مع المنظمات الأهلية غير الحكومية والقطاع الخاص.

– تحقيق المساواة في النوع Gender Equity.

الفصل الثامن

الفقر والجريمة

- التعريف القانوني والاجتماعي للجريمة.
- انواع الجريمة.
- التعريف الاخلاقي للجريمة.
- التعريف النفسي للجريمة.
- التعريف التكاملي للجريمة.
- علاقة الفقر بالجريمة.
- بعض العوامل التي لها اثر في ارتكاب الجريمة.

الفقر والجريمة

مقدمة

إن مفهوم الجريمة مفهوم عريض جدا و متعدد وإن كان أول ما نسمع كلمة الجريمة نميل إلى التفكير بالجرائم التقليدية، والضحايا التقليدية مثل ضحايا السرقات والقتل والاغتصاب..الخ، من الجرائم التي أطلق عليها بعض العلماء الجرائم الطبيعية أي التي توجد في كل مجتمع وفي كل زمان ومكان، إلا أن أفق الجريمة والمجرمين والضحايا قد اتسع كثيرا بتعقد المجتمع البشري فهي أصبحت أكثر خطورة وتعقيدا وأكثر عقلانية أي نشاطا محسوباً ومقصوداً أكثر منها مصادفة و نزوة، ومن هذا تعددت تعاريف الجريمة بتعددها .

إن موضوع تحديد ماهية الجريمة حظي باهتمام وافر من قبل العلماء في مجالات عدة على رأسها علم الاجتماع الجنائي وعلم الإجرام، مما أسفر عنه أكثر من تعريف، ولكن إن تغيرت صورها فان فكرتها لا تتغير بجوهرها ويمكن أن نعرف الجريمة من الناحية القانونية والأخلاقية، التكاملية، الدينية، والاجتماعية.

إن مثل هذا الاختلاف في الاهتمامات و التوجهات من قبل العلماء في مجال تعريف وتفسير الجريمة قد يرد لعوامل عدة من أهمها تعدد أبعاد هذه الظاهرة باعتبارها إفرازات لعوامل متعددة تؤثر وتتأثر بجوانب اجتماعية وثقافية وقانونية مختلفة .

إضافة إلى اختلاف وحدة الاهتمام التي تناولها مختلف الباحثين والعلماء، فمنهم من اهتم بالمؤسسات و النظم العاملة على مكافحة الجريمة، ومنهم من اهتم بالأفراد، في حين ركز آخرون في دراساتهم للجريمة على الاتجاهات السلوكية حيال المجرم و الجريمة، وآخرون درسوا نمط معين من السلوك الإجرامي كتعاطي المخدرات أو الانتحار أو الرشوة..، ومنهم من درس المحكوم عليهم في قضايا معينة فقط وآخرون درسوا المتهمين و المحكوم عليهم معا، بل هناك من اتجه مؤخرا إلى دراسة بهدف فهم وتفسير الإجرام، وآخرون اهتموا بإجرام الرجال وغيرهم اهتموا بإجرام النساء و الفريق الثالث يجمع بين الاثنين، هكذا تباين أوجه الاهتمام من قبل الدارسين و الباحثين مما نجم عنه تباين في النتائج وتعدد المداخل واختلاف وجهات النظر والآراء والتشعب في دراسة هذا الموضوع.

التعريف القانوني:

يكاد يجمع كل رجال القانون على اعتبار ان الجريمة هي كل فعل أو امتناع عن سلوك أو فعل يجرمه المشرع وينص له القانون يمثل قاعدة جزائية تطبق على الخارجين عنها.

يشترط في الجريمة بهذا المنظور أركان ثلاثة أساسية من أهمها: الركن المادي الذي يشير إلى أن الفعل أو الامتناع له وجوده المادي المحسوس، فالأفكار مثلا لا تعتبر في القانون الجنائي جريمة، كذلك ركن الأهلية القانونية للفاعل، أي أن يكون من أهل المسؤولية القانونية، ثم الركن الشرعي أو القانوني الذي وفقا له يتم تحديد أي الأفعال جريمة .

التعريف الاجتماعي:

ينطلق الاجتماعيون من الانتقادات التي قدمت للتعريف القانوني والتي أبرزها: إنكار هذا التعريف للأبعاد الاجتماعية للجريمة، وهم يعتبرون الجريمة ظاهرة اجتماعية، وان التجريم ليس حكرا على المشرع (القانوني) بقدر ما هو مستمد من الواقع الاجتماعي بما يحويه من قيم ومعايير اجتماعية .

وعلى هذا الأساس اختلفت مدارس علم الاجتماع وكذلك علماؤه في تعريف الجريمة، وقد أدى هذا الاختلاف إلى ظهور عدد من التعاريف ذات الاتجاه الاجتماعي، ومن أشهرها تعريف (سالن (Sallin حيث يقول: الجريمة هي انتهاك للمعايير الاجتماعية، وتأتي شهرة هذا التعريف من كونه جمع كثيرا من الاعتبارات الاجتماعية في عبارة قصيرة، فالعادات والتقاليد والأعراف والقانون كلها معايير اجتماعية, ومن أهم الانتقادات الموجهة إلى هذا التعريف ان المعايير الاجتماعية تختلف من مجتمع إلى آخر، ولعل ذلك هو ما دفع العالم (Rafaele Garofalo) إلى تصنيف الجرائم إلى جرائم طبيعية وجرائم مصطنعة، الأمر الذي أظهر تعريف (Sallin) وكأنه تعريف يخص مجتمعا واحدا، فقد قسم جاروفالو الجريمة إلى نوعين: جريمة طبيعية، وجريمة مصطنعة.

انواع الجريمة:

فالجريمة الطبيعية هي ذلك الفعل الذي لا يختلف شعور الناس تجاهه بأنه جريمة مهما اختلفت المجتمعات والأزمنة، كالاعتداء المادي أو المعنوي على الأفراد، والاعتداء على الأموال والممتلكات، أما الجريمة المصطنعة فهي الأفعال المنتهكة لمكونات ثقافية مصطنعة، أو ما يسمى بالعواطف غير الثابتة كالديانات والعادات والتقاليد. ولعل نظرية "جاروفالو" هذه من أكثر النظريات انسجاما مع الواقع الثقافي المعاصر، ذلك أنه لا يمكن بحكم هذا الواقع، أن يتم الحصول على تعريف اجتماعي واحد يكون مقبولا تماما في كل المجتمعات، أو على الأقل عند كل علماء الاجتماع، وعلى هذا الأساس فإن النقد الموجه لهذه النظرية من زاوية عدم تشابه عاطفتي الشفقة والأمانة لدى كل المجتمعات، وهو نقد جاء به العالم (Durkheim) نقد ضعيف لأنه لم يأخذ في الاعتبار أن الشعوب والثقافات قد لا تتفق على تعريف آخر أكثر من اتفاقها على هذا التعريف في هذا العصر بالذات ثم انه يؤخذ على هذا النقد أن العواطف تتشابه لدى كل المجتمعات لكنها لا تتطابق تماما، والأخذ بمسألة واحدة تتشابه عواطف كل الشعوب تجاهها، خير من تركها حتى يتحقق التطابق العاطفي التام .

والجريمة هي كل فعل يتعارض مع ما هو نافع للجماعة وما هو عدل في نظرها. أو هي انتهاك العرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه، أو هي انتهاك وخرق للقواعد والمعايير الأخلاقية للجماعة،وهذا

التعريف تبناه الأخصائيون الانثروبولوجيون في تعريفهم للجريمة في المجتمعات البدائية التي لا يوجد بها قانون مكتوب .

وعلى هذه فإن عناصر أو أركان الجريمة من هذا المنظور هي :

- قيمة تقدرها و تؤمن بها جماعة من الناس.
- صراع ثقافي يوجد في فئة أخرى من تلك الجماعة لدرجة أن أفرادها لا يقدرون هذه القيمة و لا يحترمونها و بالتالي يصبحون مصدر قلق و خطر على الجماعة الأولى.
- موقف عدواني نحو الضغط مطبقاً من جانب هؤلاء الذين يقدرون تلك القيمة ويحترمونها تجاه هؤلاء الذين يتغاضون عنها و لا يقدرونها .

التعريف الأخلاقي:

من العلماء الذين قدموا تعريفا للسلوك الإجرامي أولئك الذين نظروا إليها على انه: كل سلوك يتضمن تضاد او تعارض واضح من الناموس الطبيعي للأخلاق ، ولقد اختلف هذا الفريق فيما بينهم فيما يخص عدد ونوع تلك القواعد الأخلاقية التي إذ ما خرقت بات السلوك في حكم الجريمة، فمنهم من قال أن بعض القواعد الأخلاقية السائدة في المجتمع هي المعيار الأساسي للفصل في مدى تجريم السلوك، في حين أكد البعض الأخر أن أي قاعدة من القواعد الأخلاقية لها أن تحدد إذا ما كان السلوك إجراميا أو اجتماعيا .

التعريف الديني:

بعد أن عجزت التعريفات السابقة كل منها على حدى في بلوغ تعريف واضح للسلوك الإجرامي، ذهب بعض الاجتماعيين مذهبا دينيا في تعريف السلوك الإجرامي، مؤكدين أن هذا الضرب من السلوك يعتبر رذيلة أو فعلا يخالف قيما دينية، أو هو امتناع عن إبداء فعل يطالب الدين الأفراد بإبدائه، فيصبح السلوك الإجرامي يشير إلى \محذورات شرعية زجر الله عنها بحد او تعزيز، وهي امتناع عن أمر من أوامر الله، وتقرر على مبديه عقوبة دنيوية محددة.

التعريف النفسي:

الجريمة هي إشباع لغريزة إنسانية بطريقه شاذة لا يقوم به الفرد العادي في إرضاء الغريزة نفسها وهذا الشذوذ في الإشباع يصاحبه علة أو أكثر في الصحة النفسية و صادف وقت ارتكاب الجريمة انهيار في القيم والغرائز السامية، أو الجريمة هي نتاج للصراع بين غريزة الذات أي نزعة التفوق والشعور الاجتماعي .

التعريف التكاملي:

من التعريفات السابقة انقسم العلماء إلى فريقين، الأول يؤكد على التعريف القانوني للجريمة، منفذين يلك الانتقادات التي حكمت على المحاولات العلمية الأخذة من المدخل القانوني لدراسة الجريمة بأنها دراسات غير علمية .

أما الفريق الثاني فهم جملة العلماء الذين حاولوا التوليف أو الجمع بين التعريفين القانوني والاجتماعي، ليصبح السلوك الإجرامي عبارة عن كل فعل ذا بعد مادي بوعي عن القواعد القانونية الجنائية المعمول بها في المجتمع، وبهذا الخروج مساس بالمجتمع في أمنه وسلامة أفراده ومؤسساته وقيميه وأخلاقه.

ومن هذا المنطلق تعرف الجريمة على أنها \كل فعل يعاقب عليه القانون وينتهك القيم والمعايير الاجتماعية السائدة انتهاكا صارما يتجاوز حدود التسامح الممكنة.

علاقة الفقر بالجريمة

لقد شغلت الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والجماعات وعدم المساواة الاجتماعية اهتمام آخر من العلماء والمفكرين والمصلحين الاجتماعيين ونسبوا إليها كثيراً من الأمراض والعلل الاجتماعية وفي مقدمتها ممارسة الجريمة وقد اعتقد بعضهم أن الأمراض الاقتصادية والاجتماعية في بعض البلدان المتطورة كأمريكا مثلاً هي المسؤولة إلى حد كبير عن الجريمة وعن تزايد معدلاتها .وقد أسهم عدد كبير من علماء الاقتصاد وآخرون غيرهم بمن فيهم علماء الاجتماع بدراسات متعددة لتوضيح اثر العوامل الاقتصادية وعدم المساواة الاجتماعية في تشكيل العوامل الأساسية للانحراف والجريمة .

وتوضح بعض الدراسات التي أجريت في بلدان عربية أهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة، بحيث أن التخلف الاجتماعي والاقتصادي والجهل وتدني المستوى التعليمي للسكان من أهم العوامل التي ساعدت على انتشار الجريمة .

من الظواهر الاجتماعية التي لها صلة قوية بالمستويات الاقتصادية المتدنية والتي تلعب بدورها دوراً كبيراً في دفع الفرد إلى ممارسة الجريمة هي ظاهرة الفقر وغالباً ما يصنف علماء الاقتصاد الفقر على أنه مدخل اقتصادي أساسي في تفسير الجريمة وصلة الفقر بالجريمة ليست صلة حديثة فمنذ فترة طويلة أكد الفلاسفة والمصلحون الاجتماعيون على أن الفقر يلعب دوراً مهماً في دفع الفرد إلى ممارسة الجريمة وقديماً أيضا قال \سقراط\ (أن الفقر هو أبو الثورة وأبو الجريمة) وحديثاً قال \كلارك\ أن جرائم الفقراء وجرائم الناس المسلوبي القوة غالباً ما تكون بسبب السخط والكره اتجاه الاغنياء وان الفقراء قد يحملون حملاً على ممارسة الجريمة من اجل توفير الغنى والثروة وهذا يعني أن ظروف الفقر اللانسانية كما يقول كلارك هي التي تخلق من بين الفقراء من يتجه إلى ممارسة الجريمة .

وقد حاولت كثير من الدراسات التي أجريت في الآونة الأخيرة أن تبين أن الفقر هو السبب الأساسي في الجريمة وربما تكون الدراسات التي قام بها وليام بونجر w.Bonger من أهم الدراسات الحديثة التي تتبنى هذا الاتجاه وقد حاول أن يثبت أن الحالة العقلية للمجرمين ترجع إلى الانحطاط الاقتصادي والى التفكك الطبقي ، غير أن الدراسات التي قام بها بونجر

اقتصرت على المجتمعات الأوروبية فقط، ولذلك فإنه ليس من السهل تعميمها على مجتمعات أخرى تتمتع بخصائص اقتصادية واجتماعية مختلفة.

بعض العوامل التي لها أثر في ارتكاب الجريمة:

أن ماتضعه المجتمعات النامية من خطط وبرامج لاحداث التطور الاجتماعي والاقصادي يصاحبه ارتفاع مطرد في مستويات الجريمة. إذ أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية تساعد على الهجرة وعلى التمدن وسوء توزيع الدخل والفقر النسبي وخلق فروق اجتماعية واقتصادية ورفع معدل البطالة وهذه تؤدي الى تفكك الاسرة والتي تؤدي الى التشرد والمخاطر الاجتماعية الاخرى.

أن هذه الأثار السلبية للتنمية غير المتكافئة وما يصاحبها من احداث تغير اجتماعي سريع يؤدي الى رفع نسبة الجريمة وخلق انماط جديدة للاجرام ونتيجة لذلك فإن أخطار الجريمة تتزايد يوماً بعد يوم بعد أن تطورت المجتمعات اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً.

فقد أشار علماء الاجتماع الى ان الجريمة تنبعث اساساً من عدم كفاءة الظروف الاقصادية والاجتماعية التي تؤثر على شخصية الفرد فتدفعه الى ممارسة الجريمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة وأن البيئة الاقتصادية الضعيفة المتمثلة في اهمال المشاريع الاقتصادية الحيوية ونمو البطالة وتزايد معدلات الخراب وتدمير الاشياء والممتلكات هي المسؤلة عن ارتفاع معدلات الجريمة.

وبينت بعض البحوث أن الفقر هو السبب الاساسي في الجريمة بالاضافة الى أن الاوضاع البيئية كالسكن المزدحم وعدم التكافؤ في الفرص ونقص التعليم يحرم الافراد من أشباع حاجاتهم ويهيئهم للوقوع في الجريمة.

واعتبرت العوامل الاجتماعية باعثة على الجريمة على اساس أن البيئة الاجتماعية المنحرفة بعناصرها العديدة تدفع بالفرد الى الجريمة فالنشئة الخاطئة المتذبذبة بين الحنان الزائد والقسوة الزائدة تؤدي الى ضعف اكتساب المعايير الاجتماعية فالقسوة في العقاب تؤدي الى شخصية عدوانية تفتقر للضبط الذاتي والتي تزيد في الكراهية للمجتمع .

ويؤدي التفكك الاسري الى انحراف السلوك حيث وجدت نسبة كبيرة من المجرمين يعانون من التفكك الاسري وأن هذه الاسر سادتها علاقات انفعالية مضطربة قبل وبعد التفكك الاسري.

هناك عوامل أخرى مهيئة للجريمة كضعف الرابطة الاجتماعية والدينية وضعف علاقات القرابة والجوار واختلال نظام القيم وضعف الرقابة الاجتماعية .

الفصل التاسع

قياس الفقر

- اسليب قياس الفقر.
- منظومة مؤشرات الفقر.
- عوامل اختيار اسلوب قياس الفقر.
- معوقات بيانات الفقر.

قياس الفقر

هنالك طرق وأساليب مختلفة لقياس الفقر حسب الغرض الذي تستهدفه عملية القياس وحسب توفر البيانات اللازمة لتطبيق اي من هذه الطرق والاساليب، وعوامل اخرى.

و مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي هو مقياساً غير كافي للفقر، فالفقر له أعراض كثيرة ومتشابكة، ومن الصعب وصف حياة الفقراء بالإعتماد على مؤشر منفرد، كذلك هناك مؤشرات منفردة متعددة كمؤشر مستوى المعيشة لقياس الفقر والتفاوت في مستوى الرفاه والمعيشة بشرائح المجتمع المختلفة، وبناء على هذا المؤشر حدد الفقر بأنه المستوى الذي يجب أن يزيد فيه دخل الفرد عن نصف متوسط نصيب الفرد السنوي من الدخل القومي، والمعيار أحادي القياس يعتمد على مؤشر واحد هو الدخل المالي دون اعطاء اعتبار لمجالات أخرى كالتفاوت والحرمان عند بعض شرائح المجتمع والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة.

اساليب قياس الفقر:

أولاً: مؤشرات قياس مستوى المعيشة :

وفقا للمفهوم العام للفقر والمتمثل بانخفاض مستوى المعيشة، اعتمدت المحاولات الأولى لقياس الفقر على مؤشرات مباشرة وأهمها إجمالي دخل او انفاق الاسرة او الفرد وحصة الفرد او الاسرة من الانفاق ونسبة الإنفاق على المواد الغذائية وحصة الفرد من السعرات الحرارية.

1 . دخل الأسرة

يعبر هذا المؤشر عن قدرة الاسرة على الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية التي تعد المحور الأساسي لمستوى المعيشة. ومن الصعوبات التي تعترض هذا المؤشر تحديد الدخل الذي يمثل الحد الفاصل بين الأسر الفقيرة والأسر غير الفقيرة , وتباين الأسر من حيث حجمها وتركيبتها وفقا للعمر والجنس , وتغير مستوى معيشة الأسرة التي قد لا يتطابق مع تغير مستوى دخلها , وصعوبة الحصول على بيانات دقيقة عن الدخل لعوامل اقتصادية واجتماعية.

2 . الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة

استحدث هذا المؤشر لتلافي المشاكل الناجمة عن مؤشر دخل الأسرة ولكونه أكثر ارتباطا بمستوى معيشة الأسرة وامكانية تقدير الانفاق على نحو أدق من مسوحات الأسرة التي تجمع فيها بيانات الانفاق والاستهلاك الفعلي لعينات الأسر.

3 . متوسط إنفاق الوحدة الاستهلاكية

يعتبر هذا المؤشر استكمالا لمؤشر الانفاق الاستهلاكي الاجمالي للأسرة. وقد استحدث لمعالجة مشكلة تباين الأسر في أحجامها وتركيبتها. ويتم احتسابه من خلال قسمة الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة على ما يقابل حجمها من الوحدات الاستهلاكية، ويؤخذ على هذا المؤشر تفاوت انفاق الوحدة الاستهلاكية من أسرة لأخرى تبعا للموقع وما يتطلبه من زيادة

أو خفض في انفاق الوحدة، واختلاف الكيفية التي يتم حساب عدد الوحدات الاستهلاكية.

4 . نسبة الإنفاق على المواد الغذائية

يستخدم هذا المؤشر وفقا لوجهة النظر التي ترى, أنه كلما ارتفعت نسبة الانفاق على المواد الغذائية انخفضت النسبة التي توجهها الأسرة من انفاقها على السلع غير الضرورية. وبالتالي, فانه مؤشر أو دلالة على انخفاض مستوى المعيشة للأسرة. يمتاز هذا المؤشر بأنه يتيح المقارنة بين مختلف الأسر حتى وان تباينت أحجامها أو وحدات العملة التي تتعامل معها.

5 . حصة الفرد من السعرات أو البروتين

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات التغذوية, الذي يمكن استخدامه للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء وفقا لحاجة الفرد من السعرات الحرارية أو حاجته للبروتين, وباعتبار ان نقص التغذية هو أحد الأوجه الأساسية لمعاناة الفقراء.

ثانيا: أسلوب خط الفقر

يعتبر هذا الأسلوب الأوسع استخداما لقياس وتحليل الفقر, وهو يصلح لأغراض المقارنات الدولية والأسلوب المعتمد من البنك الدولي. تعتمد منهجيته على تقسيم المجتمع إلى فئتين: فقراء وغير فقراء وذلك بتحديد خط الفقر الذي يعرف بأنه إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية، وطبق بالنسبة لمعظم الدول العربية. ويتطلب تطبيقه توفر بيانات ملائمة عن نفقات و/ أو دخول الاسر.

يتطلب تطبيق هذا الأسلوب, بيانات مسوحات إنفاق ودخل الأسرة. ويعتبر الأسلوب الأنسب لأغراض وضع السياسات الاقتصادية المتعلقة بالدخول كسياسات العمالة والأجور والأسعار والضرائب والاعانات الاجتماعية.

ويتضمن أسلوب خط الفقر هذا منظومة مؤشرات الفقر والتي تشتمل على خطي الفقر المطلق والمدقع, نسبة الفقر, فجوة الفقر, وشدة الفقر، ومعامل جيني.

منظومة مؤشرات الفقر

الفقر المطلق يعرف بأنه الحالة التي لا يستطيع فيها الانسان, عبر التصرف بدخله, الوصول الى اشباع الحاجات الأساسية المتمثلة بالغذاء والمسكن والملبس والتعليم والصحة والنقل. أما خط الفقر المطلق، يعرف بأنه إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد هذه الاحتياجات سواء للفرد أو للأسرة، وفق نمط الحياة القائمة في المجتمع المعني وبحدوده الدنيا.

الفقر المدقع يعرف بأنه الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله، الوصول إلى إشباع الحاجة الغذائية المتمثلة بعدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة. اما خط الفقر المدقع فيمثل كلفة تغطية الحاجات الغذائية سواء للفرد أو الأسرة، وفق النمط الغذائي السائد في المجتمع المعني وبحدود معينة.

نسبة الفقر تعرف بأنها نسبة السكان تحت خط الفقر إلى إجمالي السكان، وهذه النسبة تقيس الأهمية النسبية للفقراء سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أم على مستوى الأسر.

فجوة الفقر يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين دخول الفقراء وخط الفقر أو مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد.

شدة الفقر يقيس هذا المؤشر التفاوت الموجود بين الفقراء، ويمكن حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية للفقراء كافة.

معامل جيني يستخدم هذا المعامل كمؤشر لقياس التفاوت في توزيع الدخول ما بين جميع السكان فقراء وغير فقراء. سبق الحديث عنه في الفصل الرابع.

ثالثاً: أسلوب الحاجات غير المشبعة

يعتمد هذا الأسلوب على الملاحظة المباشرة لواقع اشباع الحاجات الأساسية وذلك كبديل عن الاعتماد على القدرة الدخلية التي تؤهل الأسرة لاشباع تلك الحاجات كما في أسلوب الفقر.

يمتاز هذا الأسلوب بأنه لا يعتمد على دخل الأسرة, وأن البيانات المطلوبة لتطبيقه أكثر توفرا ودقة مقارنة بأسلوب خط الفقر.

يتم تطبيق هذا الأسلوب باستخدام بيانات التعداد العام للسكان أو مسوحات الأسرة عموما, وهو الأسلوب الأنسب لأغراض وضع السياسات الاجتماعية المتعلقة بتوفير خدمات الصحة والتعليم والاسكان وتوفير البنية التحتية المتصلة بالمياه والصرف الصحي.

ويعتمد اختيار الأسلوب الأنسب لقياس الفقر على عدد من العوامل، أهمها:

1. الهدف من تطبيق الأسلوب: فأسلوب خط الفقر يناسب أغراض وضع السياسات الاقتصادية المتعلقة بالدخول كسياسات العمالة والأجور والأسعار والضرائب والإعانات الاجتماعية. وبالمقابل يعد أسلوب الحاجات الأساسية هو الأنسب لأغراض وضع السياسات الاجتماعية المتعلقة بتوفير خدمات الصحة والتعليم والإسكان وتوفير البنية التحتية المتصلة بالمياه والصرف الصحي.
2. الاستخدامات الاخرى لأسلوب القياس. فهل يقتصر الاستخدام على قياس الفقر أم انه يتضمن أيضا التنبؤ والتحليل والتقييم والمراقبة؟ كذلك مستوى الاستخدام، فهل هو لأغراض المقارنات الدولية أم انه على المستوى الوطني أم انه تفصيليا على مستوى المناطق الجغرافية أو الفئات الاجتماعية أم على مستوى الأسرة؟.
3. توفر البيانات المطلوبة: لكل أسلوب متطلباته من البيانات من حيث النوع ودرجة الشمول ومدى التفصيل. وغالبا ما يلعب هذا

العامل الـدور الحاسـم في اختيـار الأسـلوب وطريقـة قيـاس الفقـر وخاصة في الدول النامية لما تتصف به البيانات فيها من شح وقصور. إذ غالبا ما تفرض نوعية ودقة وشموليـة ودوريـة مـا هـو متـاح مـن بيانات اعتماد طرق وأساليب دون غيرها.

4. عوامل سياسية واجتماعيـة: تلعـب هـذه العوامـل دورا مهمـا، وربما أساسيا في بعض الدول، في اختيار الأسلوب والطريقـة. الأمـر الذي يتطلب الأخذ بالاعتبار مدى ما يلقاه الأسلوب والطريقة لدى المعنيين، وخاصة متخذي القرار، من قبول وإدراك لمدلولات مفاهيمه فكلما كان الأسلوب اكثر وضـوحا وتوافقـا مـع آراء ونمـط تفكـير المعنيين يلقى درجة أعلى من الاهتمام والتفاعل الإيجابي.

ونستنتج مما سبق الجانب التطبيقي لقياس الفقر يعتمد بشكل اساسي على توفر البيانات اللازمة كمية كانت او نوعيـة. تتعـدد بيانـات الفقـر تبعـا لأسلوب القياس المسـتخدم اضـافة الى الغـرض مـن تطبيـق الاسـلوب، امـا مصادر هذه البيانات فهي متعددة.

معوقات بيانات الفقر

ان نقص البيانات من مختلف المصادر يقف عائقا امـام عمليـة قيـاس وتقييم الفقر، ولا زالت دول عربية تعد من اقل مناطق العالم تـوفرا لبيانـات الفقر ولذلك اسباب كثيرة. ولعل من اهم البيانات التي تتوفر في هـذه الـدول بشكل عرضي هي البيانات الـتي توفرهـا مسـوحات احصـائية تنفـذ لخدمـة

اهداف ليس من ضمنها هـدف قيـاس الفقـر وتحليلـه. اضـافة الى سـجلات الخدمات الحكومية وبيانات تخدم احتياجات وجهود المنظمات الدولية.

من اهم هذه المعوقات ما يلي:

- عدم توفر بيانات تفصـيلية علـى مسـتوى الوحـدات التحليليلـة، فعلى سبيل المثال ان الاسرة هي الوحدة الاحصائية في مسـح نفقـات ودخل الاسرة ولا يمكن الحصول على بيانات تفصيلية عـن الانفـاق على مستوى الافراد الامر الذي لا يسـمح بقيـاس الفقـر والتفـاوت على مستوى افراد الاسرة او بالنسبة لمجموعات معينة من السكان.
- فقدان البيانات اللازمة الى حساب بعـض المؤشـرات او البيانـات لبعض الفترات الزمنية مما يؤدي الى اللجوء لأسـاليب التقـدير او الى طرق الاستكمال الخطي او الاستعانة ببيانات دوليـة او احيانـا تنفيـذ مسوح صغيرة لتوفير البيانات المطلوبة.
- ان البيانات التي تتوفر بشكل اعتيادي تخدم في قيـاس الفقـر عنـد فترة زمنية معينة ولا تتضمن بيانات عن الاسر والافراد الـتي تصـاب بالفقر وتخرج منه بشكل دوري، اي بمعنى اخر ان الطرق المسـتخدمة لا تشمل الذين يصابون بالفقر بشكل مرحلي او مؤقت.
- في الغالب ان بيانات الفقر المتوفرة لا تتضـمن معلومـات كافيـة عن بعض شرائح المجتمع كشـريحة الاغنيـاء الـتي يكـون لسـلوكياتها وانماط استهلاكها اثار مباشرة بالنسبة للفقراء ولجهود مكافحة الفقر.

- شح البيانات عن الفئات الاشد فقرا، فغالبا ما تكون هذه الفئات محرومة من الخدمات العامة وبالتالي ليست مشمولة ضمن سجلات الخدمات، كما ان اوضاعها غير المستقرة تؤدي الى عدم شمولها ضمن المسوحات.
- عدم الاتجاه نحو تنفيذ المسوح النوعية بشكل رسمي، والتي يمكن الاستفادة منها في عمليات التقييم والتخطيط ومراقبة وتنفيذ برامج مكافحة الفقر وتأهيل وتدريب الفقراء. ولكن ما زال هذا النوع من المسوح مختصرا على الدراسات والابحاث الاكاديمية.
- باعتبار ان مسح نفقات ودخل الاسرة يعتبر حاليا هو المصدر الرئيسي لتوفير بيانات الفقر في العديد من الدول، الا ان عدد من الدول لا زال ينفذ هذا المسح كل خمس الى عشر سنوات مما يخلق فجوة في قاعدة بيانات الفقر، ويجعل من الصعب متابعة برامج تقييم ومعالجة الفقر.

الفصل العاشر

الفقر من منظور اسلامي

- مفهوم الفقر والفقراء في الفكر الاسلامي.
- عناصر منهج الاسلام للقضاء على الفقر.
- التوازن بين الموارد الاقتصادية وحاجات البشر.
- التخصيص الصحيح للموارد البشرية.

الفقر من منظور اسلامي

مفهوم الفقر والفقراء فى الفكر الإسلامى

يبدأ فقهاء المسلمين فى تعريفهم للفقر والفقراء عند بحث مصارف الزكاة من المعنى اللغوى، والذى يعرفه بأن ألفقر العوز والحاجة، وهو ضد الغنى، وهو بذلك يرتبط بمدى توفر الحاجيات اللازمة للإنسان وعدم قدرته على الوفاء بها، و تستخدم ألفاظ أخرى للدلالة على هذا المعنى غير الفقر وردت فى القرآن الكريم منها: المسكنة أو المسكين، والسائل، والضعف فى مجال المال وكذا المحروم، من الحرمان.

أما فى اصطلاح الفقهاء، فجاء تعريفهم للفقير بحسب مدى استحقاقه للزكاة وبالتالى اختلفت تعريفاتهم من حيث حد الفقر الموجب لأخذ الزكاة، فلدى الحنفية: الفقير من له أدنى شئ فى مقابل المسكين الذى لا شيء له، وقدروا الأدنى بنصاب الزكاة وبشرط أن لا يكون مستغرقا فى الحاجات الأصلية مثل السكن وآلة العمل، أما الشافعية والحنابلة فيقولون الفقير "هو من لا مال له ولا كسب يقع موقع حاجته، أما المسكين فهو الذى يملك ما يقع موقعاً من كفايته ولا يكفيه" ومن ذلك يفهم أن الفقير والمسكين ليس لديهما ما يغطى احتياجاتهما وإن اختلفا فى الدرجة، مما يظهر أن هناك مستويات أو درجات للفقر، هذا مع مراعاة أن تقدير هذه الحاجة لدى الفقهاء يختلف من زمن لآخر وبحسب أعبائه، ولذا قال الغزالى ألمسكين هو الذى لا يفى دخله بخرجه، فقد يملك ألف دينار وهو مسكين، وقد لا يملك

إلا فأسا وحبلا وهو غنى. والمعتبر فى ذلك ما يليق بالحال بلا إسراف ولا تقتير، أى أن قياس الفقر هنا يأخذ فى الاعتبار ليس حجم الدخل وحده أو حجم الإنفاق وحده كما يستخدم فى الفكر المعاصر، وإنما يأخذ فى الاعتبار حجم الدخل ومدى مناسبته للإنفاق المطلوب حسب حال الشخص والمجتمع الذى يعيش فيه، كما أنه لا ينظر فى حساب احتياجاته إلى نصيبه من متوسط الدخل والإنفاق على مستوى الدولة (الفقر المطلق) وإنما ينظر إلى كل فرد على حدة (الفقر النسبى).

و نجد أن الفكر الإسلامى سبق فى وضع جذورها وأنه تعامل مع المشكلة بشكل واقعى أكثر من الفكر المعاصر حيث يتناول المشكلة من منظور الفقر المطلق وبمقياس ينظر إلى كل شخص حسب حالته وأعبائه أى الفقر النسبى، وكذلك ينظر إلى الفقر العادى والفقر المدقع فى مسألة تحديد الفقير والمسكين السابق الإشارة إليهما فى فرض الزكاة، أما فقر العاجزين وغير العاجزين فهو أمر يؤخذ به عند صرف الزكاة حيث لا تعطى لقادر على الكسب ما لم يكن تعطله بسبب خارج عن إرادته مثلما يحدث فى إعانة البطالة فى الدول المتقدمة. وبالنسبة لفقر الدخل فهو الأصل الذى يقاس به الفقر مثل قول الغزالى السابق "الذى لا يفى دخله بخرجه أى إنفاقه" ويؤخذ به عند صرف الزكاة، كما أنه يراعى أن تغطى الزكاة فقر القدرة في حالة عدم قيام الدولة بذلك، كما يقرر الفقهاء بأن توفير كتب العلم وتكاليفه تعرف من الزكاة لغير القادر.

عناصر منهج الإسلام للقضاء على الفقر:

شهد تاريخ المسلمين حدثاً له أهميته فى موضوع الفقر وقع في عصر عمر ابن عبد العزيز عندما جمعت الزكاة ولم يوجد فقير -بالمعنى المعروف في اقتصاداتنا المعاصرة- تدفع له. بسبب ذلك صرف سهم الفقراء والمساكين لسد احتياجات أخرى من نوع قضاء الديون والمساعدة على الزواج وتحرير الأرقاء وهكذا. عصر عمر بن عبد العزيز كان بعد قيام الدولة الإسلامية بمائة عام، وهذه كانت فترة كافية لأن يطبق فيها المنهج الذي جاء به الإسلام للقضاء على الفقر، وبحيث تعمل العناصر التي يتكون منها المنهج وتتفاعل، وبالتالي تعطي نتائجها في الواقع.. دور عمر بن عبد العزيز أنه أتاح البيئة الملائمة لتطبيق المنهج الإسلامى وبالتالي أعطى نتيجته.

لم تثبت الدراسات لكل عصور التاريخ أنه قضي على الفقر في أية أمة أخرى من الأمم؛ أي أن ما وقع في المجتمع الإسلامي في عصر عمر ابن عبد العزيز ليس له مثيل في تاريخ المجتمعات البشرية. الأمر على هذا النحو يحمل رسالة للباحثين، وهي أن يدرسوا المنهج الإسلامى الذي أنتج تطبيقه هذه النتيجة الفريدة. هذه الدراسة واجبة على كل الباحثين، مسلمين وغير مسلمين، وذلك لأن المجتمعات البشرية جميعها في حاجة لهذا المنهج لتواجه به أخطر مشكلة اجتماعية تهدد أمنها واستقرارها.

الاقتصاد الإسلامي له طبيعته المذهبية التي تميزه عن الرأسمالية والاشتراكية. ويترتب على ذلك أن له منهجه الذي يواجه به مشكلة الفقر. ويمكن القول: إن هذا المنهج يتكون من عنصرين أساسين. العنصر الأول

يتحقق من خلال العقيدة الاقتصادية وأسلوب إدارة الاقتصاد، أما العنصر الثاني فإنه يتحقق من خلال التحويلات من الأغنياء إلى الفقراء في نظام الإسلام المالي.

يدخل في العنصر الثاني الزكاة والضرائب (لصالح الفقراء) وغير ذلك. أما العنصر الأول فلا يوجد حوله دراسات.

قد يعتقد بعض الفقراء أن الفقر الواقع عليهم هو قضاء وقدر من اللّه سبحانه وتعالى لا ينفك عنهم، ويلازمهم طوال حياتهم. هذا الاعتقاد إذا وجد فإنه قد يؤدي بالفقير ألا يحاول علاج الفقر الواقع عليه. هذه القضية فطن إليها أحد المفكرين المسلمين منذ ستة قرون سبقت هو أحمد بن علي الدلجي وتمثل آرائه تصوراً للفهم الصحيح للقضاء والقدر بشأن الفقر، الأدلة التي عرضها الدلجي تبطل تعلق الفقراء بالقضاء والقدر لتبرير استسلامهم للفقر. يمثل هذا العنصر الأول في صحة العقيدة الاقتصادية. هذا العنصر له أهميته، بل له الأهمية الأولى بين الأساليب التي يواجه بها الفقر، أو التي يعالج بها الفقر. وذلك لأنه يبدأ بعلاج الفقر بتصحيح عقيدة الفقير، ولأنه يجعل العلاج من الفقير نفسه، لأنه يحمله المسؤولية، وهي مسؤولية تنبع من العقيدة.

هذا الأمر له أهمية في حياتنا المعاصرة، ذلك أن هناك من يفسر تخلف المسلمين بارتباطهم بالقضاء والقدر وقعودهم عن العمل، والدلجي يبطل الفهم الخاطئ في هذه القضية.

تصحيح عقيدة الفقير بشأن القضاء والقدر له توظيفاته الاقتصادية المتعددة. من ذلك أنه يدفع الفقير للعمل ليقضي على فقره، ويدفعه لحب المال فيسعى لجمعه وامتلاكه، ويدفعه لاعتبار العنصر المادي في الحياة فلا يهمله.

التوازن بين الموارد الاقتصادية وحاجات البشر:

مشكلة الندرة، يمكن القول بأنها من المسلمات التي يعتقد فيها الاقتصاديون. وهي تعني أن الحاجات الاقتصادية غير محدودة بينما الموارد الاقتصادية التي تستخدم لإشباعها محدودة. ولقد وصل الأمر إلى أن الاقتصاديين يعتبرون أن الندرة تمثل موضوع علم الاقتصاد.

من النظريات اقتصادية التي اهتمت بالندرة نظرية مالتس في السكان التي تتأسس على أن الموارد الاقتصادية غير كافية لتوفير الغذاء للعنصر البشري. وقد نادت هذه النظرية بضرورة التخلص من الزيادة بنوعين من الوسائل، الوسائل السالبة التي تمنع وصول بشر جدد، والوسائل الموجبة التي بها يتم التخلص من جزء من البشر الموجودين وهي الحروب والأوبئة والمجاعات. وتتضمن هذه النظرية منع إعطاء إعانات للفقراء.

والنظام الرأسمالي وهو يرتبط بمشكلة الندرة، ارتبط معها بفكرة ملازمة لها وهي تعارض المصالح، وقد وصل الأمر بهذه الفكرة إلى أنها أخذت اسم نظرية عدم تناسق المصالح.

قادت مشكلة الندرة وتوابعها إلى صبغ علم الاقتصاد بصبغة تشاؤمية. ولا يرفض الاقتصاديون هذا الوصف لأنه في رأيهم يعبر عن الواقع. ولا شك أن هذا كله عكس نفسه في سياسات مواجهة الفقر، ليس

انعكاساً إيجابياً إنما انعكاساً سلبياً إلى حد الإحساس بأن الاقتصاد تبنى الرأي القائل: الخير للفقير أن يموت جوعاً.

ومن الأخطار المترتبة على مشكلة الندرة، أن يؤمن بها من هو مسؤول عن مواجهة مشكلة الفقر؛ عالم الاقتصاد أو المسؤول السياسي، ولا شك أن التسليم بمشكلة الندرة يحدد طبيعة قراره وسياساته للقضاء على الفقر، إذ كيف يعالجه مع أنه يؤمن بأنه فوق إمكانية الموارد الاقتصادية المتاحة.

وتعني مشكلة الندرة أن الموارد الاقتصادية غير كافية لإشباع الحاجات الاقتصادية الواقعة عليها. والأمر على هذا النحو يصطدم بالعقيدة الإسلامية، ذلك أن المسلم يؤمن بقول اللّه سبحانه وتعالى: {وما مِن دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ إِلا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتاب مبين } (هود:6).

الموارد الاقتصادية التي خلقها اللّه سبحانه وتعالى وكفايتها وملاءمتها من حيث خصائصها موضوع فيه أدبيات إسلامية كثيرة، وهي أدبيات تتأسس على ما وعد اللّه به سبحانه وتعالى من ضمان الرزق لكل دابة.

يقول سبحانه وتعالى: (وَالأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ (19) وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ (20) وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلا بِقَدَرٍ مَعْلُوم) (الحجر:19-21).

التحليل الاقتصادي للنص القرآني:

(أ) ﴿وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ﴾:

يسع النص التوازنات التالية: التوازن بين الحاجات والموارد الاقتصادية.. التوازن بين الموارد الاقتصادية بعضها مع بعض.. والتوازن بين حاجات الفرد الاقتصادية بعضها مع بعض.

وبناء على هذا، فإن النص القرآني يشمل أنواع التوازن كلها. بينما علم الاقتصاد يناقش نوعاً واحداً من التوازن هو التوازن بين الحاجات والموارد، ولا يناقشه باعتبار أن التوازن يتحقق، إنما يناقشه على اعتبار أن الموارد غير كافية لإشباع الحاجات، أي أن العلاقة هي علاقة اختلال وليست علاقة توازن.

(ب) ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾:

يخبر الله سبحانه وتعالى في هذا النص القرآنى أنه أودع في الأرض موارد اقتصادية كافية لإشباع من يملك: {لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ}، وأيضاً لإشباع من لا يملك: ﴿وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾.

ومن باب المقابلة، نعرف أن الفكر الاقتصادي العلماني ممثلاً في نظرية مالتس وغيرها من النظريات الاقتصادية يرتبط بفكرة أن الموارد الاقتصادية غير كافية لإشباع حاجات كل سكان الأرض، ولذلك لا بد من التضحية أو التخلص من بعضهم. ولعل مما يجب التذكير به على وجه الخصوص، أن العولمة المعاصرة في شقها الاقتصادي تتبنى هذه النظرية، بل وتضعها موضع التطبيق.

(ج) "وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ"

يخبر اللّه سبحانه وتعالى فى هذا النص القرآني أن الموارد الاقتصادية (وهي داخلة في كل شيء) سوف تزيد بالقدر الذي يقدره اللّه تعالى. يعني ذلك أن الموارد الاقتصادية متزايدة. وبربط هذا النص بالنص الأول: {وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ }، يمكن استنتاج أن الموارد الاقتصادية تزيد بقدر زيادة حاجات البشر. ويعني ذلك أن مشكلة الندرة غير واردة حتى في المستقبل.

التخصيص الصحيح للموارد الاقتصادية

الاقتصاد الإسلامي، فإن تخصيص الموارد الاقتصادية يضمن ثلاثة أنواع من التخصيص، هي:

1. التخصيص بين القطاع العام والقطاع الخاص.
2. التخصيص بين الجيل الحالي والأجيال القادمة.
3. التخصيص في داخل القطاع العام.

ويمثل الحمى أحد عناصر القطاع العام، وهو إجراء ينصب على جزء من الأرض من حيث ملكيتها والانتفاع بها. ويعرف حمى الموات بأنه: (المنع من إحيائه ليكون مستبقى الإباحة لنبت الكلأ ورعي المواشي) .

ومن الأحكام الفقهية المنظمة للحمى:

- لا يجوز حمى جميع الموات أو أكثره.
- لا يجوز الحمى لخاص من الناس أو لأغنيائهم.
- جواز الحمى للفقراء والمساكين ولمصالح كافة المسلمين.

ومن أشهر التطبيقات في استغلال الحمى لحل مشكلة الفقر تطبيق أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقد حمى أرضًا بمنطقة اسمها الشرف وعين مسؤولاً عنها يقال له (هني)، ومن التعليمات التي أصدرها إلى هذا المسؤول: (يا هني ضم جناحك على الناس، واتق دعوة المظلوم فإنها مجابة، وأدخل رب الصريمة (الإبل) ورب الغنيمة، وإياك ونعم ابن عفان (عثمان بن عفان) وابن عوف (عبد الرحمن بن عوف) فإنهما إن تهلك ماشيتهما يرجعان إلى نخل وزرع، وإن رب الصريمة ورب الغنيمة يأتيني بعياله، فيقول: يا أمير المؤمنين، أفتاركهم أنا؟ فالكلأ أهون عليَّ من الدينار والدرهم .

هذه السياسة التي اتبعها عمر بن الخطاب رضي الله عنه، من الأساليب الإسلامية لمواجهة مشكلة الفقر والقضاء عليه، بل إنه أسلوب متميز لأنه يحل المشكلة على مستوى النشاط الإنتاجي. لقد قصر عمر بن الخطاب رضي الله عنه، الانتفاع (الإنتاجي) بالحمى على الفئات ذات الدخل المحدود، ومنع الفئات ذات الدخل المرتفع.

يلاحظ أن إجراء عمر بن الخطاب رضي الله عنه تعلق بتخصيص الموارد الاقتصادية التي في يد القطاع العام. ويستنتج بناء على ذلك، أن الإسلام يوظف تخصيص الموارد الاقتصادية لمواجهة مشكلة الفقر والقضاء عليها.

التحويلات من الأغنياء إلى الفقراء

التحويلات تعني أن الإسلام يبدأ أولاً بحل مشكلة الفقر من خلال النشاط الإنتاجي، ومن خلال إدارة الاقتصاد، ومن خلال دور الدولة. والإسلام بهذا يحقق الأهداف الآتية، ويتميز بها:

1. علاج الفقر من خلال الآلية التي يعمل بها الاقتصاد.

2. علاج الفقر في إطار النشاط الإنتاجي؛ أي العملية الإنتاجية.
3. جعل الدولة شريكاً فى المسؤولية عن علاج الفقر.
4. علاج الفقر من خلال تخصيص الموارد الاقتصادية ومن خلال نظام الأولويات الاقتصادية يتضمن رقياً في التعامل مع الفقير، فلا يحقد ولا يحس بالدونية والهوان، وهذا يعالج نفسية الفقير.
5. علاج الفقر بوسائل غير التحويلات من الأغنياء إلى الفقراء يجعل الأغنياء لا يشعرون أنهم يتحملون عبء الفقراء ويضحون من أجلهم، وهذا يعالج نفسية الغني.

وتتكون التحويلات من الأغنياء إلى الفقراء من عدة ادوات، منها: النفقة الواجبة (نفقة الأقارب)، الزكاة، الصدقة التطوعية، الضرائب، وعارية الماعون. هذه الأدوات المكونة لسلة التحويلات من الأغنياء إلى الفقراء تتسع، وتتنوع التحليلات المتعلقة بها.

المراجع:

1. معوقات بيانات قياس الفقر، محمد عبد الله الرفاعي، 2007.

2. قياس الفقر في العراق رؤية مبسطة، مهدي العلاق. 5. الفقر.. تطور مؤشرات الإطار المفاهيمي كريم محمد حمزة، 2002.

3. World Bank Sees Progress Against Extreme Poverty, But Flags Vulnerabilities. The World bank (February 29, 2012).

4. Poverty and Equity - India, 2010 World Bank Country Profile.

5. كامل بكري، التنمية الاقتصادية، بيروت، الدار الجامعية.

6. كريمة كريم، دراسات في الفقر والعولمة، مصر والدول العربية، مصر، المجلس الأعلى للثقافة 2005.

7. د. حمدي عبد العظيم، فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي الاقتصاد الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000.

8. د. صلاح الدين نامق، الجوانب الأخلاقية في التنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣ - ص3 .١٨

9. د. محمد زكي شافعى، التنمية الإقتصادية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 4 .١٩.

10. أميرة عبد اللطيف مشهور، الصناعات البيئية وعلاقتها بالتنمية الإقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٣

11. الفارس،عبدالرزاق.1421.الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي. بيروت:مركزدراسات الوحدة العربية.
12. الأمين ، عبدالوهاب ، التنمية الأقتصادية.الطبعة الأولى ، المملكة العربية السعودية : دار حافظ 2000.
13. اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا(الاكوا)، دراسة مقارنة لتوزيع لدخل في البلدان .١٩٨٣ بغداد
14. ناظم حيدر، الوسيط في الاحصاء التطبيقي، دار الكتاب، دمشق، ١٩٧٦.
15. عادل عاقل، الاحصاءات الاقتصادية، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، بغداد 1978.
16. شفيق العتوم،مبادئ في الاحصاء،مكتبة النهضة الاسلامية، عمان ١٩٨٣.
17. ثامر كامل محمد، إشكاليتا الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، المستقبل العربي، السنة 22، العدد 251، بيروت، يناير 2000، ص 119.
18. إيمانويل بالداشي، وبنديكت كليمنتس، وكيابح كوى، وسانجيف جوبتا، ما الذي تتطلبه مساعدة الفقراء، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 42، العدد 02، صندوق النقد الدولي، يونيه 2005، ص 20.
19. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 1993، ص 21.

20. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2000، ص04.

21. عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص10.

22. Easterly, William (2002), Elusive Quest for Growth: Economists' Adventures and Misadventures in the Tropics, The MIT Press

23. Ben Fine and Jomo K.S. (eds, 2005), The New Development Economics: Post Washington Consensus Neoliberal Thinking, Zed Books

24. Escobar, A. (1995) Encountering development: the making and unmaking of the third world, Princeton.

25. Skelton, T. and Allen, T. (1999). Culture and Global Change, Routledge.

26. حسن سعفان : أسس علم الاجتماع ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٢ م .

27. د. سامية حسن الساعاتي : الجريمة والمجتمع ، دار النهضة العربية بيروت ١٩٨٣ م .

28. د. حمدى عبد العظيم : فقر الشعوب بين الإقتصاد الو.ضعي والإقتصاد الإسلامي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ٢٠٠٠ م .

29. Ravallion, M., Poverty Comparisons, Harwood Academic Publishers, 1994.

30. Robert chambers , the Professionals and Powerless Whoes Reality Counts Choices: the Human Development Magazine (New Yorky United Nation Development Programm , 1995

31. . مادة "فقر" معجم مصطلحات القرآن الكريم -مجمع اللغة العربية- القاهرة- لسان العرب لابن منظور- دار المعارف 38/ 3444



دار الراية للنشر والتوزيع
DAR AL RAYA For Publication & Distribution
عمان - الاردن TEL: 00962 6 5338656
E mail: dar_alraya@yahoo.com



دار الراية للنشر والتوزيع
DAR AL RAYA For Publication & Distribution
عمان - الاردن TEL: 00962 6 5338656
E mail: dar_alraya@yahoo.com



إقتصاد الفقر وتوزيع الدخل



9 789957 579449



دار الراية للنشر والتوزيع
DAR AL RAYA For Publication & Distribution
TEL: 00962 6 5338656 عمان - الأردن
E mail: dar_alraya@yahoo.com